

معاهدة السلام الأردنية- الاسرائيلية لعام 1994

دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية

The Jordan-Israel peace treaty 1994
Study on the political, and economic implications and consequences

إعداد

باسل محمد عبد الراشد

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2018

التفويض

أنا باسل محمد عبد الراشد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمي عند طلبها.

الاسم: باسل محمد عبد الراشد

التاريخ: **2018/1/10**

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط – عمان وعنوانها "معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية لعام 1994 دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية "

وأجيزت بتاريخ 2018-1-10

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د أحمد الكفارنة	مشرفاً	جامعة البلقاء	
أ.د عبد القادر الطائي	رئيساً وعضواً	جامعة الشرق الاوسط	
أ.د وليد أبو دلبوح	ممتحنا خارجياً	الجامعة الاردنية	

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الدكتور أحمد عارف الكفارنة الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم

الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي

والممتحن الخارجي الأستاذ الدكتور وليد أبودلبوح

والذي تكبدو عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

إلى والدي الحبيب

إلى والدتي العزيزة التي أنارت طريق حياتي

إلى من علمتني الفرق بين المبتدأ وبين الختام

الباحث

قائمة المحتويات

معاهدة السلام الأردنية- الاسرائيلية لعام 1994
دراسة في المضامين السياسية والاقتصادية والنتائج المترتبة عليها

إعداد

باسل محمد عبد الراشد

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

الملخص

هدفت الدراسة لبيان الدوافع (الداخلية والإقليمية والدولية) التي أدت إلى عقد معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية، والتعريف بطبيعة ومحاور معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام 1994، وتحليل المضامين السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ، وبيان النتائج المترتبة على المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية؟ وتنطلق الدراسة من افتراض مفاده: أن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية حققت أهدافها في ضوء الدوافع التي قادت إليها، وللتثبت من صحة الفرضية تم استخدام المنهج التحليلي القانوني، ومنهج تحليل النظم، ومنهج اتخاذ القرار:

وخرجت الدراسة بنتائج تؤكد ان الدبلوماسية الأردنية قد استجابت للمتغيرات الدولية والإقليمية وضغوط نحو التوجه إلى السلام في ظل غياب موقف عربي متماسك وثابت لأسباب داخلية أو خارجية، بشكل ناجح مكنها من تأمين المصالح الوطنية للأردن فكان خيار الدخول في العملية السلمية مع بقية الأطراف العربية، وحرص الأردن عبر توفير المظلة للفلسطينيين، من وضع إسرائيل أمام حقيقة واقعة وهي وجود طرف يمثل الشعب الفلسطيني، لابد لها من التعامل مباشرة معه، وأن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية قد جاءت نتيجة لعملية تفاوضية سبقت توقيع المعاهدة واستمرت منذ مؤتمر مدريد حتى توقيعها في وادي عربة، وانتهت حالة من اللاحرب واللاسلم التي استمرت بين المملكة وإسرائيل وإن ما حققته المعاهدة الأردنية الإسرائيلية قد جاء بنتائج ايجابية على المملكة أكثر مما حققته حروب العرب مع إسرائيل .

الكلمات الدالة: معاهدة السلام الأردنية– الاسرائيلية، المضامين السياسية والاقتصادية.

The Jordan-Israel peace treaty 1994
Study on the political, and economic implications and consequences

By
Bassel Mohammed Abd Al -Rashed
supervision
Dr. Ahmed Aref Al - Kafarneh

Abstract

The purpose of the study was to clarify the motives (internal, regional and international) that led to the conclusion of the Jordanian-Israeli peace treaty, to define the nature and axes of the Jordanian-Israeli peace treaty of 1994, to analyze the political and legal implications of the Jordanian-Israeli peace treaty; The study is based on the assumption that the Jordanian-Israeli peace treaty achieved its objectives in the light of the motives that led to it. In order to prove the validity of the hypothesis, the legal analytical approach, the systems analysis method, and the decision-making approach were used:

The study concluded that the Jordanian diplomacy has responded to international and regional changes and pressures towards peace in the absence of a coherent and stable Arab position for internal or external reasons, successfully enabling it to secure the national interests of Jordan. The option was to enter the peace process with the rest of the Arab parties, Through the provision of the umbrella for the Palestinians, from the situation of Israel to the reality of the presence of a party representing the Palestinian people, it must deal directly with him, and that the Jordanian-Israeli peace treaty was the result of a negotiation process preceded the signing of the Treaty and continued since the Madrid Conference Signed in Wadi Araba, and ended with a state of neither peace nor war, which lasted between the Kingdom and Israel and that the achievements of the Jordanian-Israeli treaty came on the positive results achieved by the Kingdom more than the wars of the Arabs with Israel.

Key words: Jordanian-Israeli peace treaty, political and economic implications.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

دَفَعْت الظروف الدولية الإقليمية والداخلية المملكة الأردنية الهاشمية إلى تبني خيار السلام كخيار إستراتيجي يحقق الأهداف والرؤى الأردنية في تحقيق الأمن والاستقرار والتخفيف من الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الأردن نتيجة لحرب الخليج الثانية عام 1991، وتهيئة الظروف الدولية لإيجاد وحل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث دفعت الضغوط الأمريكية والدولية الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام، وقد حددت الأهداف الأردنية من العملية السلمية بإسترداد الحقوق الأردنية وحماية المكتسبات الوطنية وتدعيم الأمن والسلام في المنطقة.

تنطلق السياسة الأردنية تجاه موضوع المسيرة السلمية من نظرة واقعية تحكمها محدودية الموارد وضرورة تأمين الحد الأعلى من المصالح الوطنية للدولة وهي: المحافظة على الذات، تأمين المساعدات الاقتصادية الخارجية، وعدم معاداة قوى النظام الدولي الجديد. وهذا الاتجاه كان من المفروض أن يكون المحدد الأساسي لحركة السياسة الأردنية بعد الانخراط في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن الأمور التي ينبغي التوقف عندها أن صانع القرار الأردني وإن كان يأخذ بعين الاعتبار أنه وفي نفس الوقت كان يعاني أيضاً من ضغوط تمثلت بالعديد من الاعتبارات التي كان لها دور حاسم في اتخاذه لقرار توقيع معاهدة للسلام مع إسرائيل (Charlies. Herman, 1987:44).

وتضمنت المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق تعالج قضايا الحدود والأراضي والمياه والجريمة والأمن والمخدرات والبيئة والترتيبات الإجرائية المؤقتة. وقد تناولت المعاهدة موضوع السيادة الأردنية على الأراضي الأردنية المحتلة (الباقورة المحتلة في الأغوار الشمالية، الغامر المحتلة في

وادي عربة جنوبًا والبالغ مساحتها 380كم^2) وآلية توزيع المياه من نهري اليرموك والأردن. كما عالجت المعاهدة موضوع الأمن بحيث يعمل كل من الطرفين على حل خلافاتهما بالطرق السلمية، وشملت مواد المعاهدة وملاحقها أيضاً شؤوناً حياتية أخرى تنظم العلاقات بين الجانبين في مجالات الاقتصاد، العلوم، الثقافة، حرية الملاحة الجوية، الاتصالات الهاتفية والبريدية، النقل والمواصلات، السياحة، الطاقة، البيئة، الصحة، الزراعة والمشاريع المشتركة لتنمية وادي الأردن ومنطقة العقبة وإيلات.

ومن أهم الأسباب التي كانت وراء اتخاذ قرار توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل (بصبوص، 2009):

أولاً: التطلع إلى استعادة الأراضي الأردنية المحتلة واستعادة الأردن لحصته العادلة من المياه.

ثانياً: وضع حد لطموحات توسعية إسرائيلية كانت تستهدف وجود الأردن واستقراره.

ثالثاً: فك الحصار عن الأردن واستعادة دوره الريادي في المنطقة والخروج من العزلة التي كانت تضغط عليه من كل جانب.

رابعاً: ربط الولايات المتحدة بين شطب الديون المترتبة على الأردن وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وبين إحراز التقدم على المسار الأردني – الإسرائيلي وصولاً إلى معاهدة صلح بين الطرفين.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من وجود معاهدة ملزمة ، فإن الجانب الاسرائيلي لم يلتزم بها ما يفرض إيجاد حلول للتعنت الإسرائيلي، وبالتالي ماهي هذه الحلول؟ وهل إسرائيل مستعدة للقبول بها؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما الدوافع والمضامين السياسية والاقتصادية لمعاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية، ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الدوافع (الداخلية والاقليمية والدولية) التي أدت إلى عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية؟
- ما طبيعة ومحاور معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام 1994؟
- ما المضامين السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ؟
- ما النتائج المترتبة على المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- بيان الدوافع (الداخلية والإقليمية والدولية) التي أدت إلى عقد معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية.
- التعريف بطبيعة ومحاور معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام 1994؟
- تحليل المضامين السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية؟
- بيان النتائج المترتبة على المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة مما يأتي :

الأهمية العلمية:

فرض الموقع الجغرافي وقيام دولة إسرائيل عام 1948 واقعاً سياسياً جديداً في المنطقة العربية، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول تأثراً بالصراع العربي الإسرائيلي، وشكّل إنهاء الصراع أولوية للسياسة الخارجية. من هنا جاءت المشاركة الأردنية في مؤتمر مدريد للسلام، واستمر الأردن على هذا النهج في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً في ظل ما تشهده العملية السلمية من تراجع بسبب السياسات الإسرائيلية، من هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية فيما يمكن أن تقدمه من معلومات عن تحليل دوافع والمضامين السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية فيما يمكن أن تشكله الدراسة من إضافة علمية للدراسات السابقة في هذا المجال، وترفد المكتبة بدراسة متخصصة حول موضوع الأبعاد السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض مفاده: أن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية حققت أهدافها في ضوء الدوافع التي قادت إليها.

مصطلحات الدراسة:

المعاهدة الأردنية الإسرائيلية: هي معاهدة سلام وقعت بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة عام 1994م. جعلت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين طبيعية وأنهت أي نزاع وحددت الشريط الحدودي بينهما. وبناءً على هذه المعاهدة يتم تبادل العلاقات الدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية بين البلدين.

المعاهدة: اتفاق أطرافه دولتان أو أكثر أو غيرها من أشخاص القانون الدولي، وموضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها هذا القانون، ويتضمن حقوقاً وإلتزامات تقع على عاتق الأطراف الموقعة عليه.

المضامين السياسية: ويشير إلى الآثار السياسية لمعاهدة السلام والمتمثلة في هذه الدراسة في إقامة علاقات رسمية بين الأردن وإسرائيل وتبادل السفراء وانهاء حالة الحرب بين الدولتين.

المضامين الاقتصادية: ويشير إلى التداعيات الاقتصادية المترتبة على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** الحدود الزمنية التي تختص الدراسة فيها هي الفترة الممتدة من عام 1991-2016.
2. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في حدود الأردن، وفلسطين.

منهجية الدراسة:

للتثبت من صحة الفرضية تم استخدام المناهج الآتية:

- **المنهج التحليلي القانوني:** وهو المنهج الذي يساعد على تحليل النصوص وتفسيرها كالمعاهدات والمواثيق والقرارات الدولية. واستخدم الباحث هذا المنهج لتحليل وتفسير مواد وبنود معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية .
- **منهج تحليل النظم:** يعتبر هذا المنهج أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حيث استخدمه العديد من علماء علم السياسة والعلاقات الدولية، ويعتبر ديفيد ألستون (David Easton) أشهر من طور هذا المنهج، ويعتمد هذا المنهج على مفهوم النظام السياسي "Political System" كوحدة أساسية في تحليل حركة النظام السياسي وتفاعلاته، مع التأكيد على طبيعة التفاعل بين النظام والبيئة التي يعمل فيها النظام، حيث تبرز في هذا المجال ثلاثة مستويات تؤثر في كل نظام سياسي وهي المستوى الداخلي الذي يشمل الوحدات المكونة للنظام، والمستويين الإقليمي والدولي المحيطين به. وكما هو معروف فإن هذا المنهج يستند في تحليله لآلية عمل النظام السياسي إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: المدخلات "Inputs"، وهي مجموعة الضغوط والتأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى اتخاذ قرارات وأفعال معينة. والمخرجات "Outputs"، وهي تمثل استجابة النظام لمجموعة المطالب وتكون على شكل سياسات وقرارات، وقد تكون هذه الاستجابة

إيجابية أو رمزية أو سلبية. والتغذية الاسترجاعية "Feedback"، وهي ردود الأفعال تجاه القرارات والسياسات التي اتخذها النظام في إطار بيئته الداخلية والخارجية، والتي تساعد صانع القرار على تقويم مساراته وقراراته وسياساته الداخلية والخارجية، من خلال قياس مدى المساندة أو التأييد لتلك الممارسات.

- **منهج اتخاذ القرار:** يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها (العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما ، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق (أبو عامود، 1988 :112). أما إتخاذ القرار، فهو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، وجوهر اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة (دورتي وبالتسغراف، 1998 :306).

وتم استخدام المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأردنية تجاه معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، بتاريخ 4 تشرين الثاني 1991م، والتي سعى الأردن بواسطتها لاسترجاع أراضيه ومياهه، وتحقيق الإستقرار والأمن لشعبه ولشعوب المنطقة العربية، حيث أنطلق الأردن في مشاركته بمؤتمر السلام في مدريد على أساس قراري مجلس الأمن(243، 338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي يتم تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. وفي فترة جولات سبع من المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، توصل الأردن على مساره التفاوضي إلى صياغة جدول أعمال مشترك مع إسرائيل تضمن مسائل الحدود والأرض والمياه واللاجئين والمهجرين (يورك، 1994 : 18).

الدوافع التي شجعت الأردن على ابرام معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية:

1 الدوافع السياسية

أ- حرب الخليج الثانية1991:

عبّر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن إجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد عام من بداية الأزمة، وقد تركّز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما: رفض مبدأ احتلال العراق للكويت، رفض مبدأ احضار قوات أجنبية إلى المنطقة العربية وأن يكون حل الأزمة عربياً. ورغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلام الغربي نظّم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق (النوافلة، 2007 :82)، ورغم وضوح موقف الأردن في حل القضية سلمياً

داخل البيت العربي، إلا أنه تعرض لعزلة مؤقتة، نظراً لقلة الدول العربية والغربية المؤيدة لتوجهه، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث توتر كبير في العلاقات العربية، وانقسام الدول العربية إلى معسكرين، وتعرض الأردن لخسارة مادية واقتصادية كبيرة ، إذ أرتفعت نسبة البطالة إلى 25% من مجموع القوى العاملة، وأرتفع خط الفقر 30%، وتُقدّر خسارة الاقتصاد الأردني نتيجة أزمة الخليج الثانية بحوالي(8046018) مليار دولار، الأمر الذي شكّل عنصراً هاماً في دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية – العربية من تردي، حيث أصبحت هذه التناقضات تطغى على أية تناقضات بما فيها الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي (العبادي، 2003: 10-11).

ب-النظام الدولي الجديد

تأثر النظام العربي عامة والأردني خاصة بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الاتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحول كل ما سبق من صراعات إلى علاقات تعاونية (العبادي،2003: 7)، نتيجة لذلك فإن الأطراف العربية ومنها الأردن وجدت نفسها أمام معادلات غير متكافئة وغير متوازنة وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلائم مع المعطيات المطروحة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

2 الدوافع الاقتصادية

زادت التخوفات الأردنية بعد توقيع السلطة الفلسطينية إتفاقاً إقتصادياً مع إسرائيل في 1994/4/29، حيث خشي من انخفاض العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية والتي تقدر بعشرة ملايين دولار سنوياً آنذاك، وخشي أيضاً من تحويل المساعدات الدولية للأراضي المحتلة مباشرة ، ولا شك أن الاقتصاد الأردني سوف يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشرة إلى مناطق الحكم الذاتي بعد أن كانت تحول إلى البنوك الأردنية، وقد تحمل الأردن ضغوطاً سياسية

واقتصادية جراء موقفه من حرب الخليج الثانية استمرت حتى عام 1994، وقد سعى الأردن من خلال توقيعه معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أن يجني فوائد اقتصادية كبيرة مثل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتأمين وحشد وزيادة المدخرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الاستثمارات الخارجية، وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل، وتطوير القطاع التصديري، وتحقيق انفراج اقتصادي، حيث كان الأردن يعاني من أزمة في الديون الخارجية الكبيرة ومحاولة جدولتها أو شطبها أو إلغاء جزء من الديون المترتبة عليه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية – إسرائيلية (المصري،1992: 13)

ثانياً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة النوافلة، محمد سالم (2007) بعنوان" **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الأوروبي**"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرها على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

- دراسة المدفعي، مديحة (1993) بعنوان "**الأردن وحرب السلام**". تناولت الدراسة دور الأردن في المنطقة وما لها من أهمية كبرى رغم قلّة ما كتب عن هذا الموضوع وتتحدث في البداية عن

التطور التاريخي لفلسطين، حيث تناولت إستراتيجية الأردن للسلام منها قرارات مجلس الأمن رقم 242 وقرار رقم 338 وقرارات مؤتمرات القمة العربية في الرباط وخطة السلام التي تبنّتها قمة فاس، حيث نادى الأردن منذ اتفاقية كامب ديفيد الذي عقد مؤتمر دولي تشارك به الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وكافة الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي. وتناولت الدراسة الموقف الأردني من اتفاقية كامب ديفيد الرافض لها، وأيضاً الموقف العربي من هذه الاتفاقية. وتحدثت أيضاً عن الدور الأمريكي والمساعدات التي كانت تمنحها للطرف الإسرائيلي وبعض الأطراف العربية والتأثير الأمريكي على عملية السلام في الشرق الأوسط. وخلصت الدراسة إلى الصراع العربي الإسرائيلي وكيف أنتقل من جيل إلى آخر دون تقصير الجيل الجديد من الفلسطينيين العرب أيضاً، وكما خلصت أن الدبلوماسية الأردنية كانت شجاعة في عملية السلام رغم معارضة بعد الدول العربية.

- دراسة العزام، عبد المجيد (2000)، بعنوان "**مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**". تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل الداخلية للنظام السياسي الأردني على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية لاسيّما وأنها قد ركزت الضوء على أهم الأجهزة في عملية صنع القرار الخارجي والمشكلات والمعوقات التي تواجه اتخاذ القرار من عقائد وأيديولوجيات لصانع القرار ومدى تأثير العوامل الخارجية وخاصة ارتباط الأردن بعلاقات مع الدول الكبرى وخاصة أمريكا وبريطانيا وحسب الفترات الزمنية، وخلصت الدراسة إلى أن مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية من خلال دراستها واجهت كثير من المصاعب والتحديات والتي أثرت على صانع القرار السياسي نتيجة أخذه بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات والمدخلات الداخلية والإقليمية والدولية، وكون الأردن من الدول المعتمدة على المنح والقروض الخارجية ومدى ضغوط الدول

المانحة من أجل مصالحها كل ذلك دفع الأردن إلى انتهاج سياسة وسطية مرنة لضمان استمرار تدفق المساعدات.

- دراسة البدارين، فالح حمد (2002)، بعنوان " **اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل: بين الخيار الإستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني**". حاولت هذه الدراسة معرفة الأسلوب والخطط التي استخدمتها إسرائيل للوصول إلى الهدف المرحلي الذي يراد إنجازه، وهدفت هذه الدراسة إلى العمق في دراسة عملية التفاوض كأسلوب إسرائيلي لإنجاز هدف مرحلي في إطار إستراتيجية كبرى، وبراجماتية واضحة أتبعتها الحركة الصهيونية سواء في مرحلة ما قبل الدولة، أو مرحلة ما بعد إنشاء الدولة، وبيان شرعية توقيع الأردن على الاتفاقية، وأين هي من الخيار العربي.
- دراسة الفايز، محمد فواز (2007)، بعنوان "**الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 – 2006**". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 –2006، حيث كانت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية تمثل نموذجاً واقعياً لهذه الدبلوماسية. وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن الدبلوماسية الأردنية قد استطاعت عبر سلسلة المحطات التفاوضية من إنجاز هذه المهمة، وإن أختلف وجهات النظر عند تقييمها لمخرجات ونتائج المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية وذلك وفقاً للمنظور السياسي أو الأيديولوجي الذي يقيم به هذه العملية.
- دراسة بصبوص، حمزة عثمان عبد ربه (2009)، بعنوان "**السلام والتنمية في فكر الملك عبدالله الثاني المعظم**". حاولت هذه الدراسة البحث في الرؤى التي يحملها الملك عبد الله الثاني حول السلام والتنمية، نظراً لافتقار منطقة الشرق الأوسط، حيث ينشط الملك في جانب السلام والتنمية لها عبر سعيه لحل القضية الفلسطينية، وتفعيل المبادرة العربية للسلام، وخلق علاقات إيجابية بين دول المنطقة، لذا فإن هذه الدراسة جاءت لبيان الظروف التي ساهمت في بلورة فكر

الملك عبد الله الثاني حول مفهومي السلام والتنمية وكيفية تحقيقهما ليس على صعيد داخلي أو إقليمي فحسب، بل على صعيد العالم أجمع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

عرضت الدراسات السابقة لمواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث هدفت الدراسات السابقة إلى بيان مدى تأثير العوامل الداخلية للنظام السياسي الأردني من سكان والموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي والتاريخ والمؤسسات واتخاذ القرار على السياسة الخارجية الأردنية ومحددات السياسة الخارجية الأردنية في فترات زمنية سابقة باتجاه القضايا الإقليمية لا سيما الصراع العربي – الإسرائيلي، ودور الأردن في المنطقة، وتأثير العوامل الداخلية للنظام السياسي الأردني على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ومعرفة الأسلوب والخطط التي استخدمتها إسرائيل للوصول إلى الهدف المرحلي الذي يراد إنجازه، وتحليل واقع الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 –2006 والبحث في الرؤى التي يحملها الملك عبد الله الثاني حول السلام والتنمية، نظراً لافتقار منطقة الشرق الأوسط، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى بيان المضامين السياسية والاقتصادية والنتائج المترتبة عليها، من هنا تعد هذه الدراسة من الدراسات الأردنية القليلة التي تناولت موضوع المضامين السياسية والاقتصادية للمعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

الفصل الثالث

دوافع الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994

طرأت ظروف خلال السنوات الخمس التي سبقت توقيع المعاهدة عام 1994 وبصورة جذرية على خريطة الشرق الأوسط السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تبع ذلك من تحولات في المعادلات والموازين الدولية والإقليمية، أهمها إنهيار الاتحاد السوفيتي وظهور النظام الدولي الجديد، وأدخلت تداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991 المنطقة العربية في مرحلة خطرة فقد تأزمت الأوضاع في العالم العربي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، حيث فُرض حصار اقتصادي وازدادت الضغوط الداخلية والخارجية، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وأثناء هذه الفترة الحرجة طرح موضوع السلام من جديد في المنطقة، وقد حدث أن تحركت الدول العربية المحتلة أراضيها من إسرائيل نحو السلام، وإجماع وطني على أخذ دور فاعل في السعي نحو السلام العادل المشرف الذي تقبل به الأجيال القادمة وتصونه، والأردن وبحكم واقعه السياسي وإمكانياته لا يملك إلا أن يكون مع الإجماع العربي، وكان ذلك في قرار اتخذه المؤتمر الوطني الأردني الذي عُقد في 12 تشرين أول 1991.

تم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل الداخلية الضاغطة لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل1994.

المبحث الثاني: العوامل الاقليمية الضاغطة لعقد معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

المبحث الثالث: دور العامل الدولي في عقد كعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

المبحث الأول: العوامل الداخلية الضاغطة لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل1994

أنطلقت عملية السلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي شكّل إطاراً جديداً للعملية التفاوضية بالإستناد إلى قراري مجلس الأمن (242 و338) ومبدأ "الأرض

مقابل السلام"، والذي كان الهدف منه التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل، بدليل تنظيم عملية التفاوض بمسارات ثنائية بين كل من إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير وسوريا ولبنان ومسارات متعددة الأطراف للبحث في قضايا (اللاجئين والمياه والتنمية الاقتصادية والبيئية والحد من التسلّح). وقد مثّل توقيع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل بعد وصول إسرائيل والفلسطينيين لاتفاقية أوسلو عام 1993، خطوة في اتجاه تحقيق السلام الشامل في المنطقة وشكّل ذلك نقطة تحوّل بالنسبة للأردن، وضعته في واجهة الدول التي تسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة، وعندما أدرك صانع القرار الأردني أن حلّ الدولتين هو الحلّ الوحيد الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية ويضمن المصالح الإقليمية، حتى بدأت الجهود الأردنية باستغلال مكانتها الدولية لتنشط في الدفاع عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، إلا أن العديد من البلدان العربية الأخرى استمرّت في معارضة عملية مدريد أو دعمها ومنها (العراق)، فقد فضّلت هذه البلدان انتظار نتيجة العمليّة قبل اتخاذ موقف حاسم حيالها أو الإنخراط فيها بفاعلية، ولكن السياسة الأردنية كانت ثابته في مواقفها الإستراتيجية تجاه عملية السلام (المعشر، 2008 :42).

جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 26 تشرين أول 1994 نتيجة للظروف والمتغيرات التي فُرضت على واقع المنطقة العربية، بحيث إن توقيع هذه المعاهدة قد تم بهدوء شديد ودون أي ردود فعل على أي مستوى، ودون نقد أو تحليل، كما حدث في معاهدات مماثلة، وقعتها مصر، والفلسطينيين قبلها، ورغم ما تحتويه تلك المعاهدات من بنود، تتعارض مع الفكر القومي العربي في إدارة عملية السلام مع إسرائيل. (مركز باحث للدراسات الفلسطينية،2012)

وهناك ثلاثة مستويات من المتغيرات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي دفعت باتجاه توقيع المعاهدة يتلخص أهمها في الآتي :

أولاً: المتغيرات الداخلية :

تنحصر المتغيرات الداخلية التي أدت إلى اتخاذ الأردن لهذا القرار كما يلي (بصبوص، 2009):

1. التحول الديموقراطي الذي بدأت خطواته في الأردن من عام 1989، وتمثلت في إجراء الانتخابات النيابية، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، الأمر الذي سمح بتأسيس عدد كبير من الأحزاب اليسارية واليمينية والوسطية.
2. قلة الموارد الطبيعية في الأردن تعكس حقيقة الأزمة الاقتصادية التي من أهم مظاهرها وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، وفي الميزان التجاري، وارتفاع حجم الدين الخارجي. وقد استفحلت هذه الأزمة في أعقاب حرب تحرير الكويت.
3. فالأردن مر بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة خلال اجتياح العراق للكويت عام 1990 في جميع المجالات وخاصة التجارية من صناعة واستيراد وتصدير بالإضافة إلى توقف المساعدات العربية من بعض الدول، حتى جاء قرار الأمم المتحدة رقم 661 عام 1990 ليوقف تماماً حركة التجارة والتصدير الأردنية العراقية (الكفارنة، 2009 :200).

ثانياً: الضغوط السياسية

أنطلقت سياسة الأردن نحو التسوية السلمية لضمان أمنه، فهو من جهة يقع ضمن محيط إقليم يعد فيه الأضعف، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي لكيان الأردن ووجوده، حيث يشعر الأردن بالخطر الإسرائيلي أكثر من غيره خصوصاً فيما يعرف بفكرة الوطن البديل، وبالتالي فإن توجه السياسة الأردنية السلمية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألغت مخططات إسرائيلية تستهدف أمن الأردن، واستعداده لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن باعتباره وطناً بديلاً، وبالتالي فإن توقيع هذه المعاهدة أنقذ الأردن وفلسطين معاً من هذه المخططات، كما أن عقد إتفاق أوسلو السري بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي أفقد الأردن ورقة التضامن العربي في المفاوضات حين وقعت

منظمة التحرير اتفاق منفرد مع إسرائيل، وخلق لديه الشك في وجود صفقة سياسية على حساب مصالحه الوطنية، هنا أدرك الأردن أن عامل الزمن ليس في صالحه فقدّر الأردن المخاطر التي سيتعرض لها إذا إختار الإنتظار حتى توقيع سوريا ولبنان لمعاهدة سلام مع إسرائيل، ففي تلك الحالة يمكن أن يفقد الأردن دوره ويخسر كل شيء، وقد عبّر الملك الراحل الحسين بن طلال عن هذا الوضع بصراحة تامة حين عقّب على توصّل الأردن وتوقيعه للمعاهدة مع إسرائيل قبل توصّل الأطراف العربية الأخرى لإتفاقات مماثلة قائلاً: "مصر قطعت الطريق من بدايته إلى نهايته، وبعد مصر تحرّك الجانب الفلسطيني وتحركنا لإنقاذ أرضنا ومياهنا وإستعادة حقوقنا، فهل يُنتظر من هذا البلد أن يترك الأمور المهمة بالنسبة له ولأبنائه ولمستقبلهم إلى أن تُحل كافة المشاكل الأخرى لدى الجميع؟... فلنكن واقعيين، نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى أو مجموعة من الدول، وحتى عربياً علاقاتنا التي تأثرت بأزمة الخليج ما زالت على حالها ومعاناتها ما زالت شديدة" (خطاب جلالة الملك الحسين، أمام مجلس النواب 1994/7/9). وقد أبدى الطرف الأردني خلال مفاوضاته التحفظ حول موضوع العلاقة الإقتصادية بين إسرائيل والأردن وفلسطين، في ظل وجود الإحتكار الإسرائيلي للسوق في الضفة الغربية دون وجود طرف مقابل قادر على التصدير إلى الضفة الغربية أو المشاركة في هذه السوق في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تصدر واحد ونصف إلى إثنين مليار دولار إلى الضفة الغربية (المصالحة، 2005 : 213).

إن السلام كان ولا يزال هدف تسعى إلى تحقيقه دول المنطقة العربية ومنها الأردن لأهمية وأثر تحقيق السلام على أمن واستقرار المنطقة. من هنا سعت السياسية الأردنية إلى دعم عملية السلام في الشرق الأوسط للوصول إلى السلام العادل والشامل. وكان لقرار توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994، العديد من ردود الفعل الاسترجاعية، ويمكن حصر أهمها فيما يلي (سيد علي، 1997: 54):

1. البيئة النفسية لصانع القرار الأردني

كان لأزمة الخليج آثارها النفسية والعاطفية والصحية أيضاً على الملك حسين، فقد عانى من سلسلة من العوارض الصحية خضع إثر احداها للعلاج لبضعة أيام في المستشفى لتنظيم ضربات القلب. وفي العام التالي أشارت تشخيصات طبية لأول مرة إلى إصابته بالسرطان. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي برزت خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يشهد مزاجه تحسنا يذكر. وتصف الملكة نور حالة الملك حسين في تلك الأيام في كتابها بعنوان Leap of Faith: Memories of an Unexpected Life، الذي صدر عام 2003: «كان قد بدأ ينعزل أكثر في عالمه الخاص وكأنه يحاول قطع صلته بأي شيء يذكّره آلام أزمة الخليج. وعلى غير المألوف بدأ يتجنب التعامل مع المشاكل المعقدة. كان يقول باستمرار أنه يشعر بتعب بالغ، حتى إذا تعلق الأمر بحل مسائل أبوية. لم يقلص من مسؤولياته، لكنه أصبح أكثر انعزالاً وابتعاداً مما يحدث في العمل وفي المنزل، وهذا تطور غير مألوف لرجل درج على المشاركة بنشاط أكثر من المعتاد في كل شيء يفعله».

خرج الأردن من حرب الخليج موحداً على الصعيد الداخلي ولكن معزولاً على الصعيد السياسي ومنهاراً اقتصادياً. أما الملك الراحل الحسين بن طلال، فقد واصل في مواجهة التحدي من خلال إبداء موقف أردني تعتبره الولايات المتحدة ايجابياً، إذ أيد عملية السلام برعاية الولايات المتحدة وصياغة مواقفه على أساس التفاهم الإستراتيجي الذي توصل إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير عشية حرب الخليج. وخلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الملك حسين في العقبة خلال رحلته الثالثة إلى المنطقة في نيسان 1991، وكان بيكر يدرك جيداً أن الملك حسين كان على استعداد كامل لفعل أي شيء في سبيل إنهاء عزلته السياسية واستعادة ثقة الولايات المتحدة فيه، وأبلغ بيكر الملك حسين خلال لقائهما في العقبة أن واشنطن راغبة في التحرك خطوة خطوة لتنسى ما حدث

ولكن فقط في حال مشاركة الأردن بصورة نشطة في المبادرة الأميركية للسلام، كان بيكر يريد أيضاً أن يدرك الملك حسين جيداً أن إصلاح العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة ستكون عملية لا تخلو من مصاعب، كما أبلغه أيضاً بأنه «على الرغم من الخلافات بين عمان وواشنطن فإن الولايات المتحدة ستفعل ما تستطيع للمساعدة في إصلاح علاقات الأردن مع المملكة العربية السعودية» وفي أواخر عام 1993 ومطلع عام 1994 كانت إسرائيل مشغولة البال بانفاذ إعلان المبادئ للحكم الذاتي الانتقالي وبمفاوضات المسار السوري. وكان الملك حسين يشعر بالقلق من أن الأردن سيهمل. وكان لقلقه ما يبرره بسبب رفض الفلسطينيين أن يأخذوا مصالح الأردن في الاعتبار خلال مفاوضاتهم مع إسرائيل. وفي 4 مايو 1994 توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقية يمتد الحكم الذاتي بمقتضاها من غزة وأريحا إلى بقية الضفة الغربية. وقد هددت هذه الاتفاقية إمكانية وصول الأردن إلى أسواق الضفة الغربية ووضع الدينار هناك. لكن التهديد الذي مثلته الاتفاقية للاقتصاد الأردني أدى إلى تنشيط المحادثات بين الأردن وإسرائيل التي كانت تتسم بالبطء (عرفات، 2015: 47).

2. دور الأحزاب والقوى السياسية

بالنسبة للمداولات الأردنية حول الدخول في السلام مع إسرائيل، فقد أنقسمت التيارات السياسية في هذا البلد بين مؤيد ومعارض، فقد كانت بعض التيارات السياسية الأردنية ترى عدم جدوى دخول الأردن بمحادثات سلام مع إسرائيل وسط حالة من التردي في الصف العربي وضعف الإمكانات الأردنية، بينما يرى البعض الآخر أن الأردن يمر بظروف داخلية وتحيط به ظروف إقليمية دولية صعبة ولذلك ولتلاقي خطورة الظروف التي يمر بها فإن عليه الذهاب مع باقي الأشقاء العرب إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وبالمقابل فإن التيارات الإسلامية في الأردن كانت ترفض أو

تعترض على السلام مع إسرائيل كمبدأ ومتجاهلة الظروف المحيطة بالأردن (المدفعي، 1993: 125).

ثالثاً: الضغوط الإقتصادية

إن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية هي إحدى تداعيات حرب الخليج، فقد عانى الأردن بسبب موقفه من حرب الخليج من أزمة إقتصادية خانقة ظهرت بإنقطاع الدعم الخليجي والمساعدات العربية، إضافة إلى الحصار الخانق على ميناء العقبة، حيث وصلت خسائر الأردن الإقتصادية نتيجة حرب الخليج إلى مليارين ومائتين وأربعة وستون مليون ديناراً أردنياً عام (1991)، وقد أوضح الملك الراحل الحسين بن طلال خلال لقائه ممثلي الأحزاب والفعاليات الشعبية أواخر عام (1993) أن الأردن يواجه وضعاً مأساوياً، وأبلغهم أنه مضطر للخروج من هذا الحصار من خلال الصلح مع إسرائيل (العثمان، (د.ت):80).

ومن أهم الظروف الاقتصادية التي عاشها الأردن من 1990- 1992 والتي دفعت باتجاه عقد المعاهدة:

1- الإرتباط الطويل بين الإقتصاد الأردني والصراع العربي الإسرائيلي وإنعكاساته السلبية المختلفة على الأردن وباستمرار تعاظم الأعباء المالية (الأمنية والاقتصادية) لمواجهة إسرائيل نتيجة لعدم تمكن الأردن من زيادة الإيرادات المحلية بسبب محدودية موارده الذاتية ولكي يتمكن من آداء واجباته القومية والوطنية لمواجهة إسرائيل وتقديم المساعدة للفلسطينيين في المناطق المحتلة طالب بزيادة الدعم المالي العربي لدول المواجهة جميعاً. فكان مؤتمر القمة في بغداد في عام 1978 الذي أقر أن تقدم الدول العربية النفطية للأردن ما قيمته 1250 مليون دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات بداية من عام 1979 . وفي نهاية عام 1988 توقف الدعم العربي لمواجهة إسرائيل بعد انقضاء مدة العشر سنوات المنصوص عليها في قرار قمة بغداد غير أن الأردن لم

يحصل إلا على(57%) أي (7140) مليون دولار فقط من مجمل ما ألتزمت به الدول العربية النفطية خلال عشرة سنوات.(عميرة،1991: 93)

2- **المديونية:** تطور عبء الدين العام الخارجي، فيتضح بأن الدين العام الخارجي (القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل للحكومة المركزية والمكفولة من قبل الحكومة) قد تطور من 1979 مليون دولار في عام 1980 إلى 8823 مليون دولار في عام 1991، بسبب النقص الشديد في إحتياطي العملات الأجنبية. وبرز هذا النقص نتيجة مباشرة لتراجع الأداء الاقتصادي في أواخر عام 1988 وعام 1989 وانخفض عائدات التصدير والمساعدات العربية وحوالات الأردنية العاملين في الخارج. وكان معظم الدين الخارجي لدعم الخزينة لتمويل الإنفاق العسكري والانمائي والمتكرر. وقد واكب هذه التطورات انخفاض مستمر وملحوظ في نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب إلى الدين العام الخارجي نتيجة لاستنزاف الاحتياطات من العملات الأجنبية في البنك المركزي بسبب انخفاض المساعدات العربية وحوالات العاملين الأردنيين في الخارج وتراجع نمو الصادرات الوطنية، اضافة لتزايد حجم المديونية الخارجية . وعليه، فقد انخفضت هذه النسبة من 57,8 % في عام 1980 إلى6,4% عام 1990 ، أي بنسبة انخفاض مقدارها 8% سنوياً. وبخصوص عام 1991، فيتضح بأن جميع مؤشرات عبء الدين قد انخفضت اضافة لارتفاع نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى الدين الخارجي نتيجة لتراجع الناتج القومي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات وانخفاض نسبة نمو الاقتراض الخارجي إضافة لنمو الإحتياطات من العملة الصعبة بسبب توقف الأردن عن خدمة الدين في ضوء الأزمة الاقتصادية . فقد وصلت هذه الاحتياجات إلى حوالي مليار دولار في نهاية شهر ايلول 1991 (عميرة،1991: 98).

3- **تراجع المساعدات المالية:** وقطعت إمدادات النفط الخليجية ومشتقاته عن الأردن. إذ جمدت الكويت تزويده بالمشتقات الأساسية، وتوقفت إمدادات النفط العراقي الخام التي كان الأردن يحصل على 85 % من حاجاته منها. كذلك توقفت امدادات النفط السعودية التي كانت تزود الأردن بـ15% من حاجاته النفطية، ما اضطر الأردن إلى البحث عن مصادر أخرى للحصول على النفط، مثل سورية التي استورد منها جزءاً من حاجته النفطية ولكن بأسعار السوق الدولية، واشترى ناقلة نفط من اليمن رست بمخزونها النفطي في ميناء العقبة، قبل أن يحصل من مجلس الأمن على استثناء يتيح له الحصول على حاجته النفطية من العراق بأسعار خاصة تقل عن سعر السوق الدولية. وتوقفت الخدمات البريدية بين الكويت والأردن، وكذلك الرحلات الجوية التي استؤنفت عام 1997حين هبطت في مطار عمان الدولي أول طائرة كويتية منذ العام 1990. وتوقفت الخدمات البريدية بين البلدين، وكذلك الرحلات الجوية التي استؤنفت عام 1997حين هبطت في مطار عمان الدولي أول طائرة كويتية منذ العام 1990.

4- **المشاكل المائية:** ما كان للأردن أن يصبح واحداً من أفقر أربع دول عالمياً في مجال المياه وما كان لأزمة المياه فيه أن تتعاظم بهذا الشكل لولا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتحويله لمجرى نهر الأردن واستغلاله على مدى سنوات طويلة لمصادر المياه المشتركة بين دول المنطقة لتصبح حصة الفرد فيه حالياً أقل من 140 متراً مكعباً من المياه سنوياً وليرتفع عجزه المائي السنوي لحوالي نصف مليار متر مكعب من المياه. ولا تقتصر الأزمة في الأردن على مياه الشرب، فالفقر المائي يحد، وبحسب اقتصاديين، من قدرة الأردن على استقطاب الاستثمارات الأجنبية لا سيما الصناعية منها ومن تطور قطاع الزراعة، ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى وقوع "الأردن" ضمن أفقر الدول مائياً، عدم كفاية مصادر المياه الأردنية، وذلك لوقوع المياه في المناطق الجافة التي يقع "الأردن" ضمنها على عكس دول المناخ المعتدل،

ومما يزيد من صعوبة الحصول على المورد المائي، هو أن (83%) من الأمطار في "الأردن" تهطل على مساحات تقل فيها كمية الأمطار عن (300ملم/عام)، وهذا يعني أن "الأردن" لا يستطيع الاستفادة إلا من (17%) فقط من مياه الأمطار التي تهطل فوقه استفادة مباشرة، وذلك باستثناء مشاريع الري والسدود ووسائل جمع المياه الأخرى. ويترتب على نقص الموارد المائية الإضرار بالأمن الغذائي الأردني، وخاصة لأن الأراضي الأردنية التي تستقبل كمية أمطار تتراوح بين (30ملم/عام) في المناطق الجنوبية الشرقية و(600ملم/عام) في المناطق الشمالية الغربية، و(3.2%) فقط من مساحة "الأردن" تستقبل معدل أمطار يزيد على (300ملم/عام)، تمثل الحد الأدنى الضروري لنمو القمح، تحت ظروف الزراعة البعلية. (المناصير،2012: 79)

5- **البطالة** : أرتفعت البطالة إلى 17.4 % في عام 1991، وهبطت إلى 15 % في عام 1992 مع بدء إنفاق مدخرات وتعويضات العائدين من الخليج وتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي بلغ 14.2% وكان من أعلى معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الأردني على مدى خمسين عاماً. ولكن سرعان ما أرتفعت البطالة لتصبح 19.2% في عام 1993 بعد إنفاق مدخرات العائدين وفشل البنية الاقتصادية في التحرك وخلق الوظائف والاستفادة من هذه الأموال والاستثمارات التي ذهب معظمها إلى البناء.

شكّل العامل الاقتصادي دافعاً مهماً للأردن للدخول في المفاوضات مع إسرائيل، وقد جاء الرد الأمريكي بإعادة تقديم المساعدات الاقتصادية للأردن إضافة إلى إلغاء جزء غير قليل من الديون المترتبة عليه، حيث تم شطب (22) مليون دولاراً عام 1994 من الدين الأمريكي البالغ مجموعه (702) مليون دولاراً (اللجنة الإعلامية الأردنية، 1994 :11). وفي خطاب أمام مجلس الأمة الأردني، في نفس اليوم الذي شهد توقيع معاهدة السلام في 26 تشرين الأول 1994، قال الرئيس الأمريكي

السابق بيل كلينتون: "تعهدنا أن نعفي الأردن من ديونه وأن نسعى لتحقيق التنمية في الأردن". كما تزامن رفع الحصار الذي كان مفروضاً على ميناء العقبة مع توقيع الأردن على معاهدة السلام في أواخر عام 1994 (الموسى ،1996: 702).

أما بالنسبة لما يعانيه الأردن من مشاكل تتعلق بتوفر المياه، يتضح أنه ومن خلال معاهدة السلام، سيحصل الأردن على (70) مليون م^3 من مياه نهر الأردن التي لم يكن يستفيد منها قبل المعاهدة، كما سيحصل على (215) مليون م^3 من مياه نهر اليرموك بزيادة (95) مليون م^3 عن حصته قبل المعاهدة إضافة إلى (50) مليون م^3 يحصل عليها سنوياً من مصادر إسرائيلية يتم الاتفاق عليها بعد دخول المعاهدة حيّز التنفيذ (اللجنة الإعلامية الأردنية، 1994: 16). ومما ورد في المعاهدة حول موضوع المياه أتفق الطرفان على الاعتراف بالتخصيصات العادلة لكل منهما في مياه نهر الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة حسب الكمية المحددة في الملحق رقم (2) من المعاهدة.

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل نصت المعاهدة تحت بند العلاقات الاقتصادية (المادة 7)، على أن الطرفين يرغبان في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما فقط، ولكن في الإطار الأوسع للتعاون الإقليمي. ومن أجل ذلك يتعهد الأردن بموجب الفقرة (2) من نفس المادة، بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كما يتعهد بالعمل لدى الأطراف العربية الأخرى لإنهاء هذه المقاطعة، كما تعهد الأردن بالتعاون مع إسرائيل في مجال التجارة، وإقامة منطقة تجارية حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي، والعمالة، وكل ذلك في فترة لا تتجاوز ستة أشهر. وتشير الدراسات حول واقع العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية إلى أن فترة ما بعد توقيع معاهدة السلام تميزت بالغموض وعدم وضوح الرؤيا، ويبدو ذلك جلياً ما دامت عملية السلام تسير ببطء شديد على المسارات الأخرى (الفلسطيني والسوري واللبناني)،

ذلك أن تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية الأردنية مع الدول العربية، يؤثر وبشكل كبير على حجم التعامل الاقتصادي مع إسرائيل.

رابعاً: العوامل المتعلقة بالأوضاع والقدرات العسكرية الأردنية

لقد فرض الصراع العربي- الإسرائيلي على الأردن عبئاً عسكرياً ثقيلاً، لوجوده على أطول خطوط المواجهة مع إسرائيل والتي تصل إلى 600 كم، الأمر الذي يعني أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق العسكري. وتعتبر حصة الإنفاق العسكري عالية منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي، حيث بلغت الإنفاقات العسكرية الكلية في بداية الثمانينيات 18% من إجمالي الإنتاج الوطني في الأردن. فلقد حاول الأردن خلال الفترة التي سبقت مرحلة السلام في الشرق الأوسط بناء وتوسيع أعداد قواته المسلحة، إلا أن الظروف الإقتصادية والسياسية كانت تحد من تلك المحالاوت. لقد كانت الدولة الأردنية تعيش حالة المديونية ولا تزال، وعلى الرغم من الخلل في الإقتصاد الأردني ألا أن أعداد القوات المسلحة الأردنية للعام 1988-1989 مثلاً ازدادت لتصبح حوالي (85000) فرد ، في حين كانت تلك الأعداد في عام 1975 حوالي (75000) فرد. وإن المستوى الذي وصلته القوات المسلحة الأردنية من حيث التوسع يعد كبيراً مقارنة بعدد سكان الأردن وبموارده الإقتصادية المحدودة فلقد كان عدد الجيش الأردني في الفترة المذكورة أعلاه أي في عام 1989 يشكل حوالي 2.7% من مجموع السكان البالغ (3.111.000) نسمة في العام نفسه ويشكل أيضاً حوالي 5.2% من نسبة عدد الذكور وهي من أعلى النسب في العام أما بالنسبة لمخصصات الدفاع ومقارنتها بالناتج القومي الإجمالي فهي تعتبر أيضاً عالية جداً في هذا البلد، فلقد بلغ الإنفاق العسكري الأردني عام 1990 كنسبة من الإنفاق العام مثلاً حوالي 32.7% (المجالي، 1994 :282).

إن التوسع في المؤسسة العسكرية الأردنية رغم إيجابيته من حيث الكم والنوع إلا أنه كان محدداً بعوامل يجب الإهتمام بها لصعوبة تجاوزها، ممثلة بالعامل الإقتصادي وبمصادر التسليح. فالمتغير

الإقتصادي أفاد بضعف هذا العامل وبين عدم قدرته على الإيفاء بمتطلبات بناء جيش قوي قادر على التعرض ومنع العدوان والتهديدات الخارجية التي تواجه الأردن، خاصة أن الأردن يقع في موقع جغرافي وسطي بين دول تفوقه عدداً وتسليحاً. أما من الجانب الآخر فإن الأردن يعتمد في تسليحه على استيراد السلاح من المصادر الأجنبية مما يحد من حرية سلوكه السياسي أو العسكري (المقداد، (د.ت): 24)

وبالتالي كان الصراع العربي–الإسرائيلي يمثل هاجس صانع القرار السياسي الأردني، حيث تحول الصراع في الساحة المحلية الأردنية إلى معاناة يومية، حيث ألقى هذا الصراع بظلاله على كافة مناحي الحياة الأردنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولم يترك للأردن الفرصة للتطور والتنمية، فلا تزال قطاعات واسعة من الوطن الأردني تعاني من نقص واضح في الخدمات الأساسية، وليس من الصعوبة ملاحظة الفروق المعاشية والاجتماعية بين العاصمة عمان والمناطق الأخرى البعدية عنها ولا يزال الكثير من الأردنيين في مناطق مختلفة يعانون من نقص في المدارس والمستشفيات وخدمات المياه والصرف الصحي، حتى أضطرت الحكومات الأردنية لمعالجة هذا التمايز بأساليب مختلفة منها على سبيل المثال تخصيص بعض المقاعد الجامعية للمناطق النائية أو الأقل حظاً (قطيشات، 2008 : 126).

المبحث الثاني: العوامل الإقليمية الضاغطة لعقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية

وهي المتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر، على منطقة الشرق الأوسط كلّها، لما تتمتع به تلك المنطقة من مكانة استراتيجية على مستوى العالم، وهي التي تنحصر في مجموعة المتغيرات، التي خلّفها تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتي نتج عنه انتهاء الحرب الباردة، وبزوغ القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد نظام عالمي جديد، لم تكن قد تحددت

معالمه بعد، رغم الإيحاءات بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتولى وظيفته "شرطياً للعالم" (البدارين، 2002).

العامل الإقليمي

أدرك الأردن، صعوبة موقفه أثر العزلة الخانقة التي أصبح يواجهها بعد التصور بأنه وقف مع العراق في أزمة الكويت، ومن أجل كسر هذه العزلة، قرر الأردن تغيير إسراتيجيته والتوقف عن دعم العراق والالتجاء نحو المعسكر الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركته في كل مشاريعه المعلنة بما فيها مشروع السلام العربي الإسرائيلي وقد أعلن الملك الراحل الحسين أن بلاده لن تبقى" معزولة عن حل مشكلات المنطقة، أو الجهود المبذولة لحلها" (الحوراني،2006: 20) وعلى الرغم من محاولات الأردن الجدية لإيجاد حد أدنى من المصالحة العربية بعد أزمة الخليج الثانية، فإن بعض الدول بقيت متشددة في مواقفها تجاهه، إلى أن لاح في الأفق تحسناً في العلاقات الأردنية العربية، في ظل التغير الذي طرأ على مستوى المنطقة والمتمثل في توجه مختلف الدول العربية إلى التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من باب تنسيق السياسات العربية منذ مؤتمر مدريد (سيد علي، 1997 :55).

وبعد توقيع معاهدة السلام تحسنت علاقات الدولة الأردنية مع بعض الدول خاصة السعودية والكويت وبقية دول الخليج العربي، إلا أنها توترت في نفس الوقت مع كل من العراق وسوريا، وكان رئيس الوزراء الأردني السابق عبد السلام المجالي قد صرّح بعد توقيع معاهدة السلام، بأن هناك إنفراج في العلاقات الأردنية العربية خاصة مع دول الخليج ومنها الكويت والسعودية (المجالي، 1994 :285).

إلى جانب ذلك فقد كانت هناك متغيرات حادة في أوروبا، يأتي في مقدمتها توحد الألمانيتين، بعد إنفصال دام قرابة خمسة وأربعين عاماً، وإعلان الاتحاد الأوروبي، وتصاعد المتغيرات تجاه رغبة

دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى هذا الاتحاد، وتأكيد انفصالها التام عن روسيا. في اتجاه الشرق، كانت هناك كذلك متغيرات، في تأكيد الصين لمكانتها العالمية بوصفها قوة كبرى وتوجهها نحو الإنفتاح الاقتصادي وجذب استثمارات هائلة من الغرب، إلى جانب توجه الصين، والعديد من الدول الكبرى الأخرى، التي كانت لها علاقات تاريخية مع العالم العربي تجاه التعاون مع إسرائيل. وكل تلك المتغيرات كانت لها ردود فعل هائلة على المنطقة أهمها (المدفعي، 1993)

أ- اختفاء الحليف الإستراتيجي لمعظم الدول العربية، وهو الاتحاد السوفيتي سابقاً، وخضوع المنطقة إلى سياسة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) التي تتبنى الفكر الإسرائيلي، حيث وقعت مع إسرائيل حوالي 20 اتفاقية استراتيجية، حصلت إسرائيل من خلالها على تكنولوجية متقدمة، أدت إلى توسيع الفجوة التقنية بينها وبين الدول العربية بشكل كبير.

ب- انعدام هامش المناورة الاستراتيجية، بين دول المنطقة، والعالم الخارجي، نتيجة فرض الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمي الجديد، وفرض نظام للحد من التسلح يقيد دول المنطقة، ويحرمها من امتلاك التقنيات الحديثة "التي تغدق بها أمريكا على إسرائيل". وقد نجحت إجراءات الحد من التسلح بصورة كبيرة نتيجة لعدة عوامل:

1. أن 60% من الدول العربية تعتمد، في تسليحها، على المعدات الأمريكية والغربية.
2. أن التعاون العربي- العربي في مجال التسليح يعد منعدماً.
3. أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قيود الحد من التسلح، على الدولة المصدرة، والدول المستوردة في الوقت نفسه.

ومن خلال منظومة الحد من التسليح على الدول العربية، نجحت إسرائيل في التفوق التقني بشكل كبير. وهي المتغيرات التي أثرت بشكل عام على دول المنطقة، وعلى الأردن بصفة خاصة وأدت إلى توجهه إلى اتفاق السلام مع إسرائيل". ويمكن تلخيص تلك المتغيرات في الآتي:

1. **تحرير الكويت:** عند الحديث عن الإطار الإقليمي يجد الأردن نفسه محاطاً بأربع دول هي الأكبر في المنطقة العربية (سوريا والعراق والسعودية ومصر) ومن الجهة الغربية يحاط بالأراضي الفلسطينية وما يعني ذلك من وجود إسرائيلي مؤثر. ولقد شهدت العلاقات الأردنية – الجوارية فترات من الجزر، وصلت في بعضها إلى عدائية مهددة، بينما وصلت في فترات المد إلى تنسيق كامل وصل إلى المستويات العسكرية.

وللتعامل مع هذه الحقائق الضاغطة فقد اعتمد الأردن سياسة خارجية تتسم بالهدوء وتعمل بكل جدية على تنقية العلاقات الأردنية العربية والجوارية (الكتاب الأبيض، 1991). وهي المتغير الرئيسي، في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي أثّر بشدة على فكرة الأمن القومي العربي، وعالجه الأردن بصورة منحازة للعراق، وضد توجهات معظم الدول العربية، والقوى العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نتجت عن ذلك انعكاسات شديدة على الأردن في المجال الاقتصادي، نتيجة قطع المعونات العربية والعراقية عن الأردن في وقت واحد، كذلك نتيجة عودة العاملين الأردنيين في دول الخليج، وتوقف تدفق البترول العراقي، وتوقف المعونات الغربية للأردن. وقد أدت حرب الخليج الثانية، بصفة عامة، إلى متغيرات رئيسية في مجال التضامن العربي وتعميق الخلافات العربية- العربية، وفقد الثقة في نوايا الآخرين، وحطمت بعض التجمعات العربية، ومنها مجلس التعاون العربي بين "العراق، والأردن، واليمن، ومصر"، وأخرجت إحدى القوى الرئيسية (العراق) من الحسابات العربية في مجال التوازن الإقليمي، وأكدت التواجد الأمريكي . الغربي على الأرض العربية (المدفعي، 1993)

وفي إطار الجهود العراقية في عملية تحقيق السلام في المنطقة العربية، بدأ العراق محاولات إعلامية لربط مسألة اجتياح الكويت بقضايا "الأمة العربية" فأعلن العراق أن أي انسحاب من الكويت يجب أن يصاحبه انسحاب سوري من لبنان وانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة

الجولان، وقد لقيت هذه المقترحات العراقية قبولاً من الملك الراحل الحسين بن طلال ملك الأردن والملك حسن الثاني ملك المغرب وياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية.

2. تداعيات مؤتمر مدريد للسلام:

مؤتمر دولي للسلام بين العرب وإسرائيل انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة من 30 أكتوبر/تشرين الأول وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1991، ورعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية وإسرائيل (الجزيرة، 2016).

السياق التاريخي: في يناير/كانون الثاني 1991 قادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضم دولا عربية لإخراج القوات العراقية من الكويتالتي غزتها في 2 أغسطس/آب 1990، وأعادت تلك الأزمة القضية الفلسطينية إلى الواجهة لا سيما مع قصف العراقلإسرائيل خلال الحرب ورفعه شعار تحرير فلسطين.

المشاركون: شاركت في مؤتمر مدريد وفود من سوريا ومصر ولبنان، وشكَّل الأردن والفلسطينيون وفدا مشتركا اقتصر على فلسطينيي الأراضي المحتلة، واستُبعدت منه منظمة التحرير الفلسطينية تلبية لرغبة إسرائيل.

التحضير: عقب استعادة الكويت، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب عزم بلاده الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام. وكانت علاقات بوش سيئة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت إسحق شامير، ولم يستطع دفعه إلى المشاركة إلا بعد التلويح بتعليق المعونة الأميركية السنوية لإسرائيل. وكانت إدارة بوش مضطرة للجمع بين كثير من المتناقضات لكي تُفلح في جمع أطراف الصراع تحت سقف واحد، فإسرائيل اشترطت ألا تشارك منظمة التحرير في المفاوضات ولا يَجري أي حديث عن دولة فلسطينية مستقلة، وتتمسك بأمنها وبألا تُؤثر عليها المفاوضات بأي شكل، كما اشترطت ألا تكون للمؤتمر أي صيغة إلزامية ولا تترتب عليه أي مواقف أميركية. وفي المقابل؛ اشترطت الدول العربية أن تكون المفاوضات متعددة الأطراف، وألا تنفرد إسرائيل بأي طرف عربي دون الآخر كما حدث مع

مصر في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، في حين كانت إسرائيل تُصر على أن تشمل المفاوضات جلسات ثنائية إلى جانب الجلسات المتعددة الأطراف. أما الفلسطينيون فوُعدوا بالمشاركة في مسار تفاوضي يمتد لخمس سنوات على أن يصار اعتبارا من العام الثالث إلى نقاش الوضع النهائي.

المفاوضات

قدّمت الولايات المتحدة لكل طرف ضمانات بحماية مصالحه وبمراعاة اشتراطاته، وانتهى الأمر إلى انعقاد المؤتمر في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1991 بمدريد واستمرَ ثلاثة أيام. وفي الجلسة الافتتاحية، تحدث جورج بوش عن "سلام شامل" تشارك فيه إسرائيل، وترتبط بموجبه بمحيطها العربي باتفاقيات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية، أما ميخائيل غورباتشوف فتحدث عن تطبيع وجود إسرائيل. وأصرت إسرائيل على ألا تبدأ المفاوضات الثنائية في مدريد خوفا من تشكل جبهة بين الفلسطينيين والوفود العربية، واقترحت إجراء المفاوضات بالتناوب في إسرائيل وعاصمة عربية معنية. وفي مقابل ذلك، أصرت سوريا على بدء المفاوضات فورا. واقترحت الإدارة الأميركية "حلا وسطا" يقضي بعقد جولة جديدة في واشنطن خلال ديسمبر/كانون الأول الموالي، وبين ذلك التاريخ وأغسطس/آب 1993 انعقدت 11 جولة من المفاوضات الثنائية في واشنطن دون نتيجة تُذكر. وفي ضوء ذلك، قاطعت سوريا ولبنان أول جولة متعددة الأطراف عُقدت في موسكو مطلع 1992، كما غاب الوفد الفلسطيني لإشكالات تتعلق بتركيبته والجدل القائم حول مشاركة فلسطينيي الشتات (حسن، 2017).

نهاية المسار

وفي خريف عام 1992 خسر جورج بوش الانتخابات الرئاسية الأميركية التي فاز فيها منافسه مرشح الحزب الديمقراطي بيل كلينتون، وانتهى مسارُ مدريد فعليا. وفي إسرائيل خسر شامير الانتخابات لصالح إسحق رابين. وفي أثناء ذلك؛ أقام الإسرائيليون اتصالات سرية بالزعيم الفلسطيني

ياسر عرفات، وبدأ مسار آخر سري هو المسار أفضى إلى توقيع اتفاق أوسلو (نسبة إلى العاصمة النرويجية أوسلو التي رعت المحادثات السرية). وتُوج هذا المسار التفاوضي بين الطرفين باتفاقيات (غزة/أريحا أولا) التي وُقعت في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 1993، ومهدت لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 1994. ويعدّ مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد في مدريد عاصمة أسبانيا بدءاً من 30 أكتوبر 1991 ولمدة ثلاثة أيام، نقطة تحول رئيسية في الصراع العربي- الإسرائيلي، كذلك نقطة تحول جذرية في قيام النظام العالمي الجديد بمسؤولياته تجاه بؤر الصراع الرئيسية في العالم ومنها الشرق الأوسط، وقد تم الإتفاق على عقد مؤتمر مدريد للسلام، بعد ثماني جولات لوزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" في المنطقة ومراكز صنع القرار في العالم. وقد جاء هذا المؤتمر كذلك انعكاساً لحرب تحرير الكويت، التي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن بقاء الصراع العربي- الإسرائيلي دون تسوية شاملة، سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة (الجزيرة، 2016).

لقد واجه السلوك السياسي الأردني تجاه عملية السلام مع إسرائيل محددات السياسة الإسرائيلية التي تقع ضمن ثلاث مستويات وتكمن في: الوضع العقيدي الإسرائيلي، والوضع الاقتصادي، والعوامل السياسية الإقليمية والدولية. فالمعتقدات الإسرائيلية تشتمل على مجموعة التصورات والأفكار والقيم والتوجهات التي تؤمن بها القيادة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي عن الذات اليهودية وعن المحيط الخارجي الإقليمي والدولي، وإن تلك المعتقدات تحكم وتتحكم بسلوك قادة إسرائيل وتسيطر على خطابهم السياسي، كما تسيطر على أغلب أفراد شعبهم ومؤسساتهم والممارسة السياسية لهم. فالمعتقدات الإسرائيلية ترتكز على مكونات رئيسية لهذا الاعتقاد وتشمل فكرتي الهجرة والاستيطان وضرورة العودة إلى أرض الميعاد والإقامة فيها. وتقوم فكرة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين على اعتبارها جزءاً من مملكة داود "أرض الأجداد" مع ارتباطها بفكرة الأمن الإسرائيلي، وهذه المعتقدات

دفعت باليهود إلى احتلال أرض فلسطين وإحلال اليهود محل العرب، وطبقاً للعقيدة الصهيونية تعتبر الأراضي العربية المحتلة أراضي "محررة" وهي جزء من أرض إسرائيل ولا يجوز للإسرائيليين التنازل عنها. وهذه الفكرة تم الإعلان عنها في إسرائيل وفي مناسبات عدة، وكذلك تستند الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة في إسرائيل في وضع برامجها السياسية – أمثال حزب الليكود وغيره – على هذه المعتقدات.ان الفكر الصهيوني لا يقبل سياسة السلام لانه مبني على ثقافةالعنف واستخدام القوة (بني ملحم 2010).

ثقافة العنف:

احتلت ثقافة العنف في الفكر الصهيوني والتطبيق مكانة عالية ومرتبة متساوية مع الاجزاء الاخرى المكونة للعقيدة الصهيونية. ان ثقافة العنف في الفكر الصهيوني تمثل اعتقادا ،ووسيلة لاثبات الوجود الصهيوني والدفاع عنه. فلقد ظهر هذا المفهوم جليا في كتابات وخطب العديد من مفكري وقادة الحركة الصهيونية مثل، مخيا جوزيف بيريشفسكي والعايزر بن هاير وفلاديميرجابوتسكي وهرتزل وبن غوريون ومناحيم بيغن مرورا الى شارون وغيرهم (الجابر،عادل 1988 :158: 160).

ان هؤلاء القادة هم مجموعة من كل، تبين لنا احاديثهم المتعددة توجهات قادة الحركة نحوتبني مفهوم العنف في الفكر الصهيوني وفي السلوك بغية تحقيق الاهداف الصهيونية في احتلال فلسطين. فمن هؤلاء القادة مثلا من تحدث منهم عن السيف والقوس باعتبارهما زينة الانسان ودعى في الوقت نفسه في مقولاتة الشعب اليهودي للتزين بهما (بيرديشفسكي 1952 : 158)،وهناك من دعى اليهود لامتلاك القوة واستخدامها ضد العرب في فلسطين (العابد،1970 : 11) . في حين ذهب بيغن لاكثر من ذلك حيث قال مخاطبا اليهود:" انا احارب ، اذن انا موجود " (Meacham 1951 46 : Begin) واضاف قائلا :" كن اخي والا ساقتلك" (46 : Begin 1951). والعنف عند بعض قادة الحركة الصهيونية يمثل الوظيفة الامثل في اعادة الشخصية اليهودية . فاليهودي _وكما يراه

البعض منهم_"يحتاج الى ممارسة العنف لتحرير نفسه من نفسه ومن ذاته"(المسيري : 267). بل اكثر من ذلك، فلقد اعتبر بعض قادتهم ان اساليب العنف التي لجاء اليها الصهاينة في تعاملهم مع عرب فلسطين قبل عام 1948 تمثل الطريق الوحيد لتامين وتحقيق الاهداف اليهودية في فلسطين ،وهي طريق اشبع بها الصهاينة رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام "(Ben Gurion 1954: 432).

صحيح القول هنا ان قادة الحركة الصهيونية كرسوا كل كتاباتهم ونشاطاتهم من اجل وضع قواعد فكرة العنف لدى يهود العالم واستقطابهم وحثهم بالهجرة الى فلسطين واستلاب ارضها. ولكن في الوقت نفسه، لابد من الاشارة هنا الى مجموعة من الحقائق والتي من ضمنها، ان العنف في الفكر الصهيوني لم يكن موجها فقط ضد شعب بعينه، وانما كان يحدث في بعض الاحيان ايضا، ضد ابناء جلدتهم ممن يختلفون معهم في الراي وخاصة منها ما يتعلق بموضوع الهجرة الى فلسطين .ففي اليهودية تيار يميل الى السلم ، واخر يميل الى العنف، بل ويتبناه . ولقد حاولت الحركة الصهيونية ولا تزال الاستفادة من تيارالعنف الى واقع الحد الاقصى.

مما سبق يتضح أن الظروف الدولية الإقليمية دفعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى تبني خيار السلام كخيار استراتيجي يحقق الأهداف والرؤى الأردنية في مرحلة وصلت فيها المنطقة العربية إلى حالة من التصدع نتيجة لحرب الخليج الثانية، وتهيئة الظروف الدولية لإيجاد حل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث دفعت الضغوط الأمريكية والدولية العرب إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام، وقد حددت الأهداف الأردنية من العملية السلمية باسترداد الحقوق وحماية المكتسبات الوطنية وتدعيم الأمن والسلام في المنطقة.

المبحث الثالث: دور العامل الدولي في عقد معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

لقد كانت العقبة الرئيسية أمام الإدارة الأمريكية الواجب تجاوزها لإنجاح فكرة عقد مؤتمر سلام تحضره جميع الأطراف في قضية التمثيل الفلسطيني التي لم يكن لها حل إلا من خلال وفد أردني – فلسطيني مشترك(المدفعي، 1993: 85-90)، وهذا ما أجبر السيد جيمس بيكر على زيارة الأردن في (14/تشرين الأول/1991) وإجراء مباحثاته مع القيادة الأردنية أسفرت عن إعلان وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بعد مباحثاته التي أجراها في الأردن: "أنه لا يعتقد أن هناك شخصاً أكثر شجاعة ومرونة ودعماً للسلام من الملك حسين" .

وكان هذا اعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الحيوي للأردن في العملية السلمية. ويؤكد على ذلك الدكتور فايز الطراونة رئيس الوفد الأردني المفاوض بين عامي (1993 و 1994) بقوله :"لقد كانت جل محادثات جيمس بيكر مع إسرائيل ومصر وسوريا للترتيب لمحادثات سلام ولكنها اصطدمت في إسرائيل مع اسحق شامير ورئيس وزرائها آنذاك برفض حكومته التفاوض بشكل مباشر مع الجانب الفلسطيني كوفد مستقل تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. وحاول جيمس بيكر الذي لم يكن أبداً منحازاً لإسرائيل وهو يعتبر من أكثر وزراء الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيادية إقناع اسحق شامير في التعامل مع الفلسطينيين كحقيقة واقعة بعد قرار الأردن فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988 والذي وضع الإدارة الأمريكية في عهد ريغن والحكومية الإسرائيلية في عهد شامير أمام خيار لا مفر منه ألا وهو التحدث مباشرة مع الفلسطينيين ومن يختاره الشعب الفلسطيني ممثلاً عنه وكان في ذلك الوقت منظمة التحرير الفلسطينية ولكن جيمس بيكر لم يستطع أن يأخذ من اسحق شامير لا حق ولا باطل" (المصالحة، 2005: 97).

طالبت إسرائيل ومنذ بداية المفاوضات بالنسبة لمطالب الأردن وإسرائيل في العملية التفاوضية فقد وركزت على إجراء المفاوضات مع الأطراف العربية في النزاع بشكل مباشر أي ما يخص النزاع مع

الأردن يكون هناك مفاوضات مباشرة مع وفد أردني يقابل وفد إسرائيلي منفصل عن مفاوضات إسرائيل مع سوريا وكذلك منفصل عن المفاوضات مع لبنان، والمفاوضات المباشرة يعني اعتراف واضح وصريح بإسرائيل، بالإضافة لذلك عدم التركيز على موضوع الأرض قبل توقيع معاهدة السلام معها وهذا يعني بالدرجة الأولى لإسرائيل موضوع غاية بالأهمية وهو موضوع التطبيع ضمن معادلة السلام مقابل السلام (رياض، 1987: 94-95).

يمثل السلام مع الأردن أهمية كبير لإسرائيل لأسباب ديموغرافية واقتصادية وجغرافية حيث أن احتلال الأردن لا يفرق الدول العربية عن بعضها البعض، بل يقضي على آمال الوحدة العربية، كما أنه يعتبر ممر استراتيجي وتجاري لدول الخليج وكذلك لدول عربية أخرى مثل العراق، بالإضافة لذلك فإن تغير حالة موقف الأردن من السلام يشكل تهديد على أمن إسرائيل، والأهم من كل ذلك أن عقد معاهدة سلام مع الأردن يضعف الموقف التفاوضي للأطراف العربية الأخرى.

كان الأردن أول المستجيبين لفكرة المفاوضات العربية – الإسرائيلية لعلها تحقق له على الأقل بعض الانفراج الأمني والسياسي والاقتصادي فالموقف الأردني يقوم على أساس الالتزام بالقرارات الدولية ومن ثم بمعاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أحياناً إلاأن الخلاف يثور حول مسألتين:

الأولى: التهديدات بالتلميح أو التصريح التي تصدر عن منظمات وجمعيات وبرلمانيين في إسرائيل للدعوة لحل المسألة الفلسطينية على حساب الأردن.

الثانية: الممارسات الإسرائيلية في القدس ومحاولاتها طمس المعالم العربية والإسلامية للمدينة، وخرق الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول القدس.

أن أطلق جميس بيكر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، تصريحاً وهي من المفارقات اللافتة ذات المغزى تشير إلى التحرك الأمريكي الجديد، قال فيه: "إن على إسرائيل أن تنسى مقبولة إسرائيل الكبرى"، وقد ردده أكثر من مرة عام 1991، كما أنه قام بزيارات متعددة لعدد من الدول العربية المعنية، في تلك

الفترة لكنه استثنى الأردن منها لأن الأردن كان – في نظر الأمريكيين – حليفاً للعراق عدوهم، فأوقعوا عليه جزاء عدم التعامل، لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، ففي جولاته التالية قام بيكر بزيارة الأردن وأجرى محادثات تناولت الأفكار الأمريكية الجديدة، وقد انتشرت في عمان آنذاك معلومات تشير بل تؤكد أن لقاء تم لكن جلالة الملك حسين، قرر أخيراً أن يكون السلام هو الحل الذي لا حياد عنه، ولذلك أخذت هوة سوء التفاهم مع الغرب وأمريكيا تضيق يوماً بعد يوم مفسحة المجال لعودة العلاقات الطبيعية معهما.

نجح جميس بيكر في وضع معادل دقيقة وذكية جعلت من الممكن جمع أطراف النزاع جميعاً إلى طاولة المفاوضات، فقد كان العرب – من جهتهم – يطالبون بمؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي طمعاً في أن تقف روسيا والصين، وإلى حد ما فرنسا إلى جانبهم. وكان الإسرائيليون يرفضون مثل هذا المؤتمر، خشية أن الكفة قد تميل لصالح العرب بما يمكن أن يحصلوا عليه من تأييد دولي، ويطالبون بمفاوضات مباشرة وثنائية مع كل دولة عربية على حدة، وكان العرب يرفضون هذا الاقتراح الإسرائيلي بحجة أنه لا يحقق التوازن الضروري المطلوب. وتعرض الأردن بعد حرب الخليج الثانية لضغوط دولية وأقليمية وسياسية واقتصادية مما ترتب عليه ظروف اقتصادية وسياسية معقدة داخلياً لذا جاء التوجه الأردني نحو دعم مسيرة السلام والمشاركة فيها كطرف فاعل بالإضافة الى الأطراف العربية الأخرى. وتزامن توقيع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل مع رفع الحصار الذي كان مفروضاً على ميناء العقبة، واختفاء التفاعلات السلبية التي شابت العلاقات الأردنية الأمريكية ابان حرب الخليج الثانية 1991، حيث جرى تحسّن واضح على تلك العلاقات (الفرحان، 1994: 192):

لقد كان من الحتمي أن يفرض الصراع العربي–الإسرائيلي وجوده في السياسة الخارجية الأردنية، وبالتالي في ذهنية صانع القرار الأردني، فهذا الصراع يمثل محور السياسات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والسياسة الأردنية كجزء من السياسة القومية العربية، وبحكم

ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية، فقد كان لزاماً عليه أن يتعامل مع هذا الصراع ومعطياته الكثيرة التي فرضت ولا زالت تأثيراتها على الساحة الإقليمية العربية، وفضلاً عن أن هذا الصراع صراعاً قومياً، فهو أيضاً يمثل صراعاً خاصاً بالنسبة للأردن الذي أحتل جزء من أراضيه من قبل إسرائيل، وبالتالي أصبح من الضروري أن يتخذ موقفاً معادياً لإسرائيل كرد فعل طبيعي لهذا العدوان الإسرائيلي على الأراضي الأردنية والعربية (قطيشات، 2008 : 124).

كان لاحتلال جمهورية العراق لدولة الكويت في 2 آب 1990 وحرب الخليج الثانية في 17كانون ثاني 1991 الأثر الهام في الربط بين تطبيق الشرعية الدولية على المسألة العراقية والقضية الفلسطينية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف قد رفضوا مبدأ الربط بين المسألتين، بينما أكدت بعض الدول العربية وخصوصاً المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على هذا مبدأ، وأتهمت أمريكا بأنها تكيل بمكيالين في سياستها في الشرق الأوسط (المدفعي، 1993 : 300)، ورداً على ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في 6 آذار 1991م، أن الوقت قد حان لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، شريطة ضمان أمن إسرائيل ومنح الفلسطينيين حقوقهم. ويعد إعلان بوش خطوة مهمة لصالح الفلسطينيين، باعترافه بالحقوق السياسية للفلسطينيين، في حين أن خطة الرئيس الأمريكي السابق ريغان السابقة قد اعترفت بالحقوق "المشروعة للفلسطينيين" ولم تعترف بالحقوق "السياسية للفلسطينيين"(الحمد، (ب ت): 21).

وفي إطار تحقيق السلام في الشرق الأوسط، أشار البيان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى أنهما ستبذلان جهوداً مشتركة لتحقيق السلام والاستقرار بين العرب وإسرائيل، وقد بدأ التحرك السلمي الأمريكي بزيارة قام بها وزير خارجية أمريكا السابق جيمس بيكر لإسرائيل في 11 آذار 1991م، واستلم مطالب منظمة التحرير الفلسطينية التي تدعو إلى الاعتراف بالحقوق

السياسية المشروعة للفلسطينيين، وحاول جيمس بيكر في زياراته المتكررة لدول المنطقة بين شهري آذار وتموز 1991م إقناع الأطراف المعنية بحضور مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، يعقد بتاريخ 30 تشرين الأول لعام 1991م في العاصمة الإسبانية مدريد (المدفعي، 1993 :302-303).

أولاً: الأهداف الإستراتيجية الأردنية للسلام مع إسرائيل:

تلعب الظروف المحيطة بالدول دوراً هاماً في صياغة السياسة الخارجية لها. والأردن لا يخرج من هذا السياق في بناء ثوابت سياسته الخارجية ومرتكزاتها، مدركاً وبكل وعي أن الثابت المطلق لا وجود له في أية سياسة خارجية لأيّة دولة. فالأحداث الدولية والتطورات العالمية والتقلبات والتبادلات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية تفرض ذاتها على الدول التي ترى نفسها، في الكثير من الأحيان، مضطرة إلى التماهي والتماشي مع هذه التطورات والتحولات. وقد تم وضع معالم السياسة الخارجية ومرتكزاتها من خلال النهج الذي سارت عليه قيادة الدولة الأردنية التي تعتبر اللاعب الأول والرئيسي في صناعة القرار السياسي الأردني الخارجي؛ مع الاعتماد على مقوّمات دولة القانون التي بنيت على أساس الدستور. فمن خلال نصوص هذا الدستور والمواثيق التي رافقته أو جاءت بعده، ومن خلال المرتكزات الوطنية والإسلامية يمكن تحديد ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها بما يلي (مشاقبة، 2002 :191):

1- الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته والدفاع عن وحدة أراضيه وتجنيبه أي تهديد.
2- رعاية مصالح الأردن وتنميتها والحفاظ عليها بما يحقق الأمن والاستقرار، وذلك من خلال الاتصال مع الدول الأخرى وتشجيعها على التعاون مع الجهود الأردنية.
3- كسب المزيد من الاحترام الدولي للأردن وتعزيز احترامه وسمعته.
4- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وبمبادئ المنظمات الدولية والعمل على ترسيخ ذلك الالتزام من خلال تقوية الدور الأردني الدولي.

5- الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه وعلى الولاء الشعبي له وتعميق الانتماء الوطني وثوابته.

6- المساهمة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال زيادة المشاركة في قوات حفظ السلام لفض النزاعات وتوفير الأمن والاستقرار، وخير دليل على ذلك وجود القوات الأردنية في مختلف نقاط التوتر والنزاع العالمي (مشاقبة، 2002 :312).

7- مواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية والتعاون معها في شتى الميادين لتطوير مقدرات الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع الدولي، انطلاقاً من ضرورة ترسيخ مفهوم التسامح بين الشعوب والشرائع المختلفة والعمل لبناء الحضارة الإنسانية.

8- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية.

9- الاهتمام بالقوات المسلحة والاعتماد على الكفاءات المخلصة والاقليات، بالإضافة إلى التركيز على المفاهيم الوطنية وشعارات تبعد شبح التهديد بالاستقرار السياسي.

أكد الملك الراحل الحسين بن طلال في أكثر من مناسبة على مجموعة من الأفكار التي تشكل محاور لاستراتيجية عربية جديدة في مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة العربية، والتي تحقق المصالح الوطنية والقومية، ومن أبرز هذه العناصر في مجال التسوية السلمية، تحقيق التسوية السلمية على أساس الشرعية الدولية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وسيادته على ترابه الوطني وشمول الحل السلمي كل المسارات، وأشار الملك إلى (خطاب الملك الحسين، 1992):

- أن الوقت قد حان لبدء العمل الهادف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وأن تتم عملية التفاوض من أجل السلام من خلال مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع، على أن تكون كل دولة عربية طرفاً أول، وتكون إسرائيل طرفاً ثانياً.

- أن تتم عملية التسوية على ضوء قراري مجلس الأمن رقم (242، 338) وعلى مبدأ "الأرض مقابل السلام".
- أن تبدأ على الفور مباحثات إقليمية من أجل التطبيع وبناء الثقة، والتي تشمل عدة موضوعات يختص كل منها بمباحثات مستقلة في مسائل "البيئة، المياه، الأمن، اللاجئين، التنمية الاقتصادية".
- ساهم مؤتمر مدريد في حدوث تحول جذري في المفهوم والتناول العربي للصراع مع إسرائيل، والقبول بمبدأ حل قضية الشرق الأوسط سلمياً تفاوضياً.

وأكد رئيس الوزراء الأردني السابق عبد السلام المجالي على التزام الأردن بعدم الانفراد بأي حل سلمي، والالتزام بمناصرة الشعب الفلسطيني، والإصرار على ضرورة توقف إسرائيل عن تهجير الفلسطينيين، وإن مؤتمر مدريد وما تلاه من مباحثات يعد انجازاً سياسياً مهماً على طريق الحل السلمي المنشود للأسباب التالية (المدفعي، 1993 :305):

أ- تغير الموازين في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، وانقسام العرب على أنفسهم، وفقدان دول المواجهة للعمق الإستراتيجي وللقوة العسكرية العراقية.

ب- انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي، فأصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم، وظهور النظام الدولي الجديد.

ج- رغبة أمريكا في المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط وحماية أمن إسرائيل، بحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، واستغلال أزمة الخليج والنتائج التي أدت إليها في دفع الدول العربية للصلح مع إسرائيل.

د- غيّرت أزمة الخليج مفاهيم الأمن الإسرائيلية التي أرتكزت على العمق الاستراتيجي، والتفوق العسكري، وكان للصواريخ العراقية التي أطلقت على إسرائيل تأثيراً كبيراً في شعور الإسرائيليين بعدم الأمان، بالرغم من بعدهم عن العراق، وإجراءاتهم الدفاعية المتفوقة.

هـ- هجرة ما لا يقل عن 300 ألف فلسطيني من الكويت ودول الخليج إلى الأردن، أدت إلى فقدهم لمصادر الدخل وللرعاية العربية لمصالحهم، وأصبح كثير منهم في أوضاع مادية ونفسية سيئة، وشكّلوا عبئاً على الاقتصاد والخدمات العامة في الأردن ولم يعودوا كما كانوا في السابق عناصر ضاغطة ومؤثرة في القرار السياسي الفلسطيني والأردني والعربي باتجاه رفض السلام مع إسرائيل.

و- توقيع مصر وإسرائيل اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام في عامي 1978 و1979م، التي أدت إلى كسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وقبول مبدأ المفاوضات الثنائية والاتفاقات المنفردة (محافظة، 1998 :44).

وقد حدد الموقف الأردني ثوابت موقفه من عملية السلام، والمتمثلة في النقاط التالية (خطاب الملك الحسين، 1992):

- الإستناد إلى الشرعية الدولية المتمثلة في القرارين (242) و (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- تحقيق سلام دائم ومشرف يستند إلى الحق والعدل وترضى عنه الأجيال القادمة.
- أن يعتمد السلام على مبدأ شمول الحل على كل الأطراف ولكل القضايا.
- الوصول إلى الحل الذي يعيد الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين، ويمكنهم من ممارسة حقهم المشروع في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني.

ثانياّ: جهود الملك الراحل الحسين بن طلال لتحقيق السلام ودعم القضية الفلسطينية

عمل الملك الراحل الحسين بن طلال خلال عهده على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حيث كان له دور مهم في بلوره قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 والذي تلى حرب 1967 والذي ينادي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة مقابل تحقيق السلام ، كما أشار خطاب الملك الحسين بن طلال، الذي ألقاه في 19 شباط فبراير 1986 إلى أن المباحثات الأردنية الأمريكية المكثفة أسفرت عن موافقة الولايات المتحدة على الدعوة إلى مؤتمر دولي من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة وحضور أطراف النزاع والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بما فيها الاتحاد السوفيتي، على أن يعقد المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، حيث تمس الجانب الأمريكي بضرورة اعتراف وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قراري مجلس الأمن 242 و338 وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني يناير 1986 تلقت الحكومة الأردنية تعهداً مكتوباً من الولايات المتحدة ينص على :" أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر دولي، إن هي أعلنت قبولها الواضح لقرار مجلس الأمن 242 واستعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة إسرائيل في إطار مؤتمر دولي وإدانتها للإرهاب" .

وفي 19 شباط فبراير أعلن الملك الحسين عن عدم تمكنه من مواصلة التنسيق السياسي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وذلك في خطاب طويل انتهى برفض مواصلة التنسيق بقوله " أنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عدم مواصلة التنسيق سياسياً مع قيادة منظمة التحرير، حتى تكون للكلمة معناها، إلتزاماً ومصداقية وثباتاً" ، فالحكومة الأردنية كانت ترى سبب فشل التنسيق المشترك هو اصرار منظمة التحرير على موقفها الرافض لقرار 242 (اشتيه،2011: 17)، وكانت صعوبة تفهم نهج الحسين في التمسك بالقرارات الدولية والشرعية

والقانون الدولي تنبع من وهم القوة ووهم العلاقات الدولية وقوة الوهم لدى الجانب العربي والعديد من الدول النامية وجعل الملك حسين مناداة الأردن بحل القضية الفلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار 194 لسنة 1948 وقرارات 242 و338 وغيرها جعل كل ذلك مقولة ثابتة في السياسة الأردنية وفي الخطاب السياسي الأردني وهذا أعطى للقضية الفلسطينية إطاراً قانونياً مقبولاً في الأوساط الدولية، وفتح آفاقاً جديدة للحل بحيث يكون كل تقدم فيه سيكون على حساب إسرائيل لأنها اغتصبت كل شيء وحيد ونحى جانباً جزءًا من مغالاة الانحياز التقليدي الغربي إلى إسرائيل، وكرس مرجعيته للوصول إلى حقوق الشعب الفلسطيني فلا يستطيع المجتمع الدولي إلا أن يتفهمها لأنه هو نفسه المجتمع الدولي الذي أصدر تلك التشريعات والقرارات (بدران،2000: 12).

سعى الملك الراحل الحسين بن طلال من منطلق الواقعية الوطنية والواقعية الدولية أن يربط دائماً بين استقرار منطقة الشرق الأوسط واستمرار المصالح الغربية من جهة وبين إيجاد حل عادل ودائم وحسب الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية، وكان مثل هذا الربط المبكر غير واضح في العقود الأولى التي تلت اغتصاب فلسطين وهجرة أهلها، ذلك أن مفهوم استقرار الدولة واستقرار الحكم واستمراريته ومتطلبات بناء الدولة الحديثة والمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للدولة لم تكن واضحة في جانبها العملي للكثيرين. وكان الفكر الذي سيطر على المنطقة هو الفكر السياسي أولاً والفكر الأمني ثانياً والفكر المثالي ثالثاً، والمسافة بين هذه الأفكار وبين واقع الآلة السياسية المحلية والإقليمية أو الدولية في كثير من الأحيان تكون كبيرة (بدران،2000: 14).

وفي الوقت الذي حدث فيه هذا التعديل في الموقف الإسرائيلي بدأ وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، مستنداً إلى مشروع الرئيس الأمريكي السابق ريغان والاتفاق الذي عقد بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اعترافها بقرار 242 والذي سمّي بـ"اتفاق عمان"، اقترح ريغان في مشروعه، سبعة مبادئ للحل، هي:

- إن الأمن الذي تتطلع إليه (إسرائيل) لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي.
- إن التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحق إسرائيل في مستقبل آمن.
- أن إسرائيل حقيقة واقعة، وراسخة، وشرعية داخل المجتمع الدولي، وعلى الدول العربية أن تقبل هذه الحقيقة.
- إن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة.
- لإسرائيل حق في الوجود وراء حدود آمنة، يمكن الدفاع عنها.
- لا عودة إلى حدود ما قبل 1967م وإنني لن أطلب من إسرائيل أن تعيش تحت مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية مرة أخرى.
- إن قضية الفلسطينيين أكثر من مسألة لاجئين.

وأكتسب الجهد الدبلوماسي الأردني زخماً واضحاً خاصة بعد تحسّن العلاقات الأردنية السورية، وذلك في إطار جهود الأردن لإعادة ترتيب أوراقه السياسية على المستويين العربي والإقليمي، وفي هذه الأثناء عبّرت سوريا عن إهتمامها بفكرة عقد مؤتمر دولي، وحصلت الأردن على الموافقة السورية على خطّة تتألف مما يلي (وليام، 1994 :340):

1. عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.
2. يتحول هذا المؤتمر إلى أطر للمفاوضات على أسس جغرافية .
3. تدعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانضمام للمؤتمر .
4. تكون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر الدولي مشروطة بقبول قراري مجلس الأمن (242 و338) ونبذها للإرهاب.

أدى انفجار أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت في الثاني من آب 1990م إلى إثارة موضوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، والربط بين تطبيق الشرعية الدولية على العراق وعلى

إسرائيل، وقد رفضت أمريكا ودول التحالف مبادرة العراق للربط بين المسألتين، إلا أن بعض الدول العربية، خصوصاً الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أكدت على مبدأ الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، وأتهمت أمريكا بأنها تكيل بمكيالين في سياستها في الشرق الأوسط (المدفعي، 1993 : 300).

أدت أزمة وحرب الخليج العربي عام 1990–1991 أعقبها اختلال في ميزان القوى الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل، وإن هذا الوضع عزز من التشدد الإسرائيلي في عملية التسوية والسلام خاصة بعد خروج كل من مصر والعراق كقوى عربية رادعة من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، كما أن ضعف العرب بعد حرب الخليج دفعهم لتقديم التنازلات لإسرائيل في عملية السلام، ولكنه في الوقت نفسه اعتبر عاملاً هاماً للتشدد الإسرائيلي في المفاوضات السلمية مع العرب إن هذا العامل دفع إسرائيل للتشدد في مواقعها التفاوضية مع اعتمادها أيضاً على الموقف الأمريكي المساند لها وعلى ضعف وتفكك الاتحاد السوفيتي. وكل هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير سلبي على مسيرة عملية السلام بشكل عام وعلى وضع الأردن من عملية السلام بشكل خاص.

أصبح المناخ الدولي مهيئاً للبدء في مساع جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، وبدا ذلك واضحاً من خلال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر دولي للسلام، حيث بدا وزير خارجيتها السيد جيمس بيكر جولات مكوكية للمنطقة والدول المعنية بالعملية السلمية بلغ عددها خمس جولات.

فجاءت المفاوضات العربية – الإسرائيلية ذات متغيرات هامة في النظام الدولي والإقليمي والتي نتجت عن حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي وضعف دوره، وهذا أنعكس على دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية لتصبح المهيمن على الأحداث الدولية وخصوصاً على صعيد النزاع العربي – الإسرائيلي. فقد رغبت الإدارة الأمريكية في تصفية نزاع

كان من الممكن أن يؤثر على النظام الدولي الجديد، الذي تعمل من خلاله على تحقيق مصالحها المتمثلة في السيطرة على سباق التسلح غير التقليدي في الشرق الأوسط، واحتكار الأسواق التجارية، وضمان السيطرة على الممرات المائية الإستراتيجية وكذلك الجوية، ومحاولة جعل إسرائيل قوة اقتصادية مسيطرة على سوق كبير بالإضافة لتفوقها العسكري واقتصادها الذي يؤهلها لذلك، والحيلولة دون وجود دور للنفوذ الأوروبي داخل المنطقة وكذلك توفير ظروف ملائمة ومستقرة للوصول لامتدادات النفط للغرب دون تهديد وخصوصاً لمصالح الولايات المتحدة. (المدفعي،1993: 85-90)

وقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في 28 أيلول لعام 1991م على الاشتراك في مؤتمر السلام في وفد أردني – فلسطيني مشترك، وفي 13 تشرين الأول لعام 1991م، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وبدأ الأردن والمنظمة العمل السياسي بتنسيق تام. وتم الاتفاق على أن يكون وزير الخارجية الأردني رئيساً للوفد الأردني– الفلسطيني، وعينت الحكومة الأردنية الدكتور عبد السلام المجالي رئيساً للوفد الأردني، وعينت منظمة التحرير الدكتور حيدر عبد الشافي رئيساً للوفد الفلسطيني (الحمد، (د.ت): 22-23). وبذلك يكون قد تبوأ الأردن موقعاً مؤثراً في مسيرة السلام لتوفيره المظلة للمشاركة الفلسطينية. وأكدت رسائل الدعوات والتطمينات التي بعث بها راعي المؤتمر على مشاركة الفلسطينيين في كل المفاوضات المتعلقة باللاجئين، وبمستقبل الشرق الأوسط، وأكدت على عدم استبعاد إقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين في المرحلة النهائية من المفاوضات. وفي أثناء انعقاد مؤتمر مدريد، حدد رئيس الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك مرتكزات الموقف السياسي الأردني تجاه عملية السلام بالنقاط التالية (المدفعي، 1993 : 304):

1. البحث عن سلام يؤيده العالم العربي والمجتمع الدولي والفلسطينيون.
2. يتوقع الأردن ألا يواجه حالة من عدم التناسق، والمقاييس المزدوجة.

3. قضية الأردن وقضية فلسطين مترابطتان، والأردن ينشد سلاماً حقيقياً مشرفاً يتيح المجال لهدم أسوار الحقد والكراهية، وهو يطالب بانسحاب قوات إسرائيل بعد يوم 4 حزيران 1967م، ويشدد على عودة السيادة العربية إلى القدس العربية، وتجب إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وأن يسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم على أرض بلادهم فلسطين.

وجاء الموقف الإسرائيلي في المؤتمر على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير الذي أبدى تشدده داعياً العرب إلى الاعتراف بوجود إسرائيل، ووقف الانتفاضة، وهاجم سورية متهماً إياها بالإرهاب. وبدأت الجلسات الثنائية بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي بعد أربعة أيام من مؤتمر مدريد، وأتفق على استئناف المفاوضات الثنائية بعد ثلاثة أسابيع من غير تحديد مكان انعقادها. وبرزت في هذه الفترة المعارضة الشديدة للمؤتمر من بعض فصائل المنظمة من مثل: جبهة التحرير العربية، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية القيادة العامة، جبهة التحرير الفلسطينية، الحزب الشيوعي، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، حركة الجهاد الإسلامي بيت المقدس، بدعم من ليبيا.

وجاءت الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن يوم 10 كانون الأول لعام 1991م، التي رفضت فيها الحكومة الأردنية الدخول فيها بوفد مشترك، وتأجلت المفاوضات حتى 13 كانون الثاني لعام 1992م، إذْ بدأ التفاوض على مسارين: أحدهما أردني والآخر فلسطيني، ولم تسفر المفاوضات عن أي تقدم بسبب المفاوضيين الإسرائيليين، ويمكن إدارج ما ذكره شامير لجريدة معاريف من أسباب ذلك أنه كان يخطط لأن تستمر مفاوضات الحكم الذاتي عشر سنين، ويخطط لاسكان مليون مهاجر في أراضي الضفة والقطاع خلال ذات الفترة. وربما كان يخطط أيضاً لتهجير مليون فلسطيني وهذا ما لم يفصح عنه. ومن باب الأمانة لا بد من تقديم شهادة لروبنشتاين (رئيس الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع الوفد الفلسطيني والوفد الأردني) بأنه كان ناجحاً بل وبارعاً في ترجمة نوايا شامير

داخل غرف المفاوضات، وتقديم شهادة أخرى أيضاً للسيد يوسي بن أهارون رئيس الوفد الإسرائيلي (السابق) في المفاوضات مع الوفد السوري بأنه لم يكن أقل براعة ونجاح من زميله روبنشتاين. وفي سياق ترجمته لنوايا ورغبات شامير استحضر روبنشتاين كل خبراته التفاوضية العريقة وخاصة تلك التي أكتسبها في كامبد ديفيد واستنفر كل ملكاته وبراعته باتجاه دفع المفاوض الفلسطيني والمفاوض الأردني إلى الإنسحاب من العملية وتحمل مسؤولية ذلك أمام راعيي المؤتمر وأمام الرأي العام العالمي المنادي بالسلام العادل في الشرق الأوسط، وأمام كل الأطراف المشاركة في المفاوضات (الحمد، (د.ت): 25).

وانتقلت المفاوضات في الجولة الثالثة إلى موسكو؛ حيث عقدت في 28 كانون الثاني لعام 1991م اجتماعات شاركت فيها نحو أربعين دولة، ونجم عنها تأليف خمس لجان عمل لبحث التنمية الاقتصادية والمياه والسيطرة على التسلح واللاجئين والبيئة (سليمان، 1993 :588).

وفي الجولة الرابعة عادت وفود الأردن وفلسطين وإسرائيل للاجتماع في واشنطن يوم 24 شباط لعام 1992م، حيث عرض الوفد الإسرائيلي خطة للحكم الذاتي تشتمل على أفكار للتعايش السلمي في المرحلة الانتقالية، إلا أنه رفض مناقشة القضايا الجوهرية، كالإنسحاب ووقف الإستيطان، ولم ينجم عن هذه الجولة أي تقدم ملموس (الحمد، (د.ت): 26).

وبدأت محادثات الجولة الخامسة في 27 نيسان لعام 1992م، من دون حدوث تقدم يذكر. وشارك الأردن في أيار لعام 1992م في المحادثات المتعددة الأطراف لبحث قضايا إقليمية هي: الحد من التسلح والتنمية الاقتصادية والمياه والبيئة واللاجئون. وبعد أن تولى حزب العمل الإسرائيلي في إسرائيل، أستؤنفت المحادثات في واشنطن بتاريخ 24 آب لعام 1992م، وعقدت جولة أخرى في تشرين الأول لعام 1992م، استطاع فيها الوفدان الأردني والإسرائيلي التوصل إلى اتفاق مبدئي على

جدول أعمال المفاوضات. وحدَّد رئيس الوزراء الأردني السابق الدكتور عبد السلام المجالي في 9 حزيران لعام 1993م أهداف الأردن من مفاوضات السلام فيما يلي (المصالحة، 2005 :127):

1. إسترداد أراض محتلة تقارب مساحتها 381 كيلو متراً مربعاً.
2. إعادة ترسيم الحدود الدولية.
3. الحصول على الحقوق المائية.
4. ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

الفصل الرابع

التصور الأردني لعملية السلام في الشرق الأوسط

بدأت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية في منطقة الحدود الأردنية – الإسرائيلية بتاريخ 18 تموز 1994م حول القضايا الرئيسة، حيث أصر الجانب الأردني على أن تكون معمقة وذات نتائج محددة، لأنه ينطلق من إستراتيجية ثابتة تتعلق بأمن الأردن ووحدة أراضيه وتكامل شبكته الاقتصادية بدءاً بمينائه الوحيد، ومروراً بمصادره الطبيعية، وحل مشاكله المائية وانتهاءً بمشروعات تطوير وادي الأردن (البراري، 2006 :22).

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الرؤية الأردنية لعملية السلام

المبحث الثاني: الأهداف الإستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: العملية التفاوضية العربية – الإسرائيلية

المبحث الأول: الرؤية الأردنية لعملية السلام

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية بشكل مستمر إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالإضافة للجهود المبذولة من الأطراف الدولية المساهمة في تحقيق هذا الهدف، حيث أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط جزء من الأمن القومي للدول العربية، وركيزة للأمن والإستقرار الدولي، والسلام حق لكل مواطن في المنطقة، وتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو شرط تحقيق الأمن والإستقرار لجميع الدول في الشرق الأوسط، حيث أنه مدخل للسلام الإقليمي، والذي يؤدي إلى علاقات طبيعية بين إسرائيل و 57 دولة عربية ومسلمة تؤيد مبادرة السلام العربية، والوصول إلى هذا السلام سيكون خطوة فاعلة لتحييد قوى الشر والعنف، التي تهدد الشعوب

العربية المسلمة. ففي ظل ذلك حدّد الأردن رؤيته للسلام والإستقرار في المنطقة من خلال قول الملك عبد الله الثاني: "إن للحرب تكلفتها الباهظة، ولكن للسلام تكلفة أيضاً، وخاصةً عندما تُبيّن لنا أجيالٌ من النزاع أن السبيل الوحيد للسلام هو الاعتراف بالمظالم المشروعة وتسويتها. وفي الوقت نفسه، لا بدَّ من تحطيم نماذج الخوف، والإستياء، وعدم الثقة، واللامبالاة بمعاناة الآخرين. ولا بدَّ للأطراف التي جعلت نفسها لمدة طويلة في مواجهة بعضها بعضاً أن تقوم بإيجاد سيكولوجية جديدة. وعلى المجتمعات والأفراد، على حدّ سواء، أن يقوموا بإعادة تشكيل ذواتهم من أجل مستقبل يُجْزي ويكافئ الإنتاجية والتعاون" (صحيفة إنترناشونال، 2006).

تأتي استجابة الأردن لحضور مؤتمر مدريد للسلام نتيجة لفهمه العميق، وإدراكه للحقائق والموازين الدولية والإقليمية، ولإيمان الأردن أن الشرعية الدولية ومعادلة الأرض مقابل السلام هي قاعدة الحل لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة انطلاقاً من استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه وسيادته على أرضه. إذ شارك الأردن في مؤتمر السلام انطلاقاً من رغبته الصادقة الأكيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولشعب الأردن، ولتحقيق الرخاء، وانطلاقاً من التزام القيادة الأردنية من دعم القضية الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة أرضه وحقوقه الوطنية المشروعة، نظراً لإدراك الأردن أن إسرائيل هي الوحيدة التي تنتفع من استمرار الأمر الواقع من حيث استقدام المزيد من المستوطنين، وبالتالي العمل على بناء المزيد من المستوطنات لاستيعابهم بواسطة جمع الأموال من الدول الخارجية وهذه الحقائق ذات طبيعة مستمرة، لا يوقفها سوى إحلال السلام وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه وتثبيته (المجالي، 2003 :120).

المبحث الثاني: الأهداف الإستراتيجية لعملية السلام في الشرق الأوسط

بالرغم من سعي المملكة الأردنية الهاشمية إلى المفاوضة في مؤتمر مدريد بوفد عربي موحد، إلا أن الأطراف العربية قد أتبعت نهج المسارات المنفردة، وبدأ الجميع في مدريد من نقطة واحدة

تكريساً لمسيرة الشمول، وحققت هذه المسارات إنجازات متفاوتة نظراً لخصوصية مشكلات كل مسار (صحيفة الرأي، 1996). وفي كل الاجتماعات التي عقدت من أجل التنسيق بين الأطراف العربية، سواء على مستوى المفاوضين، أو وزراء الخارجية، أو لقاءات القمة الثنائية، كان الأردن يطلع أشقاءه العرب على تفاصيل المفاوضات على المسار الأردني من دون أن يعامل بالمثل، وقد زار الملك الراحل الحسين بن طلال أكثر من خمس مرات دمشق لهذه الغاية، كذلك فوجئ الأردن باتفاق الجانب الفلسطيني في أوسلو، بعد تسعة أشهر من المحادثات السرية، وكان الأردن قد توصل إلى إعداد جميع النقاط بالنسبة للاتفاق على جدول الأعمال مع الجانب الإسرائيلي في محادثات واشنطن، ولكنه لم يوقع جدول الأعمال حرصاً على أن لا يؤثر ذلك على المصالح الفلسطينية، لذلك وقعت المملكة الأردنية الهاشمية جدول الأعمال في 1993/9/14م بعد يوم واحد من توقيع الجانب الفلسطيني إعلان المبادئ في واشنطن في 1993/9/13م، وعند توقيع المعاهدة كان التقدُّمُ متواصلاً على المسار السوري – الإسرائيلي، والمسار اللبناني – الإسرائيلي، أما الجانب الفلسطيني، فقد بدأ بتنفيذ إعلان المبادئ "واشنطن" قبل عام من التوصل إلى المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وبحث إجراء الانتخابات ومد السلطة الفلسطينية على باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (الدولة الفلسطينية، 1990 :169).

وفي إطار تحقيق السلام في المنطقة، كانت مصر قد رأت أن من مصلحتها إبرام اتفاق مع إسرائيل لاستعادة أراضيها وحقوقها. لذلك فإن معنى الشمول هو الانطلاق معاً من البداية، والالتزام الجماعي الأكيد بالتوصل إلى السلام في النهاية على مختلف المسارات، وإلا فإن التباطئ في الوصول إلى نهاية على طريق السلام قد يُعَدُّ انفراداً أيضاً. وهكذا يتضح حجم المكتسبات التي حققتها المملكة الأردنية الهاشمية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث أعفي الأردن من جزء من ديونه الخارجية، فأنخفضت كمية هذه الديون، وتمكن الأردن من تأمين تمويل لبعض المشروعات الكبرى فيه

ورفع الحصار عن ميناء العقبة، وإعادة العديد من الدول العربية علاقاتها مع الأردن، وترسخت الديمقراطية، واستمر الاقتصاد الأردني في النمو، وأنتعشت السياحة، وتحسن قطاع النقل، وزاد عدد الشركات المسجلة، واستعاد السوق العقاري قوته، وطرأ تحسُّنٌ على سوق عمان المالي، وكذلك تم تحقيق نجاح كبير في تخفيض العجز في الموازنة، إضافةً إلى أن المملكة استعادت كامل حقوقها في الأرض والمياه، وبالتالي أصبح للمملكة دور إقليمي ودولي مهم (النوافلة، 2007 :298).

فكانت الأهداف الاستراتيجية للمفاوض الأردني في عملية السلام تتمثل في استعادة السيادة الأردنية على جميع الأراضي الأردنية المحتلة بعد حرب العام 1967م، واستعادة حصة الأردن العادلة في مياهه من نهري اليرموك والأردن في فترة عصيبة شهدت شحاً هائلاً في مصادر المياه. ومعالجة موضوع الأمن، بحيث يعمل كل من الطرفين على حل خلافاتهما بالطرق السلمية من أجل توفير جو من الاستقرار نحو آفاق جديدة من الازدهار لا تتوفر في أجواء العداء أو الحرب أو التهديد بهما. وتنظيم العلاقات بين الجانبين في مجالات الاقتصاد، والعلوم، والثقافة، وحرية الملاحة الجوية، والاتصالات الهاتفية والبريدية والنقل والمواصلات، والسياحة، والطاقة، والبيئة والصحة والزراعة، والمشروعات المشتركة لتنمية وادي الأردن ومنطقة العقبة وإيلات (حداد، 2000: 36).

ولا بد من تثبيت حقيقة أساسية تضمنتها سعى الأردن من أجلها طويلاً في المفاوضات، وهي العمل المتواصل بواسطة وفده المفاوض على تعزيز موقف الجانب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل في ثلاث نقاط رئيسية مهمة وهي (شلبي، 2008 :216-217):

- الحفاظ على الأوقاف والمقدسات في مدينة القدس إلى أن تمتد السيادة الفلسطينية على المدينة وتسليم هذه الأمانة للجانب الفلسطيني بعد مفاوضاته مع إسرائيل على الوضع الدائم.
- تحقيق موقف متقدم على ما توصل إليه الجانب الفلسطيني في اتفاق أوسلو حول موضوع اللاجئين والنازحين بحيث ربط المفاوض الأردني حل مشكلتهم بالقانون الدولي، ففتح آفاقاً جديدة للتفاوض أمام الجانب الفلسطيني بما فيها حق العودة للاجئين أو التعويض.

- كذلك حقق المفاوض الأردني تعزيزاً إضافياً لموقف الجانب الفلسطيني في تفاوضه مع إسرائيل لاستعادة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م، حين طالب إقرار إسرائيل بالوضع الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة بعدم المساس بوضع أي من الأراضي التي دخلت تحت الحكم العسكري الإسرائيلي في العام 1967م"(رياض، 1987 :110).

أولاً: النتائج السياسية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية :

أن المعاهدة قد أسقطت حالة العداء بين الأردن وإسرائيل وكرست الإعتراف المتبادل بين الجانبين ويتضح هذا من مقدمة المعاهدة التي نصت على: (أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسرائيل، إذ تأخذان بعين الإعتبار أنهما أعلنتا إنتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن) وأن مصطلح (إنتهاء حالة العداء) الوارد في إعلان واشنطن والذي جرى التأكيد عليه في مقدمة المعاهدة، أوسع من مصطلح (إنتهاء حالة الحرب)، حيث أنه لا يقتصر على المظاهر العسكرية والحربية بل يشمل جوانب أخرى مثل الجوانب النفسية، الإعلامية، الثقافية أي بمعنى آخر كل جوانب الصراع الحضارية إضافة إلى الجانب العسكري. أما الإعتراف المتبادل فقد جاء في المادة الثانية الفقرة الأولى من المعاهدة والتي تنص على (إعتراف كل طرف وإحترامه لسياسة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية وإستقلاله السياسي).وقد جاءت هذه المادة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من جهة تعد إعترافاً من دولة عربية لدولة إسرائيل من حيث سيادتها، وأمنها ودورها الإقليمي، أما من جهة أخرى فإن هذه المادة جاءت لتطمئن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل وذلك للإعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة والمعترف بها ودوره الإقليمي . (الحباشنة، 1999 :72) كما ونصت الفقرة الثانية على أن (ويعتقد أيضاً وإن كانت تحركات السكان العسكرية ضمن نفوذها بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي أن لا يسمح بها). مع ما تحمله هذه الفقرة من التصدي الواضح لفكرة

ترحيل الفلسطينين قسراً أو ما يسمى (الترانسفير في أي إتجاه) ومع ما تحمله هذه المادة من وأد لفكرة (الوطن البديل) التي ظل ينادي بها حزب العمل طويلاً.

حددت المادة الثالثة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل حيث نصت وفقاً لخرائط الإنتداب البريطاني على أن: تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الإنتداب البريطاني (إمارة شرقي الأردن)، وذلك بوصفها حدوداً دائمةً وآمنةً ومعترفاً بها دولياً، وأستثني من ذلك منطقتين حدوديتين فقط هما: منطقتي الباقورة والغمر، حيث أشار البند الثالث من المادة الثالثة والملحق الأول إلى أن منطقة الباقورة – نهاريم، وهي المنطقة الواقعة في الحوض الشمالي عند إلتقاء نهري الأردن واليرموك، تعتبر منطقة خاضعة للسيادة الأردنية مع وجود حقوق إمتلاك إسرائيلية خاصة بها بموجب معاهدة السلام. حيث قامت الحكومة الأردنية عام 1928 ببيع ما مساحته ستة آلاف دونم من أراضي الباقورة إلى بنحاس روتنبرغ لإقامة مشروع كهرباء فلسطين، وأشترط في عقد البيع أن لا يتم التنازل عنها لأية جهة كانت وعلى المشتري أن يأخذ حاجة المشروع ويعيد الباقي إلى الحكومة الأردنية وهذا موثق بصك إمتياز مشروع روتنبرغ المحفوظ في دائرة الأراضي والمساحة بمدينة إربد (الحباشنة، 1999 :72).

وتتعهد الأردن فيما يخصها بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج لملاكها وموظفيها وزوارها، وإعفائها من إجراءات الجمارك وأي ضرائب تمييزية، وبإتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أي أذى يلحق بأي شخص يدخل هذه المنطقة، والموافقة على وجود الشرطة الإسرائيلية فيها باللباس الرسمي، وتطبّق القوانين الإسرائيلية على ساكنيها من الإسرائيلين، وقد أُعطيت هذه الحقوق لمدة حددت بخمسٍ وعشرين سنة تجدد تلقائياً. فيما أشار البند التاسع من المادة الثالثة إلى الوضع الخاص بمنطقة الغمر– تشوفار والتي تقع في (الحوض الجنوبي) والمتمثل في كونها أرضاً تحت السيادة

الأردنية يكون للإسرائيلين فيها حقوق إستعمال لمدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد وبنفس التعهدات الأردنية المشار اليها في الفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة – نهاريم أيضاً.

كما أعترفت إسرائيل في المعاهدة بحقوق الأردن السيادية الأساسية في هاتين المنطقتين، مثل حق إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الأشخاص، وحق عدم قيام نشاطات تضر بأمنه في المنطقتين وحق عدم السماح بإلقاء فضلات خارجها وفيها وحق الأردن بالموافقة المسبقة على إمتلاك وإستعمال أي أشخاص غير إسرائيلين في أراضي المنطقتين (حتر، 2000).

من هنا نجد أن الأردن قد إستعاد السيادة الرسمية على منطقتي الباقورة والغمر بالإعتراف الواضح الذي جاء في المعاهدة والتي أحتلتها إسرائيل عام 1950 حيث تبلغ مساحتها حوالي ثمانمائة وثلاثون دونماً، إذ قسّمت الأراضي الأردنية المحتلة من قبل إسرائيل إلى ثلاثة أقسام:

1- جنوب البحر الميت: قامت إسرائيل عام 1948 بإحتلال مساحة تقدر بخمسة كيلو مترات مربعة بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني، وقد قامت إسرائيل منذ ذلك الوقت بإستثمار الموقع وتوسيع المشروع.
2- وادي عربة: قامت إسرائيل في الفترة ما بين عامي 1968 – 1970 بإحتلال أراض أردنية في وادي عربة وجنوب البحر الميت بلغت مساحتها ثلاثمائة وثمانون متراً مربعاً.
3- منطقة الباقورة: إحتلت إسرائيل عام 1949 منطقة تتكون من ثمانمائة وثلاثون دونماً في الباقورة.

مما سبق نتبين إن إعتبار الأراضي المحتلة الأردنية خاضعة لقرار 242 هو نجاحاً مميزاً للمفاوض الأردني وخطوة لإيصال الأردن إلى إستعادة السيادة الأردنية على تلك الأراضي المحتلة. والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية جاءت لتكرّس الحدود الأردنية منهيةً إلى الأبد المقولات الصهيونية المتطرفة المتشددة القائلة بأن منطقة شرق الأردن هي جزء من الأرض اليهودية الموعودة في وعد

بلفور، ومقولات حزب الليكود. وتم تأشير خط وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة في العام 1949م التي تطابق وصف الحدود حسب صك الانتداب باستثناء منطقة الباقورة، حيث رسم خط عريض على الخارطة أدى لاقتطاع مساحة (830) دونماً من الأراضي الأردنية، وفي العام 1950م قامت إسرائيل بالإستيلاء على أراضي الباقورة.

منطقة الباقورة: تُعَدُّ هذه الأرض مهمةً جداً، بالرغم من صغر مساحتها(830 دونماً) في شمال المملكة، وذلك لأنها تشكل جزءاً من الأراضي التي يلتقي فيها نهرا الأردن واليرموك، وأن استعادتها إلى السيادة الأردنية أمر ضروري وحيوي من الناحيتين الإستراتيجية الأمنية، والإستراتيجية المائية، ولذلك صمم الوفد الأردني المفاوض على استعادة تلك الأرض إلى السيادة الأردنية، بالرغم من تصلب الموقف الإسرائيلي حيالها، ولكن الوفد الأردني المفاوض كان يدرك تماماً أن هنالك أملاكاً خاصة إسرائيلية في هذه الأرض يجب مراعاتها وإلا فإن الوفد الإسرائيلي لا يمكن أن يقبل بمبدأ الانسحاب منها، ومن هنا فقد تم التوصل إلى حل يعيد تلك الأرض إلى الأردن، ولكن في الوقت نفسه يسمح للأفراد الإسرائيليين بالدخول إليها من أجل استثمارها لمدة 25 عاماً مع قبول مبدأ التجديد ما لم يبين أحد الأطراف قبل سنة من انتهاء المدة رغبته في إنهاء ذلك الترتيب، وكذلك فإن الملحق الخاص بهذا الموضوع نص على أنه تجوز إقامة أية مشروعات مشتركة يتفق عليها من الطرفين في المنطقة. فنصوص المعاهدة والملحق 1/ب المتعلق بمنطقة الباقورة/ نهاريم لا يحول دون استملاك الأردن لهذه الأراضي من أصحابها، وأن لجنة الارتباط المنصوص عليها في الفقرة 8 من الملحق تستطيع بحث موضوع الاستملاك (وثائق أردنية، 1994 :95).

ومن جهة أخرى، فإن دخول الإسرائيليين ومدعويهم إلى منطقة الباقورة محصور فقط في تلك المنطقة، ويحظر عليهم الاتفاق وممارسة أية أعمال مخالفة للقانون الأردني وأن دخولهم وخروجهم يتم بموجب ترتيبات أردنية يتم الاتفاق عليها بواسطة لجنة الارتباط الأردنية الإسرائيلية، فالأردن لم يقم

بتأجير تلك الأرض، بل سمح لأفراد إسرائيليين وفق ترتيبات واضحة محدودة باستثمار أملاك لهم داخل الأردن لفترة محدودة، وإن كانت قابلة للتجديد وأن يمارس الأردن سيادته الكاملة على تلك المنطقة، وأن هذه الترتيبات كلها قد قبل بها من أجل استعادة أرض أردنية كانت محتلة وتنطوي على قيمة إستراتيجية عالية. ومن ناحية أخرى فإن بجوار منطقة الباقورة، هناك حوالي (600) دونم مملوكة لأفراد إسرائيليين وموضوعة تحت بند حراسة أملاك العدو في دائرة الأراضي والمساحة الأردنية وقد سمح باستثمار (500) دونم تقريباً منها من مواطنين أردنيين، وهنالك حوالي (100) دونم أخرى ملاصقة لموقع الباقورة كانت منطقة مزروعة بالألغام، وأن هذه الأرض بأكملها قد أصبحت جزءاً من الأراضي الأردنية.

نهر الأردن: تم الاتفاق على ترسيم الحدود بمنتصف مجرى النهر.

البحر الميت: تم تحديد الحدود في منتصف البحر الميت، كما ورد في صك الانتداب في العام 1922م، وحسب الخرائط القديمة. أما في منطقة الملاحات فقد تم تعويض الأردن مساحة 7.4 كيلو متر مربع في وادي عربة (كونت، 1994 : 255).

وادي عربة (مزرعة الغمر – زوفر): قامت إسرائيل في الفترة ما بين عام 1968م و1970م باحتلال أراضي أردنية في وادي عربة وجنوب البحر الميت بلغت مساحتها (334) كيلو متراً مربعاً، وقد أعادتها كاملة للأردن، واستعاد الأردن ممارسة سيادته عليها مع إجراء بعض التعديلات المتماثلة على جانبي خط الحدود حسب القانون الدولي، من دون أن يخسر الأردن شبراً واحداً من الأراضي الأردنية. وقد برزت في تلك المنطقة قضية (مزرعة الغمر – زوفر) تدخل بخط الحدود باتجاه الأردن كان قد استعملها أفراد إسرائيليون وأنفقوا عليها مبالغ كبيرة، وقد كان بالإمكان في أن يحصلَ الأردنُّ على ما يسمى "بتسوية حدود" أثناء التفاوض بمعنى أن يتركها الإسرائيليون، وأن يأخذ منهم داخل الخط الحدودي أرضاً مماثلة لها في المساحة والنوعية، لكن طبيعة دخول المزرعة في الأراضي الأردنية،

ولأنها أيضاً جزء من الأراضي الأردنية تم التصميم على استعادتها واستعاد الأردن سيادته عليها، وتم تطبيق القوانين الأردنية، ورفع العلم الأردني عليها، ونظراً لضخامة المبالغ التي صرفها الإسرائيليون على عمليات استصلاحها وزراعتها كان الاتفاق أن يستثمرها مستخدموها الإسرائيليون وهي تحت السيادة الأردنية لمدة خمسة وعشرين عاماً كما هو الحال في منطقة الباقورة (رياض، 1987 :534).

خليج العقبة: تم تحديد الحدود البرية حسب ما ورد في صك الانتداب، وحسب الاتفاقية الموقعة في العام 1946م بين حكومة شرق الأردن وفلسطين، ولم يخسر الأردن أي شيء، وتم تحديد الحدود الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية لأول مرة منذ تأسيس المملكة، وبذلك حافظ الأردن على سيادته، وتم القضاء كلياً على الأطماع الإسرائيلية في الأراضي الأردنية، وهكذا تم ترسيم الحدود الأردنية الإسرائيلية، ولم يؤجر الأردن أرضاً على الإطلاق ولم يبرم أي عقد إيجار حول أي جزء من الأراضي الأردنية التي تم استردادها بالكامل واستعاد الأردن ممارسة سيادته عليها بالكامل، ويقوم الأردن بنشر قواته العسكرية على جميع أراضيه؛ إذْ إن ذلك مرتبطٌ بسيادة الأردن عليها، ولن تكون هناك أية مراقبة إسرائيلية أو أجنبية (المدفعي، 1993 :79).

وقد أفسحت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، المجال أمام الحكومة الأردنية للتفرغ للنظر والتركيز على قضايا الأردن الداخلية وهمومه وحل مشكلاته، وتعطي المعاهدة الفرصة للحكومة الأردنية للتخلص من أعباء كبيرة كانت تشل قدرتها على التحرك نحو الأصعدة الوطنية الأخرى ، وتشكل هذه المعاهدة، المرحلة الثالثة على طريق السلام بعد معاهدة كامب ديفيد في العام 1979م، واتفاقية أوسلو في العام 1993م، وتأتي كبرهان واضح على صدق الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وهي فاتحة طريق أمام مرحلة جديدة من السلام في المنطقة، حيث تُسهمُ في توسيع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، لتشمل بعد ذلك المسارين السوري واللبناني، ولم تشمل المعاهدة أية نصوص تؤثر تأثيراً سلبياً على الحقوق العربية على المسارات التفاوضية الأخرى ، وجاءت المعاهدة

الأردنية – الإسرائيلية خالية من وجود قوات أجنبية أو دولية للمراقبة؛ فلن ترابط بموجبها أية وحدات عسكرية أو قوات شرطة دولية، ولم تتضمن المعاهدة ضرورة وجود أرض منزوعة السلاح بين الدولتين، وبالتالي أعطت القوات المسلحة الأردنية الممثلة في الجيش العربي حرية الحركة الكاملة على طول امتداد الحدود الأردنية.

جاءت المعاهدة لتكرس الهوية الأردنية والوجود الأردني والحدود الأردنية، دافنة إلى الأبد المقولات الصهيونية القائلة (الهور، والموسى، 1983 : 170):

أ- أن منطقة شرق الأردن هي جزء من الأرض اليهودية الموعودة في وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا في 2 نوفمبر من العام 1917م وأيدته الدول العظمى كافة في ذلك الحين.

ب- أن الأردن هو الوطن البديل للدولة الفلسطينية التي كانت تروج لها بعض الأوساط الصهيونية المتطرفة.

ففي العام 1921م كان للملك الراحل عبد الله بن الحسين، بإعلان تأسيس إمارة شرق الأردن، الفضل في إفشال مخططات المندوب السامي البريطاني السير هربرت صموئيل لضم منطقة شرق الأردن إلى فلسطين لتكون ضمن وعد بلفور، وكان يناشدها الموافقة على احتلال شرق الأردن عسكرياً وضمها إلى فلسطين، وبالمثل فإنه يعود للملك الراحل الحسين بن طلال نتيجة لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل كل الفضل في إفشال مخططات غلاة الصهيونية ممن يرغبون في ضم مناطق الأردن إلى دولة إسرائيل بحجة أنها تعود لهم.

النتائج الأمنية: أكدت المادة الرابعة من المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة وبهدف إقامة بنيان إقليمي أمني في المنطقة، وبما أن موضوع الأمن يعتبر مسألة ملحة لإسرائيل فقد أولته المعاهدة إهتماماً كبيراً حيث تعهد الطرفان بما يلي (ناجي، 2014 : 160):

1- الإمتناع عن التهديد بالقوة وإستعمالها بكافة أشكالها وكذلك الإمتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أي منهما (المادة الرابعة- الفقرة الثالثة- بند أ)، وهذا هو البند الذي يوفر للأردن مصلحة أمنية واضحة.

2- ضمان ألا تكون أراضي أي منهما مصدراً أو معبراً أو مأوى لأية أعمال عدائية أو تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر، (المادة الرابعة – الفقرة الثالثة – بند ج) وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في منع أي تهديد قد يأتي اليها من حدودها الشرقية.

3- الإمتناع عن الدخول في أي من الأحلاف ذات الصبغة العسكرية، أو الأمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته، أو الترويج له، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة الرابعة – بند أ). ويلاحظ من هذه الفقرات أنها تقيّد الأردن في تحالفاته العربية، وستؤدي إلى عزل الأردن عن محيطه العربي، كما وأن بنود هذه المعاهدة تتعارض مع بنود أساسية في معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية.

4- عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوة عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيهما أو من خلالها يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة 4- بند ب).

5- إتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع أعمال (الإرهاب) والتخريب والعنف وأن لا تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر (المادة الرابعة – الفقرة 5 – بند أ) وذلك من دون إعطاء أي تعريف دقيق لمصطلح الإرهاب.

6- إتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول وعمل ووجود أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها السياسية في أراضيها إذا كانت تهدد الطرف الآخر بإستعمال وسائل العنف أو التحريض على إستعمال وسائله (المادة الرابعة – فقرة 5 – بند ب).

7- مكافحة التسلل عبر الحدود (المادة الرابعة – فقرة 3 – بند ج).

8- ضبط التسلح والأمن الإقليمي (المادة الرابعة– فقرة 3 – البند ج).

9- إقامة مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون والتعارف في أوروبا (المادة الرابعة – فقرة 1 – بند ب).

يتضح من مجمل مضامين هذه التعهدات أن الجانب الأردني يتحمل مسؤولية حفظ أمن إسرائيل وسلامة حدودها وبما يتناقض مع إلتزامات الأردن بموجب معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية،كما تتسع المسؤولية الأردنية لتشمل إتخاذ إجراءات أمنية ضد المنظمات أو الأحزاب أو الحركات السياسية في الأردن التي تتبنى برامج معادية لإسرائيل، مما يقيّد الحرية السياسية والأمنية والدفاعية الأردنية مع ما يحمله ذلك من إنعكاسات سلبية على علاقة الأردن مع الدول والمنظمات العربية (الحباشنة، 1999 :75).

ومن الجدير بالذكر أنه وعلى الجانب الآخر من الموضوع نجد أن هناك عدداً من النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن وهي (القرعان 2007 :114) :

1- (مادة رابعة – فقرة 3 – بند أ): والتي تنص على تعهد الطرفين بعدم اللجوء للقوة أو إستعمال الأسلحة التقليدية ضد الآخر.

2- (مادة رابعة – فقرة 12): لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بمفهومه الصحيح بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3- (مادة رابعة– فقرة 5 – بند ب): دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي والتنظيم، وتوفّر هذه المادة للأردن هامشا للمناورة أمام الجانب الإسرائيلي لتبرير عدم توسيع إجراءات الأردن بحق المعارضين، بما قد يتسبب بخلل في التوازن السياسي والإجتماعي والأمني الداخلي في البلاد .

4- (المادة الرابعة – فقرة 7 – بند ب): إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالإمتناع عن إستعمال القوة والتوفيق والنوايا الحسنة.

يمكن اعتبار توقيع معاهدة السلام على أنها شكلت ومن الممكن أن تكون قد ساهمت في تقييد حقيقي للإرادة الشعبية الأردنية المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني، فالمعاهدة تتضمن عدم السماح لأي طرف بأي عمل يقوم به طرف ثالث ضد أحد الطرفين. وهذا الموقف يمنع الأردن من لعب أي دور إيجابي في القضية الفلسطينية على الصعيد المقاوم والمدافع وحتى المفاوض، في حين يحق لإسرائيل خرق بنود الاتفاقية بممارساتها الواضحة والتقيد بالمعاهدة هو خروج عن اتفاقيات التحالف العربي والسيادي للأردن وضد مصالح الشعب والوطن، إذ تأخذ المعاهدة أولوية في التطبيق على أية اتفاقيات أو معاهدات ارتبط أو يرتبط بها الأردن. وكان لمعاهدة السلام الأثر الهام في تطور العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإسرائيل، إذ بلغت الصادرات الأردنية الى إسرائيل خلال الفترة 1996- 2008 حوالي 785 مليون دينار، منها 394 مليون دينار مواد نسيجية ومصنوعاتها، في حين بلغت المستوردات الأردنية من إسرائيل ما مقداره 938 مليون دينار، منها 507 ملايين دينار مواد نسيجية ومصنوعاتها، وهذا ما يشير إلى تطور العلاقة الاقتصادية بين الجانبان في مجالين رئيسيين هما الزراعة والصناعة ويتم ذلك من خلال المناطق الصناعية المؤهلة. ففي مجال الزراعة استطاع الإسرائيليون أن يحققوا اختراقاً كبيراً في هذا القطاع باستخدام وسائل مختلفة. أما في مجال الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة التي انتشرت سريعاً مصانعها في مختلف أنحاء المملكة، فإنها ما كانت لتتم لولا الدعم الأمريكي الذي وفر لمنتجاتها دخول السوق الأمريكية من دون رسوم جمركية، لكنها حقيقة كانت مثالاً للربح السريع، فقد كانت قيمتها المضافة بالنسبة للاقتصاد الأردني لا

تتجاوز في أفضل حالتها 15%، وهي لا تعادل أي قيمة مادية ومعنوية لوجودها وتداعياتها السلبية على قطاعات صناعية مشابهة في الإنتاج "(ناجي، 2014 : 190).

كذلك فإن المعاهدة لم تحقق المكاسب المتوقعة منها، فعلى الرغم من مرور (25) عاماً من توقيعها، إلا أنها لم تنجح في حث الأردنيين على تقبّل الإسرائيليين بقدر ما أخرجت الأردن من دائرة الصراع مع العدو الصهيوني وحيّدته تماماً، وخلافاً للموقف الشعبي الرافض للمعاهدة وفي اتساق مع الرأي الرسمي، يرى البعض من منتقدي المعاهدة أن "وادي عربة" منحت الأردن نصراً إستراتيجياً بعيد المدى تمثل بإبعاد فكرة الوطن البديل وترسيم حدوده لأول مرة مع "إسرائيل" التي ترفض الإقرار بحدود جغرافية، مدفوعة بنوايا توسعية منذ بسطت هيمنتها على فلسطين، وأعلنتها الأمم المتحدة دولة عام 1948 (القرعان 2007 :118).

أنعكست معاهدة السلام مع"إسرائيل" سلباً على الداخل الأردني من جميع النواحي؛ فتعرضت قوانين متعلقة بالحريات العامة للتعديلات، من أهمها قانون الاجتماعات العامة الذي يحظر التظاهر إلا بضوابط، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الانتخابات (الصوت الواحد) الذي هدف لتحجيم الإسلاميين والمعارضين في الساحة الأردنية. واعتراف بالسيادة مع حق الاستخدام والتأجير اعترفت المعاهدة بسيادة منقوصة للأردن على أراضيها المحتلة التي تمتد من الباقورة إلى "مزرعة الغمر" ووادي عربة وإجزاء من شاطئ البحر الميت. مع حق الاستخدام والاستئجار إلى إسرائيل. فبعد التوصل إلى اتفاق على ترسيم الحدود في شمال منطقة الباقورة، اصطدم خط الترسيم بقطعة أرض مساحتها 830 دونما، زعمت إسرائيل أنها مملوكة لها. في النهاية تم الاتفاق على السماح للإسرائيليين الذين يشغلونها بأن يستخدموها لمدة 25 عاماً، و'التجديد الأوتوماتيكي' لاستئجار أراضي الباقورة المحددة بـ25 عاماً، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الثاني في رغبته بالإنهاء. وحتى إن أخطر الطرف الآخر بالإنهاء، فإن حالة الاستئجار لا تنتهي فوراً بل تعني الدخول في مفاوضات جديدة،

فالوادي مستأجر لمدة 99 عاماً لإسرائيل، مما يعني أن إسرائيل تستفيد منه. أما الأردن فلا يستفيد من هذه الأراضي على الإطلاق، على الرغم من الاعتراف بسيادته عليها. أما مثال أخير يكمن في أراضي البحر الميت. تم تحديد الحدود في منتصفه، كما ورد في صك الانتداب عام 1922، وتم البناء على ذلك في معاهدة وادي عربة، أما في منطقة الملاحات فقد تم تعويض الأردن عنها بمساحة مقدارها 7,4 كيلو متر مربع في وادي عربة. ورغم وجود السلام فمنطقة جنوب البحر الميت ومحاذاتها ممنوعة للأردنيين (ناجي، 2014 : 192).

لم تلتزم إسرائيل بنصوص معاهدة السلام، حيث مازالت تشكل تهديداً لأمن واستقرار المملكة الأردنية الهاشمية، ولم تتوقف إسرائيل عن ارتكاب جرائم جنائية على أرض المملكة الأردنية الهاشمية ويكفي للدلالة على ذلك إرساله بعض جواسيسه إلى الأردن لاغتيال مواطن أردني (خالد مشعل) على الأرض الأردنية، مما يتناقض مع المادة (4) من المعاهدة التي تنص على "الإمتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها واستعمال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية أو من أي نوع آخر ضد بعضهما، وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر". وفيما يتعلق بالعدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني؛ فإن إسرائيل ما زالت تمارس حرب إبادة وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، تتمثل في الحصار الخانق لهذا الشعب ومنع وصول ضرورات الحياة الإنسانية إليه كالغذاء والدواء والكهرباء، وقتل المدنيين واستخدام كافة الأسلحة بما في ذلك الأسلحة المحرمة دولياً. بالإضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل الاعتداء على الأماكن المقدسة في القدس ولاسيما المسجد الأقصى المبارك خلافاً للمادة (9) من المعاهدة التي تنص على: (تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس)، فأي احترام للدور الخاص في ظل تشويه الحقائق التاريخية وتعريض المسجد الأقصى للخطر من خلال الاستمرار في حفر الأنفاق وبناء الكنس تحت المسجد.

عالجت معاهدة وادي عربة المياه بتفصيل واهتمام، ويؤخذ عربياً على هذه الاتفاقية أنها تجاهلت حقوق الدول العربية الأخرى في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك وأدخلت إسرائيل طرفاً أساسياً في تعاون عربي أو إقليمي في مجال تنمية الموارد المائية وأسست لهيمنة إسرائيلية على موارد المياه في نهر الأردن والأحواض الجوفية. ولم تَفِ إسرائيل بالتزاماتها المائية تجاه الأردن بل إن المياه التي حصل عليها الأردن من بحيرة طبريا بدل حصته التي تدفقت عليها من نهر اليرموك كانت ملوثة، وأعطت الاتفاقية الحق لإسرائيل في استثمار المياه الأردنية الجوفية في وادي عربة وألزمت الأردن بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو السماح باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر في تقليل إنتاج هذه الآبار أو نوعيتها، وأجازت لإسرائيل فتح آبار جديدة وربطها بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية، وحملت الأردن مسؤولية تشغيل وصيانة الآبار وأنظمتها الواقعة في الأراضي الأردنية والتي تزود إسرائيل بالمياه، وعلى الأردن أن يضمن وصولاً سهلاً دون معوقات للأشخاص والمعدات إلى هذه الآبار. (القرعان 2007 :119)

تمكنت إسرائيل في المعاهدة من تثبيت شروطها المتعلقة بكميات المياه التي تحصل عليها ونوعيتها، بل وثبّتت لنفسها حقوقاً في مياه أحواض لا تقع ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا تساهم في تغذيتها. كما جعلت معاهدة السلام من "العدالة" شرطاً مكتوباً للحصص المالية التي يحصل عليها الطرفان، من مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية في منطقة وادي عربة الأردنية. وتركت للمحلق الثاني تنظيم "العدالة"، إن نهر الأردن البالغ طوله قرابة 360 كيلومتراً، يقع 97 في المائة منه في الأردن وسورية ولبنان والأراضي المحتلة عام 1967، ويقع ثلاثة في المائة فقط من حوضه في الأراضي التي تحتلها إسرائيل عام 1948. وبحسب الدراسات، فإن 75 في المائة من التغذية المائية للنهر تأتي من الأردن وسورية ولبنان، فيما يأتي الباقي من الأراضي المحتلة. أما في ما يتعلق بنهر اليرموك، أن حوضه يقع بالكامل في سورية والأردن بنسبة 80 في المائة للأولى، و20

في المائة للثانية، أن مجموع ما يحصل عليه الأردن من المياه، يبلغ 50 مليون متر مكعب سنوياً، فيما تبقى الحصة الإسرائيلية الإجمالية مجهولة. وعالجت المعاهدة قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يستضيفهم الأردن، وكذلك النازحين ولم يتغاضَ عن حقوقهم، ولم يدعم أي طرف عربي مشارك في المفاوضات بما في ذلك الجانب الفلسطيني، وحقوق اللاجئين والنازحين، مثلما فعل الأردن، وسوف يخفف حل هذه المشكلة عن الأردن الأعباء المالية والاجتماعية الضخمة التي تحملها، وكان إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في أوسلو في سبتمبر لعام 1993م قد أجّل النظر في مشكلة اللاجئين للمرحلة الثانية. كما أن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل يحول دون معاناة المجتمع الأردني لأهوال وويلات الحرب ومصائبها وما تسببه من دمار. وفي إطار ذلك، تحول المعاهدة في الفقرة السادسة من المادة 2 دون لجوء إسرائيل إلى التهجير الفلسطيني القسري من داخل إسرائيل أو من المناطق الفلسطينية المحتلة (الوقائع والوثائق الأردنية، 1996 :145).

لم تشمل المعاهدة أية نصوص تحرم المملكة الأردنية الهاشمية من حقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة وفي فرض سيادتها على كامل أراضيها ومياهها، أو تطوير قدراتها الدفاعية عن شعبها وأرضها. ولا تؤثر الترتيبات الأمنية في المعاهدة على الاستعداد العسكري للأردن للدفاع. كما لا توجد أية نصوص في المعاهدة تحول دون أن تقوم المملكة برفع كفاءات قواتها العسكرية بالتدريب والتزويد بأحدث الأجهزة والمعدات. كذلك لا تقيد المعاهدة حرية المملكة في التعاون مع الدول العربية الشقيقة للدفاع عن النفس. من هنا، فإن المعاهدة الأردنية جاءت في إطار شامل، فإذا كان الشمول يعني بداية جميع الأطراف العربية معاً، وحتمية وصول الجميع إلى معاهدات سلام مع إسرائيل، فإن المعاهدة جاءت في إطار سلام شامل (صحيفة الرأي، 1996).

ثانياً: النتائج الاقتصادية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية :

أشارت المادة (6) من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل إلى سعي الطرفين لتحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين، إذ يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المتفق عليها. أما المادة (7) من المعاهدة فقد أشارت إلى العلاقات بين الطرفين مشيرة إلى أنه انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك. ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما من قبل أطراف ثالثة.

تناولت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل معالجة القضايا الإقتصادية على إعتبار أن التنمية الإقتصادية هدفٌ أساسيٌ تسعى لتحقيقه المعاهدة يتم عبر التعاون الإقتصادي بين الطرفين بحيث يشكّلان ركيزة أساسية في إقامة تعاون إقتصادي إقليمي لمنطقة (الشرق الأوسط)، ولبلوغ تلك الغاية تم الإتفاق على ما يلي(قرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، 1994):

1. إنهاء المقاطعة الإقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الإقتصادية المقامة من قبل أطراف ثالثة، مع ما تحمله هذه الفقرة من وضع الأردن في مواجهة مع أي دولة عربية ترفض رفع المقاطعة العربية لإسرائيل وتجعل الأردن على الأقل وسيطاً بين تلك الدولة وإسرائيل لتحقيق رفع المقاطعة الإقتصادية.

2. إلغاء الحماية الممنوحة لبعض أوجه النشاط الإقتصادي لدى الطرفين.
3. التعاون في مجالات التجارة المختلفة والإنسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفي المعاهدة وإزالة الحواجز الجمركية وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة.
4. التعاون في مجال تمويل الإستثمارات والمشاريع المشتركة، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تباين بين المقدرة الإقتصادية الأردنية والمقدرة الإقتصادية الإسرائيلية، فالإقتصاد الإسرائيلي يبلغ حجمه حوالي أربعة عشر ضعف الإقتصاد الأردني مقاساً بالناتج الإجمالي السنوي.

ويصعب على الأردن تحقيق نوع من التكافؤ مع إسرائيل في العلاقات الإقتصادية، إذ يصل الناتج المحلي الإسرائيلي إلى أكثر من ستة وستين مليار دولاراً سنوياً (إحصائيات عام 1992م) فيما لا يتعدى الناتج المحلي الأردني خمسة مليارات دولار (السيد، 2001 :127).

وعلى ضوء ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة تم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1995م التوقيع على إتفاقية التعاون التجاري والإقتصادي بين الأردن وإسرائيل والتي تنص على أنها جاءت إعترافاً بأن الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشتركة بين الطرفين تعزز أسس التعاون في المجالات الإقتصادية، البنية التحتية، الصناعية، والفنية، وتحتوي هذه الإتفاقية على إثنتين وعشرين مادة إضافة إلى برتوكول ملحق يتضمن قوائم السلع المتبادلة الخاضعة للتخفيضات الجمركية وملحق يتضمن قواعد المنشأ، وقد نصت الإتفاقية على أن يقوم الطرفان بأنهاء كل أشكال المقاطعة وأن يمنح كل طرف في كل الأمور المتعلقة بمنتجات الطرف الآخر النطاق الجمركي معاملة الدولة الأولى بالرعاية خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المطبقة على المستوردات الصادرات والقواعد والإجراءات المتعلقة بالمستوردات والصادرات من تخليص جمركي وترانزيت وتخزين وخلافه، وكذلك الضرائب والرسوم الداخلية المطبقة بشكل مباشر أو غير مباشر على السلع المستوردة.

أما المادة السادسة من إتفاقية التعاون التجاري والإقتصادي فتنص على تشجيع توسيع التعاون الإقتصادي في التجارة والصناعة من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة وتسهيل حركة الترانزيت وإعادة تصدير السلع والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق وتشجيع الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بين الطرفين بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره. فقد سعت إسرائيل إلى إقامة صناعة مشتركة كبيرة وأساسية تمكّنها من قيام صناعة حديثة في الأردن، إلا أن التعاون الصناعي بين الطرفين قد أقتصر على الصناعات الخفيفة مثل صناعة التغليف والتعبئة والتجميع لمنتجات إسرائيل.

أما المادة العاشرة فتنص على أن لا تؤدي هذه الإتفاقية للإخلال بحق أي من الطرفين في فرض أية موانع أو محدودات على المستوردات والصادرات وتجارة الترانزيت إستناداً لأحكأم القوانين والأنظمة المرعية لديه والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويتضح مما سبق أن المعاهدة والإتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها أولت الجانب الإقتصادي أهمية كبيرة لأن إسرائيل تعلق على الجانب الاقتصادي آمالاً واسعة في غزو إقتصاديات المنطقة بحكم قوتها الإقتصادية وخبرتها الطويلة في هذا المجال مقارنة بإقتصاديات الدول العربية المحيطة وهذه خلاصة أفكار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي روج له شمعون بيريز في تصوره لمكاسب السلام حيث أكد على " أننا نعيش في عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة"(ناجي، 2014 : 190).

ويمكن تلخيص الآثار والمضامين الاقتصادية لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي توقعتها الأردن بما يلي:

1. الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.
2. تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن، حيث أدى عدم الإستقرار الأمني في المنطقة إلى إحجام المستثمرين العرب والأجانب عن الإستثمار في الأردن.

3. حدوث تطور في إستخدام وإستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات مما ينعكس على تحسن الإنتاج الأردني نسبياً.
4. ربما يستفيد الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلاً بين إسرائيل وبعض الدول العربية.
5. ربما يستفيد الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطوراً ملحوظاً في الحقبة القادمة.

كان من المتوقع من توصّل الأردن إلى معاهدة السلام مع إسرائيل بأن تساهم تلك المعاهدة في تخفيف الضغوط الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني جَرَّاءَ الصراع العربي – الإسرائيلي، ومنذ وقوع أزمة الخليج الثانية حيث أنه (مطر، 1996 :66):

- في ظل الصراع العربي الإسرائيلي كان الأردن يوجه نسبة كبيرة من موارده المالية للأغراض العسكرية والدفاعية والأمنية، إذْ يلاحظ أن الإنفاق العسكري كان يأخذ نسبة عالية من موازنة الدولة، لتمكين الأردن من تأمين وتحصين حدوده مع إسرائيل البالغة حوالي (660) كيلو متراً. ولولا الصراع العربي الإسرائيلي لكان من الممكن توجيه هذه النفقات إلى مشروعات التنمية والخدمات والاستثمارات الإنتاجية التي قد تنعكس بصورة إيجابية على الاقتصاد الأردني. وترتبط المملكة مع إسرائيل باتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين موقعة في العام 1995 وأخرى متعلقة بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في العام 1997. وبحسب الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ارتفعت قيمة مستوردات المملكة من إسرائيل في عام 2015 لتبلغ 18.58 مليون دينار، مقارنة مع 14.84 مليون دينار في الفترة نفسها من العام 2014، وبذلك، تكون نسبة الارتفاع في قيمة مستوردات المملكة من إسرائيل بلغت 25 % في عام 2015، مقارنة مع ذات الفترة من العام 2014. ومن أبرز ما يستورده الأردن من إسرائيل

المنتجات الزراعية من أهمها الفواكه مثل الكاكا والمانجا إلى جانب الحلي والأحجار الكريمة، والزيوت النباتية وثمار الزيتون.

وأما على صعيد الصادرات؛ فنمت قيمة الصادرات الوطنية إلى إسرائيل خلال عام 2015 34.5%، لتصل إلى 10.16 مليون دينار، مقارنة مع 7.55 مليون دينار في عام 2014. ووفقاً لمعاهدة السلام الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل بتاريخ 26 تشرين الأول 1994، وطبقاً للمادة (7) من معاهدة السلام والتزاماً بالبند (ب2) من المادة ذاتها والتي تدعو بالتحديد إلى التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري تم التوقيع على اتفاقية للتعاون التجاري الاقتصادي بين الجانبين عام 1995. واتفق الطرفان بحسب ما جاء في الاتفاقية على "إزالة حواجز التمييز التي تعتبر معيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر". وفي العام 1997 صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (2281) تاريخ 1997/12/6 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل.

- عانى الأردن من الهجرات القسرية المتتالية من الأراضي العربية المحتلة، مما دفع إلى زيادة نفقاته الموجهة إلى الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية، وهي نفقات غير إنتاجية لاستيعاب هذه الأعداد لكي يتمكن من توفير الحد الأدنى من احتياجات السكان الجدد. كما أن هذه الهجرات أدت إلى وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية منها: تفاقم العجز في موازنة الدولة، وعجز في الميزان التجاري، وأرتفاع معدل البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة، لعدم وجود توازن منتظم بين الموارد الاقتصادية والسكانية(رياض، 1987: 581).
- أدى الصراع إلى وجود مناخ غير ملائم للاستثمار، حيث أحجم المستثمرون العرب والأجانب على الاستثمار في المنطقة لعدم وجود استقرار أمني والخوف من نشوب صراعات في أي وقت.

- كما أن الصراع دفع بالأردن إلى تخصيص جزء من الموازنة لدعم صمود سكان المناطق المحتلة وتحسين أوضاعهم المعيشية كواجب قومي، واستمر في دفع الرواتب لموظفي الجهاز المدني في الضفة الغربية، والاستمرار في الإنفاق على المدارس والمستشفيات والبلديات.

إنَّ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، قد ألقى على كاهل الاقتصاد الأردني أعباءً كثيرةً، خلقت مشكلات اقتصادية واجتماعية، فاقت قدرة الاقتصاد الأردني، الذي يتصف بقلة الموارد المالية والطبيعية وضيق السوق المحلي، كما يتصف بأنه اقتصاد خدمات وضعف القاعدة الإنتاجية، حيث أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (المدفعي، 1993: 88). كما أن الاقتصاد الأردني يعاني من خلل في معادلة الموارد والسكان، فالموارد الاقتصادية والطبيعية محدودة نسبياً، ومعدل النمو السكاني مرتفع مما أنعكس على وجود عجز في القاعدة الإنتاجية، وعدم قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات الإستهلاكية للسكان وتزايد حجم الاستيراد لسد الفجوة في الاقتصاد الأردني، وبالتالي عجز في الميزان التجاري، وعجز في الموازنة العامة للدولة، وتضخم حجم المديونية الخارجية أنعكست على الاقتصاد الأردني بآثار سلبية (الجعفري، 1979 :24-25).

وإضافة إلى ما سببه الصراع العربي- الإسرائيلي من آثار سلبية أصابت الاقتصاد الأردني، جاءت حرب الخليج الثانية، لتكون عبئاً جديداً على الاقتصاد الأردني، فتعرض الأردن لخسائر كبيرة في أسواقه، وفي عوائد صرف العملات الأجنبية، وفرص العمل في الخليج وعاد أكثر من 300 ألف مواطن أردني إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد السكان بنسبة عشرة بالمائة، وكان الضغط الذي تعرضت له المصادر الأردنية أكبر من أن يتم تحمله، وإضافة إلى ذلك، قضى مليون من مواطني دول مختلفة ما مقداره بالمتوسط ثلاثة أشهر في الأردن في طريقهم إلى بلادهم هرباً من حرب الخليج تحمل الأردن نفقات إقامتهم كاملة. وفي العام 1991م وما بعده ونتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق تم اختيار الأردن من الدول المجاورة للعراق لإجراء عمليات تفتيش كاملة، وقد

تعرضت السفن المتجهة إلى ميناء العقبة لإجراء تفتيش صارمة، ونتيجة لذلك زادت تكاليف الواردات وأنخفض معدل الصادرات وفي غضون ذلك تمسك الأردن بشروط التنظيم، وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي تم التوقيع عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتم تقدير التأثير الإجمالي لجميع هذه العوامل بحوالي 15 مليار دولار، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السنوي الأردني.

وفي شأن الكهرباء والغاز الطبيعي، وقعت شركة الكهرباء الأردنية اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل، والتي تقضي بتزويد الشركة الأردنية بـ40% من حاجتها من الغاز الإسرائيلي من حقل "لفيتان البحري"، لتوليد الكهرباء على مدى 15 عاماً، وتبلغ الكميات التي ستستوردها الشركة بدءا من عام 2019 نحو 225 مليون قدم مكعبة يومياً. ووفقاً للاتفاق، تلتزم الشركة الإسرائيلية بنقل 3 مليارات متر مكعّب من الغاز إلى شركة الكهرباء الأردنية كل سنة، على مدار 15 عاماً، مع إمكانية زيادة الكمية إلى 4 مليارات، وفقاً للحاجة. في المقابل، يدفع الأردن للشركة الإسرائيلية 10 مليارات دولار (6.2 دولار مقابل وحدة الطاقة). وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط من أجل إبرام هذه الاتفاقية وذلك بتقديم اقتراحها بتمويل خط أنابيب يربط شبكة الغاز بين إسرائيل والأردن، كما تعهدت، بحسب سايمون هندرسن مدير برنامج سياسة الطاقة في واشنطن، بأن تقوم بنفس دور الوسيط لتوريد الغاز الإسرائيلي إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة.

ويرى الباحث أن المفاوضات الأردنية الإسرائيلية قد جاءت نتيجة مباشرة وبتأثير للضغوط الدولية والإقليمية التي سادت في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية التي أراد المفاوض الأردني التوصل فيها إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد توقيع الجانب الفلسطيني لاتفاقية سلام مع إسرائيل، حيث شرع المفاوض الأردني بشكل مباشر بالحفاظ على الموقف التفاوضي الأردني من أجل الحفاظ على الحقوق الأردنية بما يمتلكه المفاوض الأردني من أوراق قوة تساعده في لعب دور أفضل في العملية التفاوضية وقد استطاع المفاوض الأردني الوصول إلى توقيع المعاهدة مع إسرائيل.

المبحث الثالث: العملية التفاوضية العربية – الإسرائيلية:

كان من شأن قرار فك الإرتباط أن وضع المسيرة السلمية على الطريق الصحيح، فبدأت منظمة التحرير خطواتها العملية نحو تحقيق السلام، ونشط الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في هذا الشأن بتحركاته الدبلوماسية فألقى في الحادي والثلاثين من أيلول عام 1988م خطاباً أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، وكرر بيان القاهرة ضد الإرهاب وأعلن عن قبوله للقرارين (242 و338) كأساس لعقد المؤتمر الدولي وأكد رغبته في التوصل إلى سلام دائم وشامل والتوصل إلى تعايش حقيقي مع إسرائيل من خلال المفاوضات.

وقد تبنى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية النهج السلمي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أخذت العلاقة بينهما وضعاً إستراتيجياً أكثر ثباتاً من ذي قبل وتعزز هذا الموقف بعد الزيارة التي قام بها كل من الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات إلى الأردن في الثاني والعشرين من تشرين أول لعام 1988م ولقاءهما للملك حسين في مدينة العقبة، حيث عقد لقاء قمة بين الرؤساء الثلاثة تم فيه بحث سبل ترتيب وتنسيق العلاقات الأردنية الفلسطينية، وعقْد المؤتمر الدولي للسلام بحضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع. وفي قمة العقبة أكد الملك حسين على عمق العلاقات الأردنية الفلسطينية وأكد الملك حسين على أهمية القرار (242) باعتباره المدخل الوحيد لطرح منظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي في أي مؤتمر دولي للسلام، وأتفقت الدول الثلاث على دعوة الدول الكبرى لإحياء مبادراتها السابقة حول الشرق الأوسط وكذلك المبادرات العربية للخروج بمبادرة شاملة للسلام والقيام بجميع الخطوات اللازمة لتفعيل هذه المبادرة. وبعد قمة العقبة الثلاثية عُقدت في الجزائر دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1988م، حيث أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وجاء في إعلان الإستقلال: (إستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي

والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم وإستقلاله وإنطلاقاً من قرارات القمم العربية وقوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام (1948)، فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن بإسم الله وبإسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف) (الخلايلة، 2012 :338).

مسار المفاوضات الأردنية الإسرائيلية

يعتبر جدول الأعمال الأردني – الإسرائيلي بمثابة أول صيغة اتفاق تم التوصل إليها بين الوفد الإسرائيلي مع وفد عربي، وكانت جهود الجانب الإسرائيلي تركز على محاولات استدراج الأردن قبل غيره للتوصل لصيغة السلام (محمود، 1999 : 297). وقد تم التقدم في موضوع جدول الأعمال الأردني – الإسرائيلي في فترة مبكرة نظراً لطبيعة المشاكل موضوع النزاع على المسار الأردني – الإسرائيلي التي تتسم بالوضوح (المجالي، 2003 :93).

وكان الأردن قد توصل في ضوء مساره التفاوضي وفي الجولة السابعة من المفاوضات تحديداً إلى جدول أعمال مشترك مع إسرائيل تضمن مسائل الأمن والحدود والأرض والمياه واللاجئين والمهجرين وإمكانية التعاون الثنائي في العديد من المجالات مثل الطاقة والسياحة (الاتفاق المبدئي على جدول أعمال المفاوضات الأردني – الإسرائيلي، 1993). ولم يجري التوقيع على جدول الأعمال المشترك، أملاً بالتقدم المحرز على المسارات الأخرى وبخاصة المسار الفلسطيني الإسرائيلي (المجالي، 2003 :95). ولكن بعد الإعلان عن اتفاق أوسلو والتوقيع على إعلان المبادئ(*) بين منظمة التحرير

(*) من أهم البنود التي تضمنها إعلان المبادئ مشروع إقامة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي تمهيدي لمفاوضات الوضع النهائي لفترة خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم الاتفاق على تأجيل بحث القضايا المعقدة كوضع القدس والمستوطنات واللاجئين إلى المرحلة النهائية. وقد تم توقيع الاتفاق بحضور الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" والرئيس "ياسر عرفات" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحق رابين". راجع نظام بركات، **الصراع العربي الإسرائيلي منذ مدريد حتى الآن (1998).**

الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993، قام الأردن بتوقيع جدول الأعمال المشترك في واشنطن بتاريخ 14 أيلول 1993م.

وعلى خلفية توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل والجانب الفلسطيني طلبت إسرائيل إجراء بعض التعديلات على جدول الأعمال الذي وفر إطار عمل للمفاوضات بين الجانبين، إلا أن الأردن بقي متمسكاً بموقفه من مختلف القضايا (محمود، 1999 :297). من هنا فقد شهد التقدم على المسار الأردني – الإسرائيلي تراجعاً بعد توقيع جدول الأعمال المشترك في واشنطن، وكان هذا الهدوء المؤقت نتيجة للموقف الإسرائيلي الذي أصر على مخالفة جدول الأعمال المشترك عندما طلب أن تتم مناقشة قضية الحدود مع الأردن في إطار معاهدة السلام فقط، وسرعان ما تم تجاوز هذا الخلاف بعد أن تبين للجانب الإسرائيلي أن مناقشة أية موضوعات بين الطرفين تحتاج أولاً إلى الاتفاق على قضية الحدود، وفي ذلك يقول رئيس الوزراء الأردني السابق عبد السلام المجالي: "عندما أكتشف الجانب الإسرائيلي بأن التقدم في الأمور ذات الأولوية بالنسبة له مثل التعاون الاقتصادي والإجراءات الأمنية لا يمكن البدء في تطبيقها دون الاتفاق على مسألة الحدود، شهد الموقف الإسرائيلي بعض التساهل وشهد المسار الأردني في حزيران 1993 بالفعل تقدماً ذا زخم هائل" (المجالي، 2003 :94-95).

ومع استمرار عمل اللجان التفاوضية تم الإعداد للقاء واشنطن بين الملك الحسين بن طلال والرئيس الأمريكي ورئيس وزراء إسرائيل للتوقيع على إعلان واشنطن الذي شكل دفعة قوية باتجاه تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب والتوتر.

1. توقيع إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل

أدى التقدم في المفاوضات على المواضيع الواردة في جدول الأعمال إلى قيام الملك الراحل الحسين بن طلال ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين بتوقيع إعلان واشنطن في العاصمة الأمريكية في 25 تموز 1994 بحضور الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، وقد تضمن إعلان واشنطن

خمسة مبادئ تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الأردني – الإسرائيلي الذي سيؤدي لاحقاً إلى معاهدة سلام بين الجانبين، كما تضمن الإعلان قرار إنهاء حالة العداء والحرب بين الأردن وإسرائيل، والتمسك بمبدأ السلام الشامل والعادل والدائم المستند إلى قراري مجلس الأمن (242) و(338)، وعلى ضرورة استعادة الحقوق السيادية في الأرض والمياه والاعتراف بالدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، إضافة إلى العمل على إشاعة جو من الثقة بين الأردن وإسرائيل (النص الكامل لإعلان واشنطن في 25 تموز 1994).

وقد تطرّق الاتفاق أيضاً إلى موضوع ترسيم الحدود، والحصص المخصصة لكل من الطرفين في مياه نهري الأردن واليرموك، والإشارة إلى إقامة ربط هاتفي بين البلدين، وربط الشبكات الكهربائية بينهما، إضافة إلى فتح نقطتي عبور جديدتين، وحرية المرور السياحي، والعمل على فتح ممر جوي دولي بينهما، والتعاون في مجالات مكافحة الجريمة والمخدرات. كما ركّز الاتفاق أيضاً على ضرورة استمرار المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية (محمود، 1999 :298).

كان لإعلان واشنطن تأثيره الكبير على السلوك السياسي لصانع القرار واتخاذ قرار توقيع معاهدة السلام فيما بعد، ذلك أن التوقيع على إعلان واشنطن يشير إلى وجود توافق بين قناعات ورغبات صانع القرار مع ما تم تحقيقه في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني – الإسرائيلي، خاصة أن إعلان واشنطن جاء ليؤكد على خمسة مبادئ تحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه بين الجانبين في 14 أيلول 1993، أي قبل أكثر من عام على توقيع المعاهدة، ومما جاء في خاتمة جدول الأعمال "من المقدر أن المسعى الوارد أعلاه سيتوج بمعاهدة سلام في نهاية المطاف"(النص الكامل لإعلان واشنطن في 25 تموز 1994). من هنا، فأن إعلان واشنطن الذي تضمن إنهاء حالة العداء والحرب بين الأردن وإسرائيل وتسخير الموارد لبناء دعائم تنمية حقيقية، قد

مهد لحل كافة المشاكل المعلقة بين البلدين تمهيداً لتوقيع المعاهدة في وادي عربة شمال مدينة العقبة في 26 تشرين الأول 1994 (الخطاب الذي ألقاه الملك حسين أمام المؤتمر الوطني الأردني بتاريخ 1 تشرين الأول 1991).

2. قمة إعلان واشنطن لاتفاقية السلام:

أعلن الملك الراحل الحسين بن طلال في التاسع من شهر تموز عام 1994م في لقائه مع مجلس الوزراء الأردني والنواب عن نيته الالتقاء برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين إذا كان من شأن هذا اللقاء أن يدفع بمسيرة السلام إلى الأمام ويعمل على الحفاظ على أمن الوطن وازدهاره وتحقيق السلام العادل في المنطقة؛ حيث قال الملك الحسين:" نحن نسير في العملية السلمية كما تعلمون عن قناعة وعن شعور بالواجب ونستمر والتفاوض جاري واللقاءات تتم على الصعيد المسؤول وتستمر، وحتى إذا كان اللقاء بيني وبين رئيس وزراء إسرائيل هو ثمن لتغيير الصورة لصالح هذا البلد فلن أتردد إزاء ذلك أبداً وأعدُّ هذا واجباً وشرفاً لي أن أقدم خدمة تجاه وطني المهدد بكل اتجاه". وبناء على ذلك أدلى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون في السادس عشر من شهر تموز لعام 1994م بالتصريح التالي: (يسرني أن أعلن أن الملك الحسين بن طلال ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين وافقا على دعوتي للاجتماع في البيت الأبيض في الخامس وعشرين من شهر تموز 1994م) (صحيفة الوطن القطرية، 1995).

وفي العشرين من شهر تموز عام 1994م وصل وزير الخارجية الأمريكي، وارن كريستوفر إلى الأردن والتقى مع الملك الحسين بن طلال وعقدا مؤتمراً صحفياً مشتركاً تناولا فيه السبل الكفيلة لإنجاز عملية السلام، حيث أكد الملك حسين مجدداً التزام الأردن الكامل بالسلام وتحقيق مستقبل أفضل للشعب الأردني ولسائر شعوب المنطقة، وأشار الحسين أن لقاءه مع الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء رابين سيمكن من رعاية عملية السلام ودفعها إلى الأمام. وعليه، وفي الخامس والعشرين من

شهر تموز لعام 1994م بدأت في البيت الأبيض، العاصمة الأمريكية واشنطن، القمة التاريخية بين الملك الحسين بن طلال والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين، وتم التوقيع على إعلان واشنطن إلا أنه قبل التوقيع، ألقى الرئيس كلينتون كلمة قال فيها: "إنه سيجتمع الملك الحسين بن طلال ورئيس الوزراء الإسرائيلي حسب ما يستلزم الأمر لرعاية وتوجيه المفاوضات شخصياً، والهدف هو سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجميع جاراتها" (صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 1995: 3).

وبعد ذلك وقع كل من الملك الراحل الحسين بن طلال، ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين على "إعلان واشنطن" الذي أنهى حالة العداء بين الأردن وإسرائيل وهذا نصه:

"بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب فقد عقد الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين العزم على وضع حد لإراقة الدماء والأحزان، فبهذه الروح عقد اجتماع اليوم في واشنطن بين الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الوزراء وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين بناء على دعوة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل مبادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفاً تاريخياً في محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد كان لمشاركة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون الشخصية الفضل في الاتفاق على مضمون هذا الإعلان التاريخي وما التوقيع عليه إلا شاهد على رؤياه البعيدة وتفانيه من أجل قضية السلام".

لقد أكد الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين في أثناء اجتماعهما على المبادئ الخمسة التي تحكم فهمها المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل ويتمثل ذلك بالاتي (معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، 1994) :

1 تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

2 سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

3 تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، إضافة إلى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

4 يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما يؤكدان على احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً إلى تحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما، وأن الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل قد طويت صفحتها. وبناء على هذا الإعلان، وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه، فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الآخر، أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات "وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أية وسيلة أخرى ضده، وسيحول الطرفان دون وقوع أية تهديدات تخل بالأمن نتيجة لأي عمل إرهابي مهما كان نوعه.

لقد أحاط الملك الراحل الحسين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق رابين علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني الإسرائيلي فيما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ

جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن".

وتوصلت اللجنة الفرعية إلى اتفاق في تموز لعام 1994م محققة بذلك جزءاً من الدور المنوط بها في جدول الأعمال الفرعي. كما أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة انسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها، فقد وافقت اللجنة على الاعتراف المتبادل بالحصص المستحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك، واتفقا أيضاً على أن يحترم ويمتثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادئ المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان (الغبرا، 1996 : 30).

وفيما يتعلق بموضوع القدس والأماكن المقدسة، واعتراف إسرائيل في إعلان واشنطن بدور المملكة الأردنية الهاشمية الخاص واحترامها لهذا الدور التاريخي المتعلق بالمقدسات الإسلامية في المدينة المشرفة، فإنه قد جاء نتيجة حرص الملك حسين بين طلال على صيانة المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ورعايته لمديرية الأوقاف والشؤون الإسلامية فيها، وأن تأجيل البحث فيما يتعلق بالسيادة والولاية الجغرافية على المدينة بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى ما بعد انتهاء الحكم الذاتي، قد جعل من الأولوية أمام الملك حسين ضمان الولاية الدينية على المقدسات الإسلامية حتى لا يفتح المجال أمام المتشددين الإسرائيليين لاستغلال هذا الفراغ السيادي والمساس بحرمة الأماكن المقدسة والدفاع عنها.

نصت المادة التاسعة من معاهدة السلام الفقرة الأولى الخاصة بـ "الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان" على منح كل طرف حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية للطرف الآخر، ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة، وعند إنعقاد مفاوضات الوضع

النهائي ستعطي إسرائيل أهمية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن. وفي الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن المسؤولية عن الأوقاف والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس قد تحمّل مسؤوليتها الهاشميون منذ (1924م) بناءاً على طلب الحاج أمين الحسيني* بأن تكون عمارة الحرم القدسي تحت رعاية الأمير عبد الله إبن الحسين، وأن الرعاية تواصلت حتى الآن، وأن قرار فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام (1988م) لم يشمل تلك المقدسات، غير أن ما ورد في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية من إعطاء دور خاص للأردن في القدس قد أثار حفيظة الفلسطينين الذين وجدوا فيه تجاوزاً على حقوقهم بالولاية على مدينة القدس وعرقلة لجهودهم في أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية (معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، 1994).

وجاء الرد الأردني على هذه التشكيكات بأن تثبيته لهذه الفقرة جاء نتيجة لإعلان تأجيل البحث في قضية القدس إلى مرحلة الحل النهائي وفق ما جاء في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي فإن تخلي الأردن عن رعاية المقدسات يعني إنتقالها لإدارة وزارة الأديان الإسرائيلية، والأردن ملزم بنقل عهدة رعاية هذه المقدسات إلى الجانب الفلسطيني بعد إنتهاء مفاوضات الوضع النهائي وبالتالي إنتقال القدس إلى السيادة الفلسطينية. وقد وقع الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس في يوم (2013/3/13) اتفاقية تاريخية أعاد فيها الرئيس عباس التأكيد على أن الملك عبد الله هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وله الحق في بذل جميع الجهود للحفاظ عليها، خصوصاً المسجد الأقصى، المعرف في هذه الاتفاقية على أنه كامل الحرم القدسي الشريف. وتمكن هذه الاتفاقية، التي تؤكد على المبادئ التاريخية المتفق عليها أردنياً وفلسطينياً حول القدس، الأردن وفلسطين من بذل جميع الجهود بشكل مشترك لحماية القدس والأماكن المقدسة من محاولات التهويد الإسرائيلية، كما تهدف إلى حماية مئات الممتلكات الوقفية التابعة

* أمين الحسيني هو أشهر من تولى منصب الإفتاء في فلسطين وكان في الوقت نفسه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ورئيس العلماء، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين.

للمسجد الأقصى المبارك. وتعيد هذه الاتفاقية التأكيد المطلق على الهدف الأردني الفلسطيني الموحد في الدفاع عن القدس خصوصاً في هذا الوقت الحرج، الذي تتعرض فيه المدينة المقدسة إلى تحديات كبيرة، ومحاولات متكررة لتغيير معالمها وهويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وخصوصاً وأن القدس تحظى بمكانة تاريخية باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة لأتباع الديانات السماوية (اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2013 : 8-9).

وقد أكد إعلان واشنطن على موضوع اللاجئين والنازحين، حيث أورد في أحد بنوده بأن الجانبين الأردني والإسرائيلي سيواصلان مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 في سائر جوانبهما، فالأردن بإصراره على إيجاد حل عادل لموضوع اللاجئين والنازحين واعتماد قراري مجلس الأمن المشار إليهما، فإنه تم تشكيل لجنة رباعية أردنية- مصرية- فلسطينية- إسرائيلية لمناقشة موضوع النازحين؛ إذ من الصعب معالجة هذا الموضوع على المسار الثنائي الأردني – الإسرائيلي فقط نظراً لتداخل هذا الموضوع مع أطراف أخرى، ذلك أن موضوع اللاجئين يعدُّ من أكثر المسائل تعقيداً، إذ إنه قضية ذات شقين، إما حق العودة أو التعويض، لذلك فهي قضية تحتاج إلى مناقشات طويلة وتستند إلى القرارات الدولية ذات العلاقة.

وحول ما ورد في إعلان واشنطن عن استمرار المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية بما في ذلك التمهيد لإلغاء سائر أنواع المقاطعة العربية مع إسرائيل، فإن ما تم الاتفاق عليه هو العمل من أجل إنهاء المقاطعة وهي نوعان: أحدهما لم يعد له ما يبرره ويتمثل في مقاطعة الشركات التي لها استثمارات في إسرائيل، ومقاطعة الشركات التي تستخدم في صناعاتها مدخلات إنتاج إسرائيلي. ومن نتائج إعلان واشنطن من الناحية الاقتصادية، أن النية تتجه بشكل أكيد إلى إلغاء الديون الأمريكية على الأردن والبالغة 700 مليون دولار، كما وعدت بذلك الإدارة الأمريكية التي تسعى أيضاً لمساعدة الأردن بإعفائه من ديون رسمية أخرى للدول الأوروبية. وفيما يتعلق بمسار المفاوضات الأردنية –

الإسرائيلية وتأثيره بالمسارات الأخرى، فإنه بالرغم من أنه كان هناك تداخل بين المسارين الأردني والفلسطيني، إلا أنه تبين أن من الممكن أن تسير المفاوضات على كل مسار وتحقق الإنجازات من دون أن يمس ذلك مصالح أي من الطرفين، ويمكن القول إن التقدم على المسار الأردني الإسرائيلي يجب أن يكون حافزاً لإحراز تقدم على المسارات المتبقية، وذلك من منطلق أن السلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق دون أن يكون شاملاً وعادلاً ودائماً (جاد، 1992 :185-188).

وينتمي الأردن إلى دول العالم الثالث من حيث الإمكانات وطريقة تشكيل الهياكل والمؤسسات المساعدة في اتخاذ القرار، ويلعب رئيس الدولة في هذه الطبقة من النظام الدولي، دوراً بارزاً مهماً في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية من جهة، وتعكس قراراته ميوله العقائدية وعلاقاته مع رؤوساء الدول الأخرى ويكون لقدرته على استيعاب المعلومات والاستفادة منها مع وجود قدرٍ من التأثير في عوامل الإغراء حيث تعلب تلك العلاقات دوراً مهماً في قراراته ويكون لرئيس الدولة دور مهم أيضاً في اختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور في صنع القرار أو تنفيذه. وتأكيداً على ذلك يرى كثير من الساسة في الأردن أنه عندما نحاول النظر والبحث عن دور المؤسسات المساعدة في هيكل صنع القرار السياسي الخارجي الأردني نجد أن الملك عبد الله الثاني يلعب دوراً هاماً وفاعلاً في إعداد تلك المؤسسات أو تبنيه لها (سعد الدين، 1988 : 22)، ويتم النظر لهذا الدور بشكل بارز من خلال اختياره أو التدخل في اختيار الوزراء وخاصة وزير الخارجية والداخلية الذي يكون للملك دوراً أساسياً في اختيار الشخصيات التي تشغل هذين المنصبين.

3. مرحلة الاتفاق بين الأردن واسرائيل:

أتفق الجانبان الأردني والإسرائيلي على النقاط التالية:

1 استئناف المفاوضات وبشكل متواصل في كلا الجانبين في الثامن من شهر آب لعام 1994م بحيث تعقد الاجتماعات على شكل لقاء افتتاحي يتبعه اجتماع اللجنة العامة ثم اجتماعات للجان الفرعية وأية مجموعات أخرى يتم الاتفاق عليها.

2 تبدأ لجنة الحدود أعمالها بمناقشة خرائط مشتركة ومواد إضافية أخرى أعدها فريق الخبراء المشترك وفق مذكرة تم إعدادها لهذه الغاية، وقد تم الانتهاء من الإجراءات التفصيلية المتعلقة بإنتاج الخرائط الخاصة بالحدود الأردنية الإسرائيلية، وسيطلق على اللجان الفرعية للحدود اسم "لجنة المحافظة على الحدود وإداراتها" بعد أن تتوج المفاوضات بمعاهدة سلام كما نصت على ذلك الأجندة المشتركة.

3 **الأمن:** ركزت المناقشات التفصيلية للجانبين الأردني والإسرائيلي في لجنة الأمن على ما يلي: مراجعة المضامين العملية للعناصر التي تشكل بنود الأجندة الفرعية للأمن كما أقرت، حيث أن المراجعة الدقيقة لهذه المضامين تشير إلى أن هناك تفهماً واسعاً لهذه المسائل ومناقشة القضايا المتعلقة بإجراءات بناء الثقة وتفحص إجراءات محددة بصورة مشتركة (صحيفة الرأي، 1996). وأعلن الجانبان عن ارتياحهما الكامل للروح البناءة الرائعة التي سادت جو المناقشات الأمر الذي كان له الأثر في تسهيل إحراز تقدم في هذه المسألة المهمة.

4 **المياه:** وافقت اللجنة الفرعية للمياه والطاقة والبيئة بعد مداولاتها على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقيقية لكلا الجانبين من مياه نهري الأردن واليرموك، وأن يلتزم الجانبان ويحترمان بشكل كامل الحصص الحقيقية التي تم التفاوض بشأنها وفقاً للمبادئ التي تم قبولها من الجانبين. والتأكيد على أهمية الحد من هدر مصادر المياه إلى أدنى مستوى في سلسلة من الإجراءات المتعلقة باستعمالات المياه. والتأكيد على أهمية توفير مياه إضافية للاستعمال في أسرع وقت ممكن. والاتفاق على تبادل المعلومات المتوافرة حول مصادر المياه المشتركة كلما كان ذلك ممكناً ومراجعة إمكانات تطوير مصادر المياه واستعمالاتها. واتفق الجانبان على مبدأ معالجة قضايا المياه على طول الحدود بالكامل بشكل شمولي وكلّي بما في ذلك إمكانية نقل المياه عبر الحدود. والقبول بمبدأ الكف عن إلحاق الضرر من أي من الجانبين بمصادر مياه الجانب الآخر.

5 **البيئة:** يقر كل من الأردن وإسرائيل بأهمية بيئة المنطقة وحساسيتها البيئية العالية والحاجة لحماية البيئة ودرء الخطر عن صحة سكانها كما يقر الجانبان بأهمية المصادر الطبيعية وحماية تنوع الحياة البيئية وضرورة تحقيق نمو اقتصادي بيئي بين مبادئ التنمية المستدامة (صحيفة الرأي، 1996). وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه فإن الجانبين يتفقان على التعاون في القضايا المتعلقة بحماية البيئة بشكل عام والقضايا التي يمكن أن تؤثر عليها، وقد تم تحديد مجالات التعاون هذه والتي يجب أن تعكس تفهماً متبادلاً يفضي إلى إجراء استفتاء للاتفاق في الوقت المناسب على النشاطات والمشروعات وفقاً لأبعادها الجغرافية (الحمد، (د.ت):573).

6 **الطاقة:** ناقش الطرفان قضايا الطاقة ضمن إطار تعاون مستقبلي ثنائي يختص بتوليد الطاقة باستغلال الصخر الزيتي والطاقة الشمسية كمصدرين للطاقة إضافة إلى الربط الكهربائي المشترك. وأخيراً اتفق الطرفان على استمرار المفاوضات حول القضايا الاقتصادية من أجل الإعداد لتعاون ثنائي مستقبلي.

تنفيذاً لضرورة تجاوز الحواجز النفسية تم بتاريخ 1994/8/9م افتتاح معبر "وادي العربة" الحدودي السياحي بين مدينتي العقبة وإيلات بحضور الأمير الحسن، ورئيس وزراء إسرائيل السابق إسحاق رابين، ووزير الخارجية الأمريكي السابق وارن كريستوفر، ويعدُّ هذا الإنجاز خطوة من سلسلة الخطوات الهادفة للوصول إلى اتفاقات حول القضايا المدرجة على جدول الأعمال المشترك، كذلك تم الربط الهاتفي بين الأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وبعد افتتاح المعبر الحدودي بين الأردن وإسرائيل، بدأت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية في جنوب البحر الميت على الجانب الإسرائيلي لتشمل قضايا الأراضي والحدود والأمن والمياه والبيئة والطاقة، حيث تكتسي هذه المفاوضات أهمية خاصة، لكونها تأتي بعد أن تم تثبيت القرار السياسي وعلى أعلى المستويات حدود الأردن وحقوقه في المياه؛ إذ لم يعد هناك مكان لأي اجتهاد في هذه الموضوعات فترة هذه المحادثات. تقدّم الجانب

الأردني بإيجاز مفصل حول الموقف الأردني الرسمي فيما يتعلق بالحدود والأراضي الأردنية بما فيها المساحات والمواقع لهذه الأراضي المحتلة، في حين قدّم الجانب الإسرائيلي موقفه وتمت الموافقة على جميع المراحل الفنية من أجل البدء في عملية إعداد الخرائط المشتركة للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وضرورة البحث عن السبل الفنية الأفضل لإعداد الخرائط، وقد لوحظ في هذه المحادثات حول الأراضي والحدود، أن المسؤولين الإسرائيليين بدأوا بالفعل بتحضير الرأي العام الإسرائيلي لموضوع الانسحاب من الأراضي الأردنية المحتلة، وفيما يتعلق بمجموعة عمل المياه فقد تم التباحث حول الترتيبات الفنية لنقل حقوق الأردن المائية من نهري الأردن واليرموك؛ إذ يرى الأردن ضرورة التوصل إلى حقوق الأردن الرقمية في المياه (نفتالي، 1996 : 132).

وعلى صعيد اللجنة الاقتصادية توصل الجانب الأردني إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي يسمح للأردن بتصدير حوالي 30 مليون دولار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أستمرت المحادثات بين الجانبين حول الطيران المدني، وربط الشبكات الكهربائية بين البلدين، وما يتعلق بقضايا السياحة وتطويرها. وفي الثامن والعشرين من شهر آب لعام 1994م، عقدت اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية الإسرائيلية الأمريكية اجتماعاً لها في منطقة البحر الميت، تم فيه مناقشة مجموعة من القضايا الرئيسية: كالخطة العامة لتطوير وادي الأردن والسياحة، والمواصلات، والجمارك، والاقتصاد، والزراعة والحدائق العامة (اللجنة الإعلامية الأردنية، 1994 :20).

وفي الفترة التي تلت التوقيع على إعلان واشنطن بتاريخ 1994/7/25م بذل المفوض الأردني جهوداً متميزة، وإصراراً عنيداً، بالحصول على حقوق الأردن السيادية على أرضه ومياهه، والتمكن من انتزاع موافقة الطرف الإسرائيلي على حقوق الأردن واعترافه بذلك، ونتيجة التقدم في المحادثات الأردنية – الإسرائيلية، وأعمال اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية – الإسرائيلية – الأمريكية، والتوصل إلى اتفاقات لحل جميع القضايا الخلافية المتعلقة بالأراضي الأردنية المحتلة ومياهه والحصص المتفق

عليها، ونتيجة للمحاولات الجادة لكسر حاجز الحذر والخوف وعدم الثقة، تم التوقيع في العاصمة الأردنية عمان على اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية في السابع من أكتوبر عام 1994م وذلك تمهيداً لتوقيعها بشكل نهائي (الحمد، (د،ت): 122).

وفي السادس والعشرين من شهر تشرين الأول لعام 1994م، وفي احتفال رسمي على المعبر الجنوبي شمال مدينة العقبة الأردنية، تم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، بحضور الملك الراحل الحسين بن طلال، وعدد من المدعوين من كبار المسؤولين في الدول العربية والأجنبية. وبعد التوقيع على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، أحالت الحكومة الأردنية مشروع قانون تصديق المعاهدة إلى مجلس النواب الأردني، لمناقشته وطلب الموافقة عليه استناداً للمادة 3/33 من الدستور الأردني الذي تنص: "المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات، أو مساساً بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية".

وبناء على ذلك، تمَّت مناقشة جميع بنود المعاهدة التي تتكون من مقدمة وثلاثين مادة، وخمسة ملاحق، وتعالج قضايا الحدود والأراضي والمياه والجريمة والأمن والمخدرات والبيئة والترتيبات الأمنية المؤقتة، حيث ناقشت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأردني بتاريخ 1994/11/1 جميع بنود المعاهدة وملحقاتها الخمسة ومحاضرها المشتركة مدعمة بالخرائط التفصيلية لترسيم الحدود الأردنية الدولية مع إسرائيل؛ حيث تمَّ التأكد من استعادة الأردن لحقوقه السيادية الكاملة على أراضيه ومياهه، والتأكد من أن الالتزامات التي دخل الأردن فيها مع إسرائيل لا تحرم الأردن من حقوقه المشروعة في الدفاع عن النفس، وفي فرض سيادته على أرضه ومياهه، ومن أن قدراته العسكرية والأمنية تبقى في حالة استعداد وتطوير من أجل الدفاع عن الأردن شعباً وأرضاً وسيادة وكرامة. وبعد التأكد من جميع بنود المعاهدة، وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأردني، على مشروع

قانون المعاهدة المعقودة بين الأردن وإسرائيل بأغلبية أعضاء اللجنة، ورفعت توصياتها وتقريرها إلى مجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون المعاهدة (الخالدي، 1990 :15).

وبعد أن تم رفع توصية لجنة الشؤون الخارجية إلى مجلس النواب الأردني، جرت مناقشة قرار لجنة الشؤون الخارجية بشأن المعاهدة، حيث أسفرت المناقشات عن تصديق المجلس على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية بتاريخ 1994/11/6، فمن بين 80 عضواً من مجلس النواب، صوّت 55 عضواً لصالح المعاهدة، وصَوَّت 23 عضواً ضدها المعاهدة 17 نائباً من الذين عارضوا ينضمون إلى جبهة العمل الإسلامي (المدفعي، 1993 : 309).

وبعد أن صادق مجلس النواب الأردني على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، أحيل مشروع قانون المعاهدة إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان الأردني، حيث تمت مناقشة جميع بنود المعاهدة وملاحقها، واستعرضت اللجنة التقرير المفصل الذي أعدته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وناقشت كذلك بنود المعاهدة مع أعضاء الحكومة والوفد المفاوض، والإجابات والاستفسارات وجميع الاستيضاحات المتعلقة بالمعاهدة (محمود، 1999 :98).

الخاتمة

فشلت الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، فعلى الرغم من انقضاء أكثر من ربع قرن على انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في 30 تشرين الأول 1991 بين العرب وإسرائيل إلاّ أنه لم يتم التوصل إلى أي تقدم سواء على المسارات الفلسطينية أو السورية أو اللبنانية، وهذا يشير إلى ضعف الجهود الدولية المبذولة لتحريك عملية السلام وتعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه للحلول المطروحة، وقد أدرك الأردن أهمية تحقيق السلام العادل والشامل كسبيل للتنمية والاستقرار في المنطقة، ونتيجة للفهم الأردني الواضح لمحاور الخلاف على المسارات التفاوضية كافة، فقد كانت للأردن رؤية واضحة تجسدت من خلال الرؤية الأردنية التي تقوم على أساس العمل والسعي المتواصل للوصول الى السلام وأنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي بدأ في مدريد، وتتابعت فصوله في واشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في 14 أيلول 1993م الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25 تموز 1994م، الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري (242 و338)، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً.

يقوم النهج السياسي الأردني على أساس العمل بكل السبل وبكافة الوسائل وعلى مختلف الأصعدة من أجل احلال السلام العادل الشامل القائم على الشرعية الدولية وحق شعوب المنطقة بالتمتع بالأمن بعيداً عن الحروب والإرهاب والتطرف، ولهذا أرتكزت توجهات السياسة الخارجية الاردنية على الجوهر العام لاستقرار منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالسلام الذي يرضي الأجيال وتدافع عنه وهذا السلام لا بد أن يركز على القضية المركزية التي تشكل محور السلام، وهي القضية

الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وإعطاء اللاجئين حقهم في العودة والتعويض وتأكيداً على أهمية السلام ولما له من دور فعّال في بناء إنموذج إقليمي جديد جاءت الطروحات الأردنية لتحقيق الأمن والاستقرار والبحث عن السلام العادل، والمشاركة الفاعلة في التعاون الإقليمي الذي أصبح نهجاً للدولة الأردنية، إن الفهم الأردني للأمن الشامل في الشرق الأوسط يؤكد على حتمية إيجاد حلول عادلة وشاملة لقضايا اللاجئين والقدس والحدود والاستيطان والسيادة والمياه، وهي جميعاً قضايا وأبعاد ذات طبيعة إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر.

النتائج :

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

- ساعدت الظروف الدولية التي كانت سائدة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي والظروف الدولية والإقليمية على تهيئة المناخ السياسي للبدء في المفاوضات السلمية العربية الإسرائيلية وعقد مؤتمر مدريد للسلام .
- كان الوفد الأردني مواكباً لمسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ومساعداً في تجاوز المصاعب التي تعترضه ومحافظاً على إيقاع التناغم بين المسارين الأردني والفلسطيني مع إسرائيل حتى تم توقيع المعاهدة في وادي عربة في العام 1994م.
- إن الفهم الأردني للأمن الشامل في الشرق الأوسط يؤكد على حتمية إيجاد حلول عادلة وشاملة لقضايا اللاجئين والقدس والحدود والاستيطان والسيادة والمياه وهي جميعاً قضايا وأبعاد ذات طبيعة إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر.
- أثّرت المعطيات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجع الحكومات الإسرائيلية عن التزاماتها بالعملية السلمية مما أدى إلى تعثر عملية السلام لإنعدام الثقة بين الجانب الفلسطيني والجانب العربي،

وإن تداعيات العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي ترتبط بتزمت الجانب الإسرائيلي ومواقفه مما أثر على مسار عملية التفاوض مما كان له تأثير سلبي على المنطقة بشكل عام.

- حرص الأردن على التنسيق مع دول الطوق وأطلعهم وبشكل مستمر على نتائج مفاوضاته مع الجانب الإسرائيلي، إلا أن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو 1993/9/13 وبشكل سرّي دون الشتارو مع الأطراف العربية أدى إلى انهيار التنسيق بين الأطراف المعنية، ودفع الأردن للتوقيع على جدول الأعمال الأردني – الإسرائيلي 1993/9/14. ونتيجة لذلك ولغموض المسارات العربية وضغط أمريكا على الأردن فقد وقّع الأردن اتفاقية سلام بشكل منفرد مع الجانب الإسرائيلي.

- جاءت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي تتابعت فصوله في واشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في 14 أيلول 1993م الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25 تموز 1994م، الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري (242 و338)، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً.

- تسعى المعاهدة إلى إرساء الأساس نحو تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، والمعاهدة تضم عدداً من مجالات المفاوضات المستمرة . تحقيقاً لهذه الغاية، فقد وقع المفاوضين الأردنيين والإسرائيليين سلسلة من البروتوكولات مع وضع إطار المنفعة المتبادلة في العلاقات في المجالات مثل التجارة والنقل والسياحة والاتصالات والطاقة والثقافة والعلوم، والملاحة، والبيئة، والصحة، والزراعة، وكذلك عن اتفاقات التعاون لوادي الأردن ومنطقة العقبة إيلات.

توصيات

على ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي:

- يحتاج التعامل مع أسرائيل إلى المزيد من الحزم ومن تكوين جبهة عربية متماسكة، وأن يجري التنسيق بين أطرافها على مستوى عالي من المسؤولية، لأن ذلك سوف يكون ورقة ضغط مؤثرة في العملية السلمية في المنطقة وزيادة الضغوط الدولية على إسرائيل للقبول بالقرارات الدولية ذات العلاقة.
- العمل على زيادة الاهتمام بشكل أكبر بتحقيق مصالحة الوطنية العليا وخاصة بعد أن أكدت التجارب والممارسات أن الجانب الإسرائيلي، وكذلك الفلسطيني يسعيان إلى الوصول إلى مصالحهم، حتى أنهم استبعدوا الأردن في العديد من مراحل حل الصراع.
- أن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور أساسي في إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، لكن انحيازها لإسرائيل في نظرتها للقضايا العالقة، يكسبها عِداءً للجميع، مما يهدد مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومن هنا تقع على العرب مسؤولية العمل على تغيير المواقف الأمريكية وجعلها تتخذ مواقف حيادية تجاه قضايا الحل النهائي الإسرائيلي – الفلسطيني.
- أن التعثر والإخفاقات المتتالية في المفاوضات بين الطرفين مبعثها استمرار المواقف الإسرائيلية المتعنتة، وعدم جديتها في الاستجابة لمتطلبات السلام في الوقت الذي لا يزال الجانب العربي والفلسطيني ملتزماً بالسلام كخيار إستراتيجي لا رجوع فيه.
- المطالبة بالضغط على الجانب الإسرائيلي ومطالبته الالتزام بالأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد لسلام، وبما يؤدي إلى إعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة إلى أصحابها تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية ووفقاً لقرار مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام .

- رأى الأردن أن الأفعال الإسرائيلية غير المسؤولة والمندفعة وما قابلها من ردود أفعال فلسطينية أدت إلى تلاشي آفاق الوصول إلى سلام في الشرق الأوسط. كما يرى الأردن ضرورة التركيز على إطلاق عملية سياسية من شأنها إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه بقيام دولته المستقلة حدود الرابع من حزيران1967. ولا سيما وأن الدول العربية قد فقدوا الاهتمام بالقضية الفلسطينية من خلال عدم توفر رؤيا واضحة للحل النهائي للقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- اشتيه، محمد(2011). **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية
- البدارين، فالح حمد (2002). **اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- الجعفري، وليد (1979). **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره وتطوره وأخطاره**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- الحباشنة، خالد (1999). **العلاقات الأردنية – الاسرائيلية، الجذور والآفاق**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- حتر، محمد (2000). **المعاهدة الأردنية الإسرائيلية دراسة وتحليل**. بيروت: مركز الشرق الأوسط.
- حداد، ريمون (2000). **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**. بيروت: دار الحقيقة.
- الحمد، جواد (ب ت). **عملية السلام في الشرق الأوسط**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت (1998). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (ترجمة وليد عبد الحي)، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- الدولة الفلسطينية (1990). **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- رياض، محمود (1987). **الملك حسين: حربنا مع إسرائيل**. بيروت: دار النهار للنشر.
- سعد الدين، إبراهيم (1988). **خلاصة أعمال ندورة صنع القرار في الوطن العربي؛ كيف يصنع القرار في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية.
- سليمان، موسى، (1993). **أعلام من الأردن، دراسة في السياسة الأردنية**، عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية.
- سليمان، هاني يوسف (1996). **العلاقات الأردنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- شلبي، محمد (2008). **الأردن وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1994**. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
- العزام، عبد المجيد (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**. عمان: وزارة الثقافة.
- العزام، عبد المجيد (2000). **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**. عمان، الأردن.
- عواد، عماد (2000). **الخطوط الحمراء مقومات السلام الأمريكي**. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والاعلان.
- القرعان، صالح (2007). **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. دراسة تحليلية ورؤى مستقبلية**. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- قطيشات، ياسر نايف (2008). **العلاقات السياسية الأردنية-العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- الكتاب الأبيض (1991)، **الأردن وأزمة الخليج: آب 1990- آذار 1991**، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- الكفارنة، أحمد عارف (2009). **التجربة اليدمقراطية الأردنية**. عمان: دار قنديل.

- المجالي، عبد السلام (2003). **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- محافظة، علي (1998). **قراءات في تاريخ الأردن الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محمود، عبد المنعم (1999). **أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين**، القاهرة.

- المدفعي، مديحة (1993). **الأردن وحرب السلام**، ترجمة رشيد أبو نيدا، عمان: مكتبة برهومة للنشر والتوزيع.

- مشاقبة، أمين (2002). **في التربية الوطنية: النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**، الطبعة السابعة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،.

- المصالحة، محمد (2005). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية: من واشنطن إلى وادي عربة**، عمان: مركز الدراسات البرلمانية.

- المصري، شفيق، (1992) .**النظام العامي الجديد، دار العلم للملايين**، بيروت، لبنان.

- المعشر، مروان (2008)، **نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991**–2005، عمان: دار النهار.

- المقداد، محمد أحمد (د.ت). **الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني**، عمان: بدون تاريخ.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990). **الدولة الفلسطينية – وجهات نظر إسرائيلية وغربية.**

- الموسى ، سليمان(1996). **تاريخ الاردن في القرن العشرين 1958-1995**، الجزء الثاني،عمان: مكتبة المحتسب .

- الهور، منير، والموسى، طارق (1983) **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1982- (1947**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات.

- وليام، ب–كوانت (1994). **عملية السلام–الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام (1967)**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- يورك، فاليري، (1994). **مفهوم الأردن للعلاقات الفلسطينية – الأردنية المستقبلية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بصبوص، حمزة عثمان (2009). **السلام والتنمية في فكر الملك عبدالله الثاني**. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة آل البيت، الأردن.
- سيد علي بن سيد علي، (1997). **الصراع العربي – الإسرائيلي بين محاولات التسوية وإمكانيات السلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- العبادي،إبراهيم عيسى(2003).**التسوية السلمية الأردنية الاسرائيلية 1994–2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- عرفات، حنين (2015). **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية و انعكاسهُ على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الفايز، محمد فواز (2007). **الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي 1990 – 2006.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المناصير،عطا فهد عبدالرحمن(2012). **الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.
- النوافلة، محمد سالم (2007). **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الأوروبي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- أبو عامود، محمد سعد (1988). صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية ، **المستقبل العربي،** بيروت ، العدد112 ، السنة السادسة.
- بدران، ابراهيم(2000). الحسين والبعد الدولي للقضية الفلسطينية ، **ورقة مقدمة في ندوة القضية الفلسطينية في مسيرة الحسين،** جامعة اليرموك، إربد.
- البراري، حسن (2006). العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، في مجلة قضايا المجتمع المدني، **مركز الأردن الجديد للدراسات،** العدد 37 – 38، آيار حزيران، مايو – يونيو.
- جاد، عماد (1992). مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 108، إبريل.
- الحوراني، هاني(2006). العلاقات الاردنية الاسرائيلية : تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، **مجلة قضايا المجتمع المدني** ، يصدرها مركز الاردن الجديد للدراسات ، العدد 37 .38 ، ايار حزيران / مايو يونيو.
- الخالدي، وليد (1990). الأوضاع الراهنة والقضية الفلسطينية، **مجلة الندوة،** المجلد الثاني العدد الأول، شباط.
- عميرة ، محمد(1991). أبعاد المديونية الخارجية للأردن، **ورقة مقدمة لندوة المديونية في الوطن العربي،** القاهرة.
- الغبرا، شفيق ناظم (1996). رؤية استراتيجية للسلام العربي الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 124، نيسان.

- مطر، جميل (1996). مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، **المستقبل العربي**، العدد 204، شباط.
- ناجي، أحمد (2014). **الإتفاقية الأردنية الإسرائيلية رؤى واشكإلىات مختلفة**. السياسة الدولية. العدد (119)
- نفتالي، بيدر، (1996). مدخل الخيارات، صحيفة (عل همشمار) الإسرائيلية 1980/10/3، وانظر: **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 104، نيسان.
- الوقائع والوثائق الأردنية، الربع 1995، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 31 كانون الثاني، 1996

الصحف والجرائد اليومية:

- المجالي، عبد السلام (1994). صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ 3 تشرين الثاني.
- صحيفة الوطن القطرية، العدد الصادر بتاريخ 1995/12/21.
- صحيفة الرأي، العدد 956، تاريخ 1996/11/4.
- صحيفة الرأي، العدد 9580، تاريخ 1996/11/24.
- صحيفة الرأي، العدد 9583، تاريخ 1996/11/27.
- صحيفة الرأي، العدد، تاريخ 1996/12/12.

الإتفاقيات والقرارات الدولية والتصريحات:

- الاتفاق المبدئي على جدول أعمال المفاوضات الأردني – الإسرائيلي في 14 أيلول 1993.
- إعلان واشنطن (الأردني الأمريكي الإسرائيلي) 1994/7/25 على فتح نقطتي عبور جديدتين بين إسرائيل والأردن، واحدة في الطرف الجنوبي (العقبة – إيلات) والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها.

- إعلان واشنطن في 25 تموز 1994 .
- تصريحات وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس (1991)، الأهرام المسائي، 7 شباط.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس (2013). ملف حول القدس، عمان، الامانة العامة، العدد 4/4.
- معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية 26 تشرين الأول 1994 .

الخطابات الدولية:

- الخطاب الذي ألقاه الملك حسين أمام المؤتمر الوطني الأردني بتاريخ 1 تشرين الأول 1991.
- خطاب جلالة الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني بتاريخ 12 تشرين الأول 1991.
- خطاب جلالة الحسين في افتتاح الدور الرابعة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر، تاريخ 1992/12/1، عن صحيفة الشعب، العدد 3457، تاريخ 1992/12/2.
- خطاب جلالة الحسين في تخريج الدورة (33) لكلية القيادة والأركان الملكية، تاريخ 1992/11/23، عن صحيفة الرأي، تاريخ 1992/11/24.
- خطاب جلالة الملك الحسين بن طلال، بمناسبة رحلته لأمريكا، 1967/12/31.
- خطاب جلالة الملك الحسين، أمام مجلس النواب 1994/7/9

القوانين:

- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1994): قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اسرائيل، القانون رقم (14) لسنة 1994، العدد(4104)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.
- الجريدة الرسمية، العدد 4133 لعام 1996.

- اللجنة الإعلامية الأردنية (1994). **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل** (26 تشرين الأول).

المراجع الأجنبية:

- Dawisha the Middle East (1911), **Foreign Policy Making in Developing States,** ed. Christopher clapham, (New York: Praeger Publisher).
- Peter MansField, (1958), **Syria and Jordan**", Asian Affairs, Vol. 72. Part One
- Richard C. Snyder, et al, (1983), **Foreign Policy Decision Making**, The Free Press of Galenco, New York.

الملحقات

الملحق رقم (1)

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة"

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل. إذ تأخذان بعين الاعتبار إعلان واشنطن، الموقع من قبلهما في25 تموز 1994 والذي تتعهدان بالوفاء به وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، مبني على قراري مجلس الأمن 242 و338 بكل جوانبهما . وإذ تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، متخطيتين بذلك الحواجز النفسية، ومعززتين للكرامة الإنسانية. وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع كافة الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما حسب مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم. وإذ ترغبان أيضاً بضمان أمن دائم لدولتيهما وبشكل خاص، بتجنب التهديد بالقوة، واستعمالها فيما بينهما. وإذ تأخذان بعين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في 25 تموز 1994. وإذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه . فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1) إقامة السلام:

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (2) المبادئ العامة:

سيطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم، وبشكل خاص:

1 يعترفان ويحترمان سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

2 يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وسوف يحترمان ذلك الحق.

3 سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان عن التهديد بالقوة، وعن استعمالها ضد بعضهما، وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

4 يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

5 يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والثنائية.

6 ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر، ينبغي إلا يسمح بها.

المادة (3): الحدود الدولية:

1 تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما هو مبين في الملحق 1 (أ) والمواد الخرائطية المضافة إليه، والأحداثيات المشار إليها فيه.

2 تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق 1(أ)، الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967.

3 يعتبر الطرفان الحدود الدولية وإقليم كل طرف –بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي– حدوداً لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها.

4 سيتم ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في الذيل 1 من الملحق 1 وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر.

5 من المتفق عليه إنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر، فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق 1(أ)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وإنه في حالة حدوث أي تغييرات أخرى، فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

6 مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معرف في الملحق 1(أ)

7 عند التوقيع على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال 9 أشهر حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

8 آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة/ نهاريم والتي هي تحت السيادة الأردنية، و فيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية، يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق 1(ب)

9 فيما يتعلق بمنطقة الغمر/ ت وفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق 1(ج)

المادة (4): الأمن:

1 أ- إذ يتقبل الطرفان التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فإنهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة، وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب- نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

2 لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

3 يتعهد الطرفان بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ- الامتناع عن التهديد بالقوة، واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، أو من أي نوع آخر ضد بعضهما وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب-الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة، وعن التحريض عليها، والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

4 أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة، تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور، والتي ستضم آلية ارتباط والتحقق والإشراف وحيثما كان ذلك ضرورياً، آليات أخرى ومشاورات على مستوى أعلى، وستضم اتفاقية، سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات

5 العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الأطراف لضبط التسلح والأمن الإقليمي، وبشكل مشترك على ما يلي:

أ- إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

ب-إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية أو غير التقليدية، في الشرق الأوسط ضمن سلا م شامل ودائم ومستقر، يتصف بالامتناع عن استعمال القوة؛ والتوفيق والنوايا الحسنة.

المادة (5): الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى:

1 يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2 يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة (6): المياه:

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

1 يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (2)، والتي سيصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

2 انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية، وبالنظر إلى كون موضوع الماء يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما بأي شكل من الإشكال بالأضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

3 يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4 في ضوء أحكام الفقرة (3) أعلاه، وعلاوة على أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه سيكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وإن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في

ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل في ضمن اطر المجالات التالية:

أ- تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب-منع تلوث الموارد المائية.

ج- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

5 يضم الملحق رقم (2) كافة التفاصيل بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة (7): العلاقات الاقتصادية:

1 انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي (لا بينهما وحسب) بل وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

2 لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ- إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر، من قبل أطراف ثالثة.

ب–اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير بهدي مبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة أو مناطق تجارة حرة والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ج– التعاون ثنائياً، وفي المحافل المتعددة الأطراف كذلك باتجاه تعزيز اقتصاديتهما، كذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى .

المادة (8): اللاجئون والنازحون:

1 اعترافاً بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

2 اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي تسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ– فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب–فيما يتعلق باللاجئين:

3 ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

4 في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة 3 من هذه المعاهدة.

ج- من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

المادة (9): الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان:

1 سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للاماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

2 وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

3 سيقوم الطرفان بالعمل سويا لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام .

المادة (10): أوجه التبادل الثقافي والعلمي:

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فأنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه فإنهما سيقومان، بأسرع وقت ممكن، على أن لا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، باختتام المفاوضات حول الاتفاقيات الثقافية والعلمية.

المادة (11): التفاهم المتبادل، وعلاقات حسن الجوار

1 يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فأنهما يتعهدان بما يلي:

أ- الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة عل التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب-القيام بأسرع وقت ممكن، وبفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة الإشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في تشريعاتهما.

ج- أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

د- التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة الأصولية في الأنظمة للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

2 تطبق الفقرة 1 (أ) من هذه المادة بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

3 تشكل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف أنه قد حدث خرق لهذه المادة.

المادة (12): محاربة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وسيتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه النشاطات إلى المحاكمة، وفي هذا الخصوص سيأخذان بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها، حسب الملحق (3) من هذه الاتفاقية، كما يلتزم الطرفان بإتمام الاتفاقيات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة (13): النقل والطرق:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل بإقامة علاقات جوار حسنة في مجال النقل، ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

1. سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم حرية الحركة في أراضيه، وفقاً للقواعد العامة المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم، ولن يفرض أي طرف ضرائب أو قيود تمييزية على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضى الطرف الأخر.
2. سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بعين الاعتبار إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.
3. سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقيات النقل المتبادل في المجالات السابقة وغيرها، مثل المشاريع المشتركة والأمان المروري على الطرق ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع، والحمولات؛ والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقيات خلال 6 أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
4. يتفق الطرفان على الاستمرار في التفاوض؛ لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات وصيانته.

المادة (14): حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ:

1. بما لا يتعارض مع الفقرة 3، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي .

2 سيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطر ف الآخر أو التي تأتى منه، وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

3 يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف، وسيحترم كل طرف حق الطرف الأخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة (15): الطيران المدني:

1 يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والتي يكونا طرفين فيها، فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيران المدني الدولي لعام 1944 (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (الترانزيت) لعام 1944.

2 في حال إعلان حالة الطوارئ الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة 89 من اتفاقية شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

3 يأخذ الطرفان بعين الاعتبار المفاوضات فيما بينهما حول افتتاح ممر جوي بينهما وفقاً لإعلان واشنطن، بالإضافة لذلك، وبعد تصديق هذه المعاهدة، سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية طيران مدني بينهما، وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة (16): البريد والاتصالات:

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس ميلي المباشرة فيما بينهما بموجب إعلان واشنطن، أما فيما يتعلق بالربط البريدي والذي اختتمت جولة المفاوضات حوله سيجري تشغيله عند

توقيع هذه المعاهدة، كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات لاسلكية وسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفق المعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال، وسيجري إتمام المفاوضات حول هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (17): السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة لتعزيز التعاون فيما بينهما في حقل السياحة، ولتحقيق مثل هذا الهدف، وإذ يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه فيما يتعلق بالسياحة – يتفق الطرفان على التفاوض، بأسرع وقت ممكن، والوصول إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن 3 أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة وذلك بهدف تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

المادة (18): البيئة:

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة، لما يوليه الطرفان لهذا الموضوع من أهمية كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، وذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم 4، وسيدخل الطرفان في مفاوضات ليتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (19): الطاقة:

1 سيتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع ذات العلاقة بالطاقة كاستغلال الطاقة الشمسية.

2 نظراً لكون الطرفين قد أتما التفاوض حول الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة العقبة – إيلات، لذا فسيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة، ويعتبر الطرفان هذه الخطوة

جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي واسع، ويتفق الطرفان على الاستمرار في التفاوض بينهما بأسرع وقت ممكن؛ لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

3 سيتوصل الطرفان إلى اتفاقيات ذات علاقة في مجال الطاقة خلال 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة (20): تنمية أخدود وادي الأردن:

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة آخذين بعين الاعتبار الإطار المرجعي الذي تم التوصل إليه في إطار اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية – الإسرائيلية – الأمريكية؛ بهدف الوصول إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن، لذلك سيبذل الطرفان قصارى جهدهما؛ لإتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة (21): الصحة

سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (22): الزراعة

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية، والتسويق، وسيقومان بالتفاوض؛ بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (23): العقبة وإيلات:

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة

لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي. وسيتوصل الطرفان إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة (24): المطالبات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة المطالبات لحل كافة المطالبات المالية على أساس متبادل.

المادة (25): الحقوق والواجبات

1. لا تؤثر هذه المعاهدة، ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر -بأي شكل من الأشكال- على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.
2. يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية، بحسن نية ودون الالتفافت إلى الأفعال، أو الامتناع عن الأفعال، من قبل أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة، ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر رأيه وتفسيره، ولا يوجد أي تعارض بين التزاماتهما التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة.
3. يتعهد الطرفان أيضاً باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الأطراف، التي هما طرفان فيها على علاقاتهما بما في ذلك تقديم إشعارات مناسبة للأمين العام للأمم المتحدة، وغيره ممن يمارسون مهام الادعاء على المعاهدات الدولية.
4. سيتخذ الطرفان كل الإجراءات اللازمة؛ لإزالة الإشارات التحقيرية التي تتعلق بالطرف الآخر، في المعاهدات المتعددة الأطراف التي هما طرفان فيها إلى الحد الذي توجد فيه إشارات كهذه.
5. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

6 مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة تعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة، وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة، ستكون ملزمة وستنفذ.

المادة (26): التشريعات

يتعهد الطرفان خلال ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بتبني التشريعات الضرورية؛ لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة .

المادة (27): التصديق:

1 يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين كل حسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

2 تعتبر الملاحق، والذيول، والمرفقات الأخرى بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة (28): الإجراءات المؤقتة:

سيطبق الطرفان إجراءات مؤقتة في بعض المجالات والتي سيتفق عليها لحين عقد الاتفاقيات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وذلك حسب الملحق 5.

المادة (29): حل النزاعات

1 تحل المنازعات الناتجة عن تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.

2 أية منازعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة (30): التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وقعت في معبر وادي عربة "هاعرفا" هذا اليوم الواحد والعشرين من شهر جمادى الأولى من

عام ألف وأربعمائة وخمسة عشر هجرية، الواحد والعشرين من شهر "حشوان" من عام خمسة آلاف وسبعمائة وخمس وخمسين عبرية، الذي وافقه يوم السادس والعشرين من شهر تشرين الأول من عام ألف وتسعماية وأربع وتسعين ميلادية. النصوص العربية والإنجليزية والعبرية متساوية الحجية، وإذا ظهر هناك اختلاف بين النصوص في التفسير، يؤخذ بالنص الإنجليزي.

المصدر: وزارة الخارجية الأردنية .